

ما هو التاريخ؟
إدوارد كار
ترجمة: ريهام عبد المعبود
عالم الأدب
للترجمة والنشر

ما هو التاريخ؟


بسم الله الرحمن الرحيم



ماهو التاريخ؟

إدوارد كار

ترجمة: ريهام عبد المعبود





الكتـــــــاب: ما هو التاريخ؟
المؤلــــــــف: إدوارد كار
المترجـــــم: ريهام عبد المعبود

عدد الصفحات: ١٧٦ صفحة
سنة الطباعــة: ٢٠١٨م
بلـد الطباعــة: بيروت/ لبنان
الطبعـــــــة: الأولى

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة

عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع
مؤسسة عربية تعتني بنشر النصوص المترجمة والعربية
في مجالات الثقافة العامة والأدب والعلوم الإنسانية



الهاتف: 00201099938159
البريد الإلكتروني: info@aalamaladab.com
الموقع: www.aalamaladab.com
القاهرة - جمهورية مصر العربية

حقوق الطبع محفوظة

يمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو أي جزء منه أوتسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الحاسب أو نسخه على اسطوانات ليزرية إلا بموافقة خطية من الناشر.

Title: What Is History?
Editor: Edward Carr
Translator: Reham Abd Almabod

Pages: 176
Year: 2018
Printerd in: Beirut, Lebanon
Edition: 1

Exclusive rights by ©

الفهرسة أثناء النشر - إعداد إدارة الشئون الفنية / دار الكتب المصرية:

كار، إدوارد
ما هو التاريخ؟ / تأليف إدوارد كار، ترجمة: ريهام عبد المعبود
القاهرة: عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع، ٢٠١٧م
١٧٦ص، ١٧×٢٤ سم.
رقم الإيداع: ٢٠٢٩٥/٢٠١٧

ISBN: 978-977-6539-53-2







المحتويات

الموضوع	الصفحة
المؤرخ ووقائعه	٧
المجتمع والفرد	٣٠
التاريخ والعلم والأخلاق	٥٤
السببية في التاريخ	٨٢
التاريخ باعتباره تقدمًا	١٠٢
الأفق المتسع	١٢٤
من ملفات إدوارد هارليت كار: ملاحظات لأجل إصدار جديد من *«ما هو التاريخ؟»*	١٤٥
فوضىٰ التاريخ هجمات الإحصاء/ علم النفس البنيوية: فوضىٰ الأدب/ اللسانيات يوتوبيا . . . إلخ [مخطوطة أخرىٰ كُتب عليها: *«الفصل الأخير: اليوتوبيا/ معنىٰ التاريخ»*]	١٤٧



المؤرخ ووقائعه

ما هو التاريخ؟ كي لا يظن أحد بأنه سؤال غير ضروري وزائد عن الحاجة، سأستشهد بفقرتين ذُكرتا في نسختي (Cambridge Modern History) الأولىٰ والثانية. ففي تقريره بتاريخ أكتوبر عام (١٨٩٦م)، كتب أكتون إلىٰ المشرف علىٰ مطبعة جامعة كامبريدج عن المؤلَّف الذي تعهد بالإشراف عليه:

إنها فرصة عظيمة لتدوين كامل المعرفة التي خلّفها القرن التاسع عشر وراءه بأفضل طريقة يمكن أن يستفيد منها أكبر عدد من الناس . . . وسيتسنىٰ لنا فعل ذلك وإثبات الوثيقة الأخيرة وآخر ما توصلت إليه الأبحاث الدولية إثباتًا قاطعًا، من خلال تقسيم العمل بحكمة.

لن نستطيع أن نملك تاريخًا نهائيًا في هذا الجيل، ولكننا -بعد أن أصبحت كافة المعلومات في متناول أيدينا وأصبح بإمكاننا حل كافة المشكلات التي تواجهنا- أصبحنا قادرين علىٰ الاستغناء عن التاريخ التقليدي، وتوضيح النقطة التي اهتدينا إليها في الطريق وأن نشاركها مع الأجيال القادمة»[1].

وبعد ستين عامًا تقريبًا، عقّب السير جورج كلارك في مقدمته العامة للطبعة الثانية من (Cambridge Modern History) علىٰ اعتقاد أكتون ومعاونيه بأنه من الممكن كتابة «التاريخ النهائي» في يوم من الأيام قائلًا:

«يتطلع المؤرخون من الأجيال القادمة إلىٰ تحقيق هذا المطمع، واضعين في حسبانهم أنه سيتم استبدال مؤلفهم مرة بعد أخرىٰ، وأن ما وصل إليهم من معرفة الماضي إنما وصل إليهم عن طريق عقل إنساني -أو أكثر- قام «بمعالجتها»؛ ولذا

(1) The Cambridge Modern History: Its Origin, Authorship and Produetion (1907), pp. 10-12.

فهي لا يمكن أن تتكون من [مجرد] ذرات أولية أو شخصية لا يمكن تغييرها . . . ويبدو أن هذا الاستقصاء بلا نهاية، ولجأ بعض الباحثين نافدي الصبر إلىٰ التشكيك أو علىٰ الأقل إلىٰ المبدأ القائل بأنه طالما أن كل الأحكام التاريخية تتضمن أشخاصًا ووجهات نظر؛ فإنَّ الأحكام التاريخية لا تختلف في قيمتها، وأنه لا وجود لحقيقة تاريخية «موضوعية» »[1].

وأينما تبدأ الجدالات بين المثقفين؛ يتسع مجال البحث. وأتمنىٰ أن أكون مسايرًا للوضع الراهن بشكل كافٍ كي أدرك أن ما كُتب في تسعينيات القرن التاسع عشر هو مجرد هراء. إلا أنني لست متقدمًا بما فيه الكفاية كي أقول بأن أي شيء كُتب في خمسينيات هذا القرن يجب أن يكون معقولًا. وبالفعل، ربما خطر في أذهانكم أن هذا البحث قد يشط إلىٰ شيء آخر أكثر اتساعًا من طبيعة التاريخ. فالتناقض بين أكتون والسير جورج كلارك ما هو إلا انعكاس للتغير الحاصل في نظرتنا الشاملة للمجتمع في الفترة الفاصلة بين تصريحات كل منهما. لقد امتلأ حديث أكتون بالإيمان والتفاؤل والثقة الخالصة في العصر الفيكتوري المتأخر، بينما تخلل حديث السير كلارك الحيرة والشك والارتباك التي وسمت جيل الهزيمة. عندما نحاول إجابة سؤال (ما هو التاريخ؟) تعكس إجاباتُنا -بشكل واعٍ أو غير واعٍ- العصر الذي نعيش فيه، وتشكّل جزءًا من إجابتنا عن السؤال الكبير الخاص بما هي النظرة التي ننظر بها إلىٰ مجتمعنا. ولا أخشىٰ أن يتم اعتبار موضوعي -بعد فحص دقيق- بحثًا تافهًا وأن يتم الاستخفاف به بقدر ما أخشىٰ أن أبدو متكبرًا لاختياري موضوعًا واسعًا ومهمًا بهذا الشكل.

لقد كان القرن التاسع عشر عظيمًا فيما يخص الوقائع التاريخية. فقد قال السير جرادجريند (Grad Grind) في كتابه الأوقات العصيبة (Hard Times): «ما أريده هو الوقائع . . . فالوقائع وحدها هي المطلوبة في الحياة». لقد اتفق جميع مؤرخي القرن التاسع عشر مع هذا الرأي. وعندما أشار (رانكه) -عند اعتراضه بحق في ثلاثينيات القرن التاسع عشر علىٰ تفسير التاريخ تفسيرًا أخلاقيًا- إلىٰ أن مهمة المؤرخ هي «مجرد عرض الحال كما هو Wie es gewesen eigentlich»،

---

(1) The New Cambridge Modern History, i (1957), pp. xxiv-xxv.

أصبح لهذا القول المأثور عنه نجاح باهر علىٰ الرغم من سطحيته إلىٰ حد ما. فزحف ثلاثة أجيال من المؤرخين الألمان والبريطانيين، وحتىٰ الفرنسيين إلىٰ المعركة مرتلين الكلمات السحرية (Wie es gewesen eigentlich) كتميمة صُممت -ككل التمائم- لتنقذهم من ثقل التفكير لأنفسهم. جزع الوضعيون لتعرض نظريتهم للخطر والتي تنص علىٰ أن (التاريخ هو علم)، لقد ساهموا بكل تأثيرهم الذي امتلكوه للحفاظ علىٰ تميمة الوقائع هذه.

وساهم الوضعيون بكل قوتهم في عبادة الوقائع هذه؛ نظرًا لحرصهم علىٰ تقوية ادعائهم بعلمية التاريخ. فقالوا: عليك التحقق من الوقائع أولًا، ثم استخلص استنتاجاتك منها. وفي بريطانيا العظمىٰ، انسجم هذا الاعتقاد بشكل مثالي مع التصور التجريبي التقليدي الذي ساد الفلسفة البريطانية من (لوك) إلىٰ (برتراند راسل). فالفلسفة التجريبية للمعرفة تفترض مسبقًا وجود انفصال تام بين الذات والموضوع. فالوقائع -كالانطباعات الحسية- تؤثر في المشاهد من الخارج وبطريقة مستقلة عن وعيه. وعملية التلقي عملية سلبية: فبعد استلام البيانات، يمكنه العمل عليها والتفاعل معها. ويشير قاموس أكسفورد (oxford Shorter English Dictionary) -وهو قاموس مفيد لكنه منحاز إلىٰ المذهب التجريبي- بشكل واضح إلىٰ هذا الفصل، فيعرّف الواقعة Fact بأنها «مادة أولية نكتسبها من التجربة، تختلف عن الاستنتاجات». وهذا ما يمكن أن ندعوه بالتعريف الشائع للتاريخ. فالتاريخ يتكون من مجموعة من الوقائع التي تم التحقق منها، وهي الوقائع التي يجدها المؤرخ في الوثائق والمخطوطات ... إلخ؛ كالأسماك في إناء بائعها، يجمعها ويأخذها إلىٰ داره فيقوم بطهوها وتقديمها كما يروق له. فكان (أكتون) -الذي يتميز ذوقه في الطهو بالبساطة والتقشف- يريد تقديم الوقائع كما هي، وذكر في خطاب التعليمات الذي أرسله للمشتركين في كتاب: "Cambridge Modern History":

«يجب أن تكون كتاباتنا عن (واترلو) مرضية للجميع؛ للإنجليز والفرنسيين والألمان علىٰ حد سواء، فلا يستطيع أحد أن يذكر دون البحث في لائحة المؤلفين أين ترك أسقف أكسفورد القلم، ومن الذي أمسكه من بين فايربيرن

وجاسكيه وليبرمان وهاريسون»[1]. ومع معارضة السير جورج كلارك لتوجه أكتون، إلا أنه فرّق بين «اللب الصلد للوقائع» وبين «اللباب المحيط به من التأويلات المتنازع عليها»[2]، متناسيًا أن الأجزاء اللبابية للفاكهة تكون أكثر فائدةً من الباطن الصلب. إذن، تتمثل الحكمة المطلقة لمذهب البداهة التجريبي في أنه عليك أولًا أن تحصل علىٰ كل الوقائع بطريقة مباشرة، ثم انغمس علىٰ مسئوليتك في رمال التأويل المتحركة. ويمكننا هنا استدعاء القول المأثور عن الصحفي الليبرالي العظيم سي. بي. سكوت بأن «الوقائع مقدسة، والرأي حر».

لكن كما هو واضح، لن يفلح ذلك الآن. لن أشرع في مناقشة فلسفية عن طبيعة معرفتنا بالماضي، ولنفترض -لأسباب راهنة- أن واقعة عبور القيصر لنهر الروبيكون والواقعة الخاصة بوجود منضدة في منتصف الغرفة هي حقائق تخضع لنظام واحد أو نظامين متشابهين، وأن كلتا الواقعتين تندرج في وعينا بالطريقة عينها، وأن كلتيهما لديها الصفات الموضوعية نفسها في صلتهما بالشخص الذي يعرفهما. لكن حتىٰ مع هذا الافتراض الجريء وغير المعقول إلىٰ حد ما، تواجه أطروحتنا صعوبةً في أن ليس كل واقعةٍ ماضية تعد تاريخيةً، أو ينظر إليها المؤرخ باعتبارها كذلك. إذن، ما هو المعيار الذي يميز الوقائع التاريخية عن غيرها من الوقائع الماضية؟

ما هي الواقعة التاريخية إذن؟ محاولة الإجابة علىٰ هذا السؤال موضوع دقيق ينبغي علينا البحث فيه بعناية. فطبقًا للتصور الشائع، هناك بعض الوقائع الأساسية بالنسبة إلىٰ جميع المؤرخين أو كما يمكننا أن نسميها العمود الفقري للتاريخ؛ منها -علىٰ سبيل المثال- وقوع معركة هاستينجز (Hastings) عام (١٠٦٦م). إلا أن هذا التصور يستدعي ملاحظتين: أولًا، ليست هذه هي الوقائع التي يهتم بها المؤرخون بشكل رئيس. فمن المهم بالفعل معرفة أن المعركة العظيمة حدثت عام (١٠٦٦م)، وليس (١٠٦٥م) أو (١٠٦٧م)، وأنها حدثت في هاستينجز (Hastings)، وليس في إيستبورن (Eastbourne)، أو برايتون (Brighton).

---

(1) The New Cambridge Modern History, i (1957), pp. xxiv-xxv.

(٢) اقتباس من «مجلة الليسنز»، ١٦يونيو ١٩٥٢، ص ٩٩٢.

نعم، ينبغي ألا يخطئ المؤرخ في أشياء كهذه. لكن عندما تثار هذه الملاحظات، أتذكر إشارة هاوسمان التي قال فيها إن (الدقة أمرٌ واجب، وليست فضيلة)[1]. فامتداح المؤرخ علىٰ دقته التاريخية كامتداح مهندس معماري علىٰ استخدامه أخشابًا جيدة أو خرسانة مخلوطة بعناية. فالدقة شرط ضروري لعمله، لكنها ليست وظيفته الأساسية. ولهذا أجيز للمؤرخ أن يعتمد علىٰ ما سمي بـ «علوم التاريخ المساعدة»: كعلم الآثار، وعلم النقوش القديمة (الإيبوغرافيا)، وعلم المسكوكات، وعلم التسلسل الزمني (الكرونولوجيا) وهلم جرًّا. فالمؤرخ غير مطالب باكتساب مهارةٍ كمهارة الخبير الذي يمكنه أن يقرر أصل قطعة من الفخار أو الرخام وتاريخها، أو حل شفرة كتابات غامضة، أو أن يقوم بعملية حسابية معقدة وضرورية لتحديد تاريخ معين بدقة. وتمثل هذه الأشياء المسماة بالوقائع الأساسية -والمتطابقة لدىٰ جميع المؤرخين- الموادَّ الخام للمؤرخ أكثر من التاريخ نفسه.

والملحوظة الثانية أن ضرورة إثبات هذه الوقائع لا يعتمد علىٰ خصائص في الوقائع نفسها، بل علىٰ قرارات قبلية خاصة بالمؤرخ. فبالرغم من شعار سي. بي. سكوت، فلا يوجد صحافي في الوقت الحاضر لا يقر بأن أكثر الطرق تأثيرًا في الرأي هو اختيار الحقائق الملائمة وتنظيمها. وأصبح شائعًا القول بأن الوقائع تتحدث عن نفسها. وهو أمر خاطئ غير صحيح، فالوقائع تتحدث فقط عندما يستدعيها المؤرخ ويقرر أي الوقائع تتحدث، وبأي ترتيب وفي أي سياق. وأظن أن أحد شخصيات لبيرانديلو (Pirandello) قال إن الوقائع كالحقائب لن تستقيم إلا إن وضعت شيئًا بداخلها. والسبب الوحيد الذي يدفعنا للاهتمام بمعرفة أن المعركة وقعت في هاستينجز عام (١٠٦٦م)، هو أنَّ المؤرخين يعدونها حادثة تاريخية عظمىٰ. فالمؤرخ هو الذي قرر لأسبابه الخاصة أن عبور قيصر لهذا المجرىٰ المائي -الروبيكون- هو واقعة تاريخية، بينما لا يثير عبور ملايين الناس للروبيكون قبل قيصر أو بعده اهتمام أي شخص. فواقعة وصولك لهذا المبنىٰ قبل نصف ساعة من الآن، سواء كان ذلك مشيًا أو علىٰ الدراجة أو في السيارة، هي

(1) M. Manilii Astronomicon: Liber Primus 2)nd ed., (1937, p. 87.

واقعة ماضية مماثلة لعبور قيصر للروبيكون بالضبط، لكن غالبًا لن يهتم أي مؤرخ بهذه الواقعة. لقد عرّف البروفيسور تالكوت بارسونز العلم ذات مرة بأنه «نظام انتقائي للتوجهات الإدراكية للواقع»[1]. كان من الممكن التعبير عن هذا بشكل أبسط. لكن هذا هو التاريخ، مع أشياء أخرىٰ. فالمؤرخ انتقائي بشكل حتمي، والاعتقاد بوجود لبّ جامد من الوقائع التاريخية بشكل موضوعي ومستقل عن تأويلات المؤرخين ما هو إلا اعتقاد باطل وغير منطقي، وإن كان من الصعب محوُه.

ولنلقِ نظرة علىٰ العملية التي يمكننا من خلالها تحويل مجرد واقعة ماضية إلىٰ واقعة تاريخية. في عام (١٨٥٠م) في (ستالي بريدج ويكز) (Staleybridge wakes)، قام الجمهور الغاضب بضرب بائع لخبز الزنجبيل حتىٰ الموت نتيجة مشادة صغيرة. هل تعتبر هذه الحادثة واقعة تاريخية؟ لو طُرح عليّ هذا السؤال العام الماضي لكان جوابي قطعًا «لا». فقد تم تسجيلها من قبل شاهد عيان في مذكرات مغمورة إلىٰ حد ما[2]. ولكن لم أصادف أن اعتبرها أي من المؤرخين أنها جديرة بالذكر. لكن العام الماضي، ذكرها البروفيسور (كيتسون كلارك) (Kittson Clark) في إحدىٰ محاضرات (فورد) بأكسفورد[3]، فهل هذا يجعل من الحادثة واقعة تاريخية؟ لا أعتقد ذلك. فموقفها الحالي كما أرىٰ هي أنه تم ترشيحها للانضمام لنادي الوقائع التاريخية الانتقائي لكنها الآن ما زالت في انتظار الحصول علىٰ الدعم والتأييد. ويمكن أن نراها في الأعوام القليلة التالية في حواشي المقالات والكتب -ثم متونها- التي تتحدث عن إنجلترا القرن التاسع عشر، وقد تصبح حقيقة تاريخية راسخة في العشرين أو الثلاثين عامًا التالية. أو يمكن ألا يحدث أيٌ من ذلك، ولا يلاحظها أحد وينتهي بها المطاف في متاهة الوقائع اللاتاريخية، والتي لم تجدِ محاولات البروفيسور كيتسون الأنيقة من انتشالها منها. فما الذي يقرر إذن أي الحالتين السابقتين ستحدث؟ ما أعتقده أن

---

(1) T. Panons and B. Sbils; *TolDards a General Theory of Action* 3)rd ed., (1954, p. 167.

(2) Lord George Sanger, *Seventy Years a Showman* 2)nd ed., (1926. pp. 188-9.

(3) Dr. Kitson Clark, *The Making of Victorian England* (1962).

هذا يعتمد بشكل أساسي علىٰ مدىٰ قبول مؤرخين آخرين لأطروحات البروفيسور كيتسون وتأويلاته التي يعتبر فيها هذا الحادث واقعةً تاريخية؛ فموقفها باعتبارها واقعةً تاريخية من عدمه سيثير سؤالًا تأويليًا. ويدخل عنصر التأويل هذا في كل واقعة تاريخية.

أيُسمح لي بسرد ذكرىٰ شخصية؟ عندما درست التاريخ القديم في هذه الجامعة منذ سنوات عدة، اخترت (اليونان في فترة الحروب الفارسية) باعتباره موضوعًا خاصًا. قمت بجمع خمسة عشر أو عشرين مجلدًا في مكتبتي، وسلّمت بأنها تحتوي علىٰ كل الوقائع المرتبطة بموضوعي. ولنفترض أن هذا صحيح، وأن هذه المجلدات قد حوت كل الوقائع -المعروفة آنذاك، أو التي يمكن معرفتها- التي تخص اليونان في تلك الفترة. لكن لم يخطر لي أبدًا أن أستكشف الحادثة أو عملية السحق التي أصبحت بها هذه الوقائع -من بين كل الوقائع التي كانت معروفة لأحدهم في يوم ما- هي **وقائع** التاريخ. وأظن أن أحد أوجه الجاذبية في التاريخ القديم والوسيط يتمثل في أنه يوهمنا بأننا قد امتلكنا كل الوقائع في بوصلة طيّعة نتيجة اختفاء التفريق المزعج بين الوقائع التاريخية ووقائع الماضي الأخرىٰ؛ لأن كل الوقائع القليلة التي وصلت إلينا هي وقائع تاريخية. فكما ذكر بيوري -والذي اشتغل علىٰ كلتا الفترتين- «تتسم السجلات التاريخية للتاريخ القديم والوسيط بالكثير من الفجوات»[1]. وتم تشبيه التاريخ بأحجية صور مقطعة ضاع منها العديد من أجزائها، إلا أن المشكلة الحقيقية لا تتوقف علىٰ الأجزاء الناقصة. فالصورة التي نمتلكها عن اليونان في القرن الخامس قبل الميلاد ليست ناقصة؛ لأن هناك الكثير من الأجزاء المفقودة عرضًا، بل لأن الذين كوّنوا هذه الصورة هم مجرد نخبة ضئيلة من سكان أثينا. فنحن نملك الكثير من المعلومات عن شكل اليونان في القرن الخامس، ولكن من وجهة نظر واحدة، وهي وجهة نظر المواطن الأثيني. ولكننا بالكاد نستطيع الوصول إلىٰ شكل الحياة من وجهة نظر المواطنين الآخرين كالإسبرطيين والكورثينيين والثيبان ناهيك عن الفرس أو العبيد أو الأجانب عن أثينا. فاختيار الصورة التي ستصل

---

(1) J. B. Bury, *Selected Essays* (1930), p. S2.

إلينا وتقريرها ليس عرضًا، بل عن طريق أناس مشبعين -بوعي أو بغير وعي- برؤية معينة، وظنوا أن الوقائع المؤيدة لهذه الفكرة هي الجديرة بالبقاء.

وبالطريقة نفسها، عندما قرأت في تاريخ حديث للعصور الوسطىٰ أن الناس كانوا شديدي العناية بالدين في تلك الفترة، تساءلت عن كيفية وصول هذه المعلومة إلينا وعن مدىٰ صحتها. فكل ما نعلمه عن التاريخ الوسيط ما هو إلا ما تم اختياره ليصل إلينا من قبل كتّاب الحوليات ممن كانوا يحترفون العمل الديني سواء نظريًا أو عمليًا، ومن ثمَّ اعتقدوا في أهمية الدين القصوىٰ، فقاموا بتسجيل كل ما يتصل به، ولا شيء عدا ذلك. فمع الثورة البلشفية عام (١٩١٧م)، تم القضاء نهائيًا علىٰ صورة الفلاح الروسي المخلص لدينه، لكن الصورة المنقولة إلينا عن رجل العصور الوسطىٰ باعتباره ديّنًا ورعًا -سواء كانت هذه الصورة صحيحة أم خاطئة- لا يمكن القضاء عليها؛ لأن كل الوقائع التي تم اختيارها لتصل إلينا قام بكتابتها أشخاص آمنوا بها، وأرادوا أن يؤمن بها الآخرون؛ وكل الوقائع التي يمكن أن تثبت العكس فُقدت ولم يعد بالإمكان استعادتها. لقد قرر الموتىٰ من المؤرخين وكتّاب الحوليات والنسّاخ مسبقًا الشكلَ الذي يجب أن يكون عليه الماضي. وكتب البروفيسور براكلاو -أحد المتخصصين في التاريخ الوسيط- أن «التاريخ الذي نقرؤه -بالرغم من استناده علىٰ وقائع- ليس تاريخًا وقائعيًا علىٰ الإطلاق، بل مجموعة من الأحكام المقبولة»[1].

لننتقل الآن إلىٰ محنة المؤرخ الحديث المختلفة، لكن الخطيرة بالقدر نفسه. قد يكون مؤرخ العصور القديمة شاكرًا لعملية الغربلة التي تمت عبر السنين، ووضعت بين يديه القليل من الوقائع التي يمكنه معالجتها. فكما أشار لايتون ستراتشي بطريقته الخبيثة، فإن «الجهل هو أول متطلبات المؤرخ؛ الجهل الذي يبسط ويوضح، الذي يختار ويمحو»[٢]. وعندما أميل لحسد المتخصصين في كتابة التاريخ القديم والوسيط علىٰ براعتهم، أجد عزائي في معرفتي بأن نجاحهم يرجع بالأساس لجهلهم الكامل بالمواضيع التي يكتبون عنها. أما مؤرخ

---

(1) G. Barraclough, *History in a Changing World* (1955), p. 14.

(2) Lytton Strachey, Preface to *Eminent Victorians.*

العصر الحديث فلا يمتلك خاصية الجهل الفطري تلك ويجب عليه اكتسابها؛ وبالأحرىٰ، كلما فعل ذلك اقترب أكثر من العصر الذي يعيش فيه. فتجب عليه إذن مهمة مزدوجة باكتشاف الوقائع المهمة وتحويلها إلىٰ وقائع تاريخية، وإسقاط غيرها من الوقائع غير المهمة باعتبارها غير تاريخية. إلا أن هذا يتناقض مع فكرة القرن التاسع عشر الضالة التي تتلخص في أن التاريخ ما هو إلا تجميع أقصىٰ عدد ممكن من الوقائع الموضوعية التي لا يمكن دحضها. وعلىٰ أي إنسان يقبل بهذه البدعة أن يهجر التاريخ باعتباره عملًا رديئًا، وأن يبحث عن عمل آخر كجمع الطوابع أو الأثريات أو أن ينتهي به المطاف في مستشفىٰ الأمراض العقلية. لقد كان لهذه الفكرة الضالة آثار مدمرة في المائة عام الماضية علىٰ المؤرخ الحديث في كلٍ من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة. وأنتجت هذه الفكرة عددًا هائلًا ومتزايدًا من التواريخ الوقائعية العقيمة ومن الدراسات التفصيلية المتخصصة للمؤرخين المحتملين ممن عرفوا الكثير والكثير عن اللا شيء، وغرقوا في بحر من الوقائع بلا دليل يهديهم. وأعتقد بأن هذه الفكرة الضالة هي التي أربكت أكتون باعتباره مؤرخًا، وليس الصراع القائم بين الكاثوليك والليبراليين. ففي إحدىٰ مقالاته المبكرة يقول أكتون عن أستاذه دولينجر (Dolinger): «لم يكن ليكتب شيئًا بالاعتماد علىٰ مادة تاريخية ناقصة، وبالنسبة إليه كانت كل المادة التاريخية ناقصة دائمًا»[1]. لقد كان أكتون في هذه العبارة يحكم علىٰ نفسه مستقبلًا؛ يحكم علىٰ هذا الرجل الذي مثّل ظاهرة غريبة إذ كان مؤرخًا اعتبره الكثيرون أفضل من شغل الكرسي الملكي للتاريخ الحديث في هذه الجامعة، لكنه لم يكتب أبدًا في التاريخ. وكتب أكتون مرثيته بيده في مقدمة المجلد الأول لـ (Cambridge Modern History) الذي نُشر بعد وفاته مباشرة، عندما تحسر عن الواجبات التي تثقل كاهل المؤرخ «وتهدد بتحويله من عالمٍ إلىٰ

---

(١) مُقتبس من كتاب

G. P. Gooch. *History and Historians in the Nineteenth Century*, p. 385.

وقال أكتون عن دولينجر بعد ذلك: «لقد كان يؤلف فلسفة للتاريخ اعتمادًا علىٰ أكبر قدر من الاستقراء الذي توافر لإنسان».

History of Freedom and Other Essays, 1907, p. 435

مجرد جامع للموسوعات»[1]. لقد حدث شيء ما خطأ تمثل في الإيمان بأن تكديس الوقائع الجامدة المتواصل بلا نهاية هذا هو أساس التاريخ، والاعتقاد بأن الوقائع تتحدث عن نفسها وأننا لا يمكن أن نمتلك الكثير من الوقائع. لقد كان هذا الاعتقاد غير قابل للنقاش في ذلك الوقت حتىٰ رأىٰ قليل من المؤرخين أنه من الضروري السؤال عن «ما هو التاريخ؟»، ولا يزال هناك البعض يرون أنه لا فائدة من هذا السؤال.

لقد تم استكمال فيتشية الوقائع [التقديس الأعمىٰ] وتبريرها في القرن التاسع عشر من خلال فيتشية الوثائق. فقد كانت الوثائق كتابوت العهد في معبد الوقائع، وعلىٰ المؤرخ الصالح أن يتقدم بخطوات حذرة في حضرتهم برأس خفيض وصوت خاشع. فالشيء صحيح ما دمت قد عثرت عليه في الوثائق. ولكن ما الذي تخبرنا به هذه الوثائق -كالمراسيم والمعاهدات والسجلات والنشرات والمراسلات الرسمية والرسائل الخاصة أو المذكرات الشخصية- عندما نقترب منها؟ لا يمكن أن تخبرنا الوثائق إلا بما اعتقده الكاتب؛ ما اعتقد أنه حدث، وما اعتقد أنه ينبغي أن يحدث أو قد يحدث أو ما أراد أن يعتقده الآخرون، أو فقط ما اعتقد هو نفسه أنه يعتقده. ولكن كل ما سبق لا يعني أي شيء حتىٰ يستلم المؤرخ الوثيقة ويبدأ بفك شفرتها. وسواء كانت الوقائع وثائقية أم لا، فلا يزال علىٰ المؤرخ أن يعالجها قبل الاستفادة منها فيما يمكن أن أسميه الترتيب السياقي.

وسأحاول التمثيل لما أود قوله بقصة أعلمها جيدًا. عندما مات شترسمان وزير خارجية جمهورية فايمار (ألمانيا حاليًا) عام (١٩٢٩م)، خلّف وراءه الكثير من الوثائق (ثلاثمائة صندوق) بين مراسلات رسمية وشبه رسمية ومراسلات خاصة. وكلها تقريبًا وثائق خاصة بالسنوات الست التي شغل فيها مكتب وزارة الخارجية. فكر أصدقاؤه وأقرباؤه بأن عليهم تخليد ذكرىٰ رجل عظيم مثله. فشمر مساعده الأمين برنهارد (Barnhart) عن ساعديه لبدء العمل، وبعد ثلاث سنوات أصدر ثلاثة مجلدات ضخمة يتكون كل منها من ستمائة صفحة، واحتوت علىٰ

---

(1) Cambridge Modem History, i (1902), p. 4.

الوثائق التي تم اختيارها من الصناديق السابق ذكرها تحت عنوان مؤثر: (تركة شترسمان). وما جرت عليه العادة في مثل هذه الظروف أن يتم التخلص من تلك الوثائق بجمعها في أحد الأقبية فتتحول إلىٰ رماد وتختفي إلىٰ الأبد أو ربما يكتشفها باحثٌ محب للاستطلاع بعد مائة عام ليقارن هذه الوثائق بوثائق برنهارد. ولكن ما حدث كان أكثر درامية. ففي عام (١٩٤٥م) وقعت الوثائق في أيدي الحكومات البريطانية والأمريكية واحتفظت كلٌ منهما بنسخة من الوثائق، وتم حفظ نسخة في مكتب الوثائق العامة بلندن والأخرىٰ في المحفوظات الوطنية بواشنطن. وإذا توافر لدينا بعض الصبر وحب الاستطلاع لأمكننا أن نكتشف ما قام به برنهارد. فلم يكن ما فعله أمرًا مفاجئًا علىٰ الإطلاق. فبعد رحيل شترسمان، بدا أن سياساته الغربية تُوّجت بسلسلة من النجاحات المتتالية: معاهدة لوكارنو، والسماح لألمانيا بالانضمام لعصبة الأمم، ونزع السلاح من الراينلاند بعد انسحاب جيوش احتلال الحلفاء، والقروض الأمريكية، وبرنامج يونج لإعادة تقسيم الديون بعد الحرب العالمية الأولىٰ. لقد بدا أن هذا هو الجانب المهم والمثمر في سياسات شترسمان الخارجية. ولم يكن مُستغربًا أن تحتل هذه الوثائق الجزء الأكبر من وثائق برنهارد. لكن من ناحية أخرىٰ، بدا أن سياسات شترسمان الشرقية وعلاقاته مع الاتحاد السوفيتي لم تؤدِ إلىٰ أي نتيجة. ونظرًا لضخامة مجموعات الوثائق الخاصة بالمحادثات التي لم تؤدِ إلا إلىٰ نتائج تافهة وغير مثيرة للاهتمام ولا تضيف شيئًا إلىٰ سمعته، كانت عملية الانتقاء أكثر عنفًا. فقد اهتم شترسمان اهتمامًا كبيرًا بتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي. وبدوره قام الاتحاد السوفيتي بدورٍ فعال في سياسات شترسمان الخارجية مع الغرب أكثر مما يظنه قارئ مختارات برنهارد؛ وذلك بسبب التمثيل الضعيف للوثائق الخاصة بالاتحاد السوفيتي. ولكنني أميل إلىٰ الاعتقاد بأن مجلدات برنهارد تحتل مكانةً رفيعة إذا قورنت بمجموعات الوثائق المنشورة التي يعتمد عليها المؤرخ العادي ضمنيًا.

لم تنتهِ القصة بعد، فبعد نشر مجلدات برنهارد بوقت قصير استلم هتلر الحكم، مما أدىٰ إلىٰ اندثار اسم شترسمان كرجل دولة قام بالعديد من الإنجازات بسياساته الخارجية، كما اختفت المجلدات الخاصة به فضلًا عن

اختفاء النسخ المطبوعة من وثائق برنهارد وحظر نشرها، وأغلب الظن أن معظم النسخ قد تم إعدامها. فاليوم؛ أصبح كتابُ «تركة شترسمان» كتابًا نادرًا. ولكن بالرغم من ذلك استطاع شترسمان الحفاظ علىٰ مكانته في الغرب. ففي عام (١٩٣٥م)، قام أحد الناشرين الإنجليز بإظهار نسخة مترجمة من وثائق برنهارد بعد حذف ثلث الوثائق الموجودة في النسخة الأصلية. وقام ساتون -مترجم معروف عن الألمانية- بعمله خير قيام، وأوضح في مقدمة الترجمة أن «هناك جزءًا من الوثائق تم حذفه، معللًا ذلك بأنها وثائق عابرة ... لا تعني شيئًا للقارئ والطالب الإنجليزي»[1]. يمكن اعتبار هذا التصرف طبيعيًا بشكل من الأشكال، إلا أن سياسات شترسمان الشرقية -والتي لم تعرض عرضًا وافيًا في مختارات برنهارد من الأصل- غابت عن الأنظار نتيجة لذلك، وبدا الاتحاد السوفيتي ضيفًا غير مرحب بوجوده في سياسة شترسمان الخارجية المتمحورة حول الغرب. رغم ذلك، فما زال من الممكن القول بأن ساتون -وليس برنهارد ولا بالطبع الوثائق نفسها- هو من يمثل في نظر الغرب -فيما عدا بعض المتخصصين- صوت شترسمان الحقيقي. ومع فقدان الوثائق في القصف عام (١٩٤٥م) واختفاء نسخ كتاب برنهارد المتبقية، أصبحت مصداقية ساتون ونفوذه غير مشكوك فيهما. والعديد من مجاميع الوثائق الأخرىٰ التي لا يستطيع المؤرخون الوصول لأصولها- لا تمتلك أساسًا أقوىٰ من هذا.

لكن دعنا ننتقل بهذه القصة خطوةً إلىٰ الأمام. لننسَ الآن كلًا من (ساتون) و(برنهارد)، ولنكن شاكرين لقدرتنا علىٰ ذلك. إذا قمنا باختيار الأوراق الحقيقية الخاصة بشخصية رئيسة ممن شارك في بعض الأحداث المهمة في التاريخ الأوروبي الحديث ومدارستها، فماذا ستخبرنا؟ سنجد تسجيلات بضع مئات من الحوارات الخاصة بشترسمان مع السفير السوفيتي في برلين، وكذلك مع جورجي شيشرين [وزير الخارجية السوفيتي] ... وهناك سمة مشتركة بين هذه المحادثات. تصوّر هذه المحادثات شترسمان وهو يملك نصيب الأسد منها، وتبرزه باعتباره الرجل القوي ذا الحجج المقنعة والمفحمة، في حين يبدو محدّثه

---

(1) Gwtao Stresemann, His Diaries, Letters and Papers, i (1935), Editor's Note.

في أغلب المحادثات مرتبكًا ضعيفًا واهي الحجة؛ وهذا أمرٌ مألوف في جميع المحادثات الدبلوماسية. لن تخبرنا الوثائق بما حدث، ولكن ستخبرنا بما رأىٰ شترسمان أنه حدث أو ما أراد أن يراه الآخرون، أو ما أراد أن يراه هو نفسه. فلم يكن برنهارد أو ساتون هما من بدآ عمليةَ الانتقاء. ولو تيسر لنا الحصول علىٰ سجلات شيشرين للمحادثات نفسها، لأمكننا معرفة فقط ما الذي رآه شيشرين، وما حدث بالفعل يجب أن يقوم المؤرخ بإعادة بنائه في عقله. نعم، تعد الوقائع والوثائق أمرًا ضروريًا للمؤرخ بالفعل، لكن لا تقدّسوها. فهي لا تكوّن التاريخ بنفسها، ولا تقدّم إجابة جاهزة علىٰ هذا السؤال الشاق: «ما هو التاريخ؟».

أود إضافة بضع كلمات عند هذه النقطة عن سبب عدم اهتمام مؤرخي القرن التاسع عشر بفلسفة التاريخ بشكل عام. لقد كان فولتير هو من صك هذا المصطلح، ومنذ ذلك الوقت يتم استخدام المصطلح بمعانٍ مختلفة. لكنني سأستخدمه -إن فعلت- في الإجابة علىٰ سؤال «ما هو التاريخ؟». لقد كان القرن التاسع عشر بالنسبة إلىٰ مفكري أوروبا عصرًا يفيض ثقةً وتفاؤلًا. وكانت الوقائع بشكل عام تبعث علىٰ الرضا؛ ولذلك كان الميل لتوجيه أسئلة محرجة عنها والإجابة عليها ضعيفة. فآمن (رانكه) أن العناية الإلهية ستهتم بمعنىٰ التاريخ إذا ما اهتم هو بجمع الوقائع؛ وهذا هو ما ذكره بيركهاردت ساخرًا «أنه لم يُشرع لنا بعدُ معرفة الغايات الإلهية». وعلق بترفيلد قائلًا في عام (١٩٣١م) إن «المؤرخين قد تأملوا قليلًا في طبيعة الأشياء، وكذلك طبيعة موضوعاتهم»[١]. وكان الدكتور (راوز Rowse) -والذي سبقني في هذه المحاضرات- أكثر إنصافًا في نقده عندما كتب أنه علىٰ الرغم من أن كتاب السير وينستون تشرشل (أزمة العالم) (World Crisis) -الذي كتبه عن الحرب العالمية الأولىٰ- يضاهي كتاب تروتسكي (تاريخ الثورة الروسية) في الشخصية والحيوية والوضوح؛ فإنه أقل منه في أنه «لم تكن وراءه أي فلسفة للتاريخ»[٢]. لقد رفض المؤرخون البريطانيون الاستنتاجات، ليس لاعتقادهم بعدم وجود معنىٰ للتاريخ؛ بل لأنهم اعتقدوا بأن معنىٰ التاريخ شيءٌ

(1) H. Butterfield, *The Whig Interpretation of History* (1931), p. 67.

(2) A. L. Rowse, *The End of an Epoch* (1947), pp. 282-3.

بديهيٌّ بيِّنٌ في ذاته. وكانت الصلة بين الرؤية الليبرالية للتاريخ في القرن التاسع عشر وبين النظرية الاقتصادية التي تدعو إلىٰ «حرية العمل» (Laissez Fair) = صلةً قوية؛ إذ إن كلًا منهما ناشئ عن رؤية هادئة وواثقة للعالم، تتمثل في أن علىٰ كل شخص القيام بواجبه وستهتم اليد الخفية بتناغم الكون. وكانت وقائع التاريخ نفسها دليلًا علىٰ الواقعة العظمىٰ بأن هناك تقدمًا مطلقًا نحو الأفضل. لقد كان القرن التاسع عشر هو عصر البراءة، وسار المؤرخون في جنة عدن بلا ورقة فلسفة تسترهم عراةً بلا خجل أمام إله التاريخ. ومنذ ذلك الوقت عرفنا الخطيئة وقاسينا السقوط. وهؤلاء المؤرخون الذين يتظاهرون اليوم بأنهم مستغنون عن فلسفة التاريخ هم فقط يحاولون -عبثًا وبشكل واعٍ- استعادة جنة عدن في حدائقهم الخلفية -بنفس منطق مستعمرات العراة[*]. ولذلك، لم يَعُدْ ممكنًا اليوم تجاوز هذا السؤال الحرج.

في خلال الخمسين عامًا الماضية أُجريت العديد من الدراسات الجادة عن سؤال «ما هو التاريخ؟»، ومن ألمانيا التي أزعجت السيادة الليبرالية المطمئنة في القرن التاسع عشر مرارًا، جاء التحدي الأول في ثمانينيات القرن التاسع عشر وتسعينياته لفكرة أسبقية الوقائع واستقلاليتها. لم يبقَ اليوم أيُّ أثر لأيٍّ من الفلاسفة الذين بدأوا هذا الأمر، والوحيد الذي تم الاعتراف به مؤخرًا في بريطانيا هو ديلتاي (Dilthey). وفي نهاية القرن التاسع عشر كان الرخاء والثقة ما زالا عظيمين، فحال ذلك دون توجيه أدنىٰ عناية للمارقين الذين هاجموا الوقائع المقدسة. وفي بداية القرن الجديد مرت الشعلة إلىٰ إيطاليا، حيث بدأ كروتشه (Croce) مسيرته وطرحه لفلسفة التاريخ، والتي كانت تدين بشكل واضح للأساتذة الألمان. أعلن كروتشه أن كل تاريخ هو «تاريخ معاصر»[1]، قاصدًا أن التاريخ

(*) بعض الفعاليات التي يقوم بعض الناس فيها بممارسة أنشطتهم اليومية وهم عراة، في محاولة للإشارة إلىٰ أن هذه هي الحالة الطبيعية للإنسان، وأنه يجب العودة إليها. [المراجع]

(١) كان سياق ظهور هذه المقولة هو كالتالي: «تضفي المتطلبات العملية الكامنة وراء كل حكم تاريخي صفة "التاريخ المعاصر" علىٰ التاريخ كله؛ إذ إنه مهما كان البعد الزمني لهذه الأحداث المنظور فيها، يشير التاريخ في الواقع إلىٰ احتياجات حاضرة ومواقف حاضرة تعمل فيها هذه الأحداث».

B. Croce, *History as the Story of Liberty*, Engl. transl. 1941, p. 19

يتكون بشكل أساسي من رؤية الماضي من خلال النظر في الحاضر وعلىٰ ضوء مشاكله، وأن مهنة المؤرخ الرئيسة ليست التسجيل، بل التقييم. فإن لم يقم بالتقييم، فكيف سيختار ما يقوم بتسجيله؟ وفي عام (١٩١٠م)، جادل المؤرخ الأمريكي كارل بيكر (Carl Becker) بلهجة استفزازية متعمدة أن «الوقائع التاريخية غير موجودة لدىٰ أي مؤرخ، حتىٰ يخلقها»[١]. ولم تصادف هذه التحديات إلا عناية ضئيلة في ذلك الوقت. فلم يشتهر كروتشه إلا بعد عام (١٩٢٠م)، حينما بدأ نجمه باللمعان في كلٍ من فرنسا وإنجلترا. ولم يكن السبب وراء ذلك هو نبوغ كروتشه أو امتلاكه أسلوبًا فلسفيًا أفضل من أسلافه الألمان؛ بل لأن الوقائع بعد الحرب العالمية الأولىٰ بدت أنها تبتسم لنا أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة لعام (١٩١٤م)، وأصبحنا لذلك أكثر قدرة علىٰ التعامل مع فلسفة تحاول أن تنتقص من مكانة الوقائع. وكان لكروتشه تأثير عظيم في فلسفة أكسفورد ومؤرخها: كولينجوود (Collingwood)؛ المفكر البريطاني الوحيد في القرن الحالي الذي أسهم مساهمة فعالة في فلسفة التاريخ. رحل كولينجوود قبل كتابة بحثه المنهجي الذي خطط له، ولكن كل من أوراقه المنشورة وغير المنشورة جُمعت بعد وفاته في مجلد تحت عنوان: **فكرة التاريخ**، ونُشرت عام (١٩٤٥م).

يمكن تلخيص آراء كولينجوود علىٰ الوجه التالي: إن فلسفة التاريخ لا تهتم بـ «الماضي في حد ذاته» أو بـ «ما يراه المؤرخ فيه في حد ذاته»، ولكن «بالاثنين معًا والعلاقات المتبادلة فيما بينهما». (تعكس هذه العبارة المعنيين الشائعين لكلمة (تاريخ): البحث الذي يقوم به المؤرخ، وسلسلة الأحداث الماضية التي يبحث فيها). «فالتاريخ الذي يقوم المؤرخ بدراسته ليس ماضيًا ميتًا، بل ما زال حيًا بصورةٍ ما في الحاضر». ولكن أي فعلٍ ماضٍ هو فعلٌ ميت -أي لا يعني أي شيء بالنسبة إلىٰ المؤرخ- إلا إذا أدرك المؤرخ المعنىٰ الكامن وراءه، «فكل التاريخ تاريخ فكر» و«التاريخ هو إعادة تمثيل في ذهن المؤرخ للفكر المرتبط بالتاريخ الذي يدرسه». وتعتمد إعادة تشكيل الماضي في ذهن المؤرخ علىٰ الدليل التجريبي، لكنها ليست عملية تجريبية في ذاتها، ولا يمكن أن تتكون من مجرد

(١) مجلة أتلانتيك الشهرية (Atlantic)، أكتوبر ١٩١٠، ص ٥٢٨.

سرد الوقائع. بل علىٰ العكس من ذلك، تتحكم عملية إعادة بناء الماضي في اختيار الوقائع التاريخية وتأويلها وهو ما يجعلها بحقٍ وقائعَ تاريخية. ويقول الأستاذ أوكيشوت (0Oakeshot) -والذي يقف قريبًا من كولينجوود في هذه النقطة- إن «التاريخ هو خبرة المؤرخ، ولا أحد «يصنعه» خلاف المؤرخ، وإن كتابة التاريخ هي الطريقة الوحيدة لإنشائه»[١].

علىٰ الرغم من أن هذا البحث الاستقصائي قد يستوجب بعض الاعتراضات، فإنه يلقي الضوء علىٰ حقائق معينة تم إغفالها.

فمن ناحية، لا تصلنا الوقائع التاريخية «نقية»؛ لأنَّها لا تكون كذلك أبدًا ولا يمكن أن تكون؛ إذ إنها تنعكس دائمًا كأشعة الشمس في عقل مُدونِها. يستتبع ذلك أنه عندما ننظر في عمل تاريخي، فلا يجب أن يتركز اهتمامنا في البداية علىٰ الوقائع التي يحتويها العمل بل علىٰ المؤرخ الذي قام بكتابته. دعوني أتحدث مثلًا عن المؤرخ العظيم الذي تتشرف هذه المحاضرات بالانتساب إليه. لقد نشأ ترفيليان (Trevelyan) -كما يذكر لنا في سيرته الذاتية- في بيت يتبع تقاليد حزب الهويج (Whig) بتطرف[٢]؛ ولا أظنه يرفض -كما آمل- أن أصفه بأنه آخر المؤرخين الليبراليين العظماء من الإنجليز الذين يتبعون تقاليد حزب الهويج. فلم يكن تتبعه لشجرة عائلته من مؤرخ الهويج العظيم جورج أوتو تريفيليان (George Otto Trevelyan) إلىٰ ماكولاي (Macaulay) الذي يعد أعظم مؤرخي الهويج دون مبالغة. وقد كُتب «إنجلترا في عهد الملكة آن»، (England Under Queen Ann) -أفضل كتابات تريفيليان وأنضجها- في سياق هذه النشأة، وسيُفهم فهمًا وافيًا وتُعلم أهميته عند قراءته في هذا السياق. والحق أن المؤلف لم يترك للقارئ عذرًا للإخفاق في القيام بذلك. فأنت إذا اتبعت تقنيات خبراء القصص البوليسية، وبدأت القراءة من النهاية، ستجد في آخر صفحتين من المجلد الثالث أفضل تلخيص كُتب عن تأويل الهويج للتاريخ. وستجد أن ما حاول ترفيليان القيام به هو تقصي أصل تقليد الهويج وتطوره، وإثبات أن أصله يرجع إلىٰ السنوات التالية

(1) B. Croce, *History as the Story of Liberty*, Engl. transl. 1941, p. 19.

(2) G. M. Trevelyan, *An Autobiography* (1949), p. 11.

علىٰ وفاة مؤسسه ويليام الثالث. وبالرغم من أن ذلك ربما ليس التأويل الوحيد لأحداث عصر الملكة آن، فإنه يمثل تأويلًا صحيحًا ومثمرًا علىٰ يد ترفيليان. ولكن كي تدرك عظمة هذا التأويل وتقدره حقَّ قدره، عليك أن تدرك ماذا يفعل المؤرخ. فكما ذكر كولينجوود، طالما أنه يجب علىٰ المؤرخ أن يعيد في ذهنه تمثيلَ ما جرىٰ في ذهن شخصياته التاريخية، يجب بالتبعية علىٰ القارئ أن يعيد في ذهنه تمثيلَ ما جرىٰ في ذهن المؤرخ. قم بدراسة المؤرخ قبل أن تدرس الوقائع. فعلىٰ كلٍ، لا يمثل ذلك أمرًا صعبًا؛ فهو ما قام به أحد طلاب الجامعة النجباء عندما رشحوا له قراءة أحد مؤلفات العالم العظيم جونز من مدينة سانت جودز، فما كان منه إلا أن ذهب إلىٰ سانت جودز لسؤال صديق له عن جونز وعن الأفكار التي كانت تطن في رأسه دائمًا. فمن الواجب عليك عند قراءة أي عمل تاريخي أن تنصت إلىٰ هذا الطنين؛ فإن لم تلتقط أذناك هذا الطنين؛ فإما لأنك عاجز عن فهم الأنغام، وإما لأن مؤرخك غبي ممل. فالوقائع لا تشبه الأسماك في إناء البائع، بل تشبه تلك التي تسبح في محيط واسع ووعر أحيانًا. ويتوقف ما يصطاده المؤرخ علىٰ الصدفة إلىٰ حد ما، ولكن أيضًا بشكل رئيس علىٰ المكان الذي اختاره للصيد، وعلىٰ أدوات الصيد التي يستخدمها. ويتوقف هذان العاملان بالطبع علىٰ نوع السمك الذي يريد اصطياده. وبشكل عام، يحصل المؤرخ علىٰ الوقائع التي يريدها. لكن التاريخ يعني التأويل. وإنني في واقع الأمر إذا عكست تعريف السير جورج كلارك، سأعتبر التاريخ «لبًّا جامدًا من التأويل، يحيط به لباب من الوقائع المتنازع عليها». وبلا شك، قد تبدو عبارتي هذه متحيزة ومضللة، لكن ليس أكثر من تلك الأصلية.

النقطة الثانية هي تلك النقطة المألوفة أكثر عن حاجة المؤرخ للفهم التصوري لأذهان الشخصيات التي يتعامل معها، وللأفكار الكامنة وراء تصرفاتهم. وأشدد علىٰ أني أقول «فهمًا تصوريًا» وليس «تعاطفًا»؛ إذ إن التعاطف يعني الموافقة ضمنيًا. لقد كان القرن التاسع عشر أضعف بشدة في التاريخ الوسيط من أن يمتلك أي فهم تصوري عن شعوب العصور الوسطىٰ؛ بسبب نفوره من خرافات العصور الوسطىٰ وما ألهمته من أعمال وحشية. فقط تأمل ملاحظة بوركهارت التهكمية عن حرب الثلاثين عامًا: «لقد كان من المخزي لعقيدة من

العقائد، سواء أكانت كاثوليكية أو بروتستانية، أن تضع خلاصها فوق اتحاد الأمة»[1]. لقد كان صعبًا علىٰ مؤرخ لِيبرالي في القرن التاسع عشر نشأ علىٰ أن التضحية في سبيل الدفاع عن الوطن هي أمر يدعو للفخر ويستحق الثناء، بينما التضحية في سبيل الدفاع عن الدين هي أمر مخزٍ، كان صعبًا عليه أن يبني فهمًا تصوريًا لمن شارك في حرب الثلاثين عامًا. إن هذه المهارة عسيرة بصفة خاصة في المجال الذي أعمل به الآن. ففي العقد الأخير، كانت معظم الكتابات التي صدرت عن الاتحاد السوفيتي في البلدان الناطقة بالإنجليزية، وتلك التي كُتبت عن البلدان الناطقة بالإنجليزية في الاتحاد السوفيتي = باطلةً بسبب عدم القدرة علىٰ تحقيق أبسط مبادئ الفهم التصوري لما يجري في ذهن الطرف الآخر؛ ولذلك كانت تبدو دائمًا أفعال الآخر وعباراته خبيثة ومنافقة وبلا معنىٰ. فالتاريخ لا يمكن كتابته إلا إذا حقق المؤرخ نوعًا ما من التواصل مع ذهن من يكتب عنهم.

والنقطة الثالثة أنه لا يمكننا رؤية الماضي وفهمه إلا من خلال عدسات الحاضر. فالمؤرخ ابن عصره، ومرتبط به عبر ظروف الوجود الإنساني؛ فالكلمات التي يستخدمها -كالديمقراطية والإمبراطورية والحرب والثورة- لها دلالات ضمنية لا يمكنه فصلها عنها. واعتاد المؤرخون القدماء استخدام كلمات مثل (polis) و(plebs) حتىٰ يبينوا أنَّهم لم يسقطوا في هذا الفخ، إلا أن ذلك لم يساعدهم بشكل كبير. لأنهم كانوا كذلك يعيشون في الحاضر، ولا يمكنهم خداع أنفسهم عن طريق استخدام كلمات قديمة وغير مألوفة كهذه. وبالمثل، لن يصبحوا مؤرخين أفضل للعصر اليوناني والروماني إذا ما ألقوا محاضرتهم مرتدين الملابس التقليدية الإغريقية (الكلاميس Chlamys) أو الرومانية (التوجا Toga). وكذلك الأسماء التي استخدمها المؤرخون الفرنسيون المتتابعون في وصف الحشود الباريسية التي كان لها دورٌ فعال في الثورة الفرنسية، مثل: (اللاسرواليين sans eulottes)، و(الدهماء le people)، و(النصابين la canaille)، و(ذوي الأذرع العارية les bras nus) = تمثل -بالنسبة إلىٰ من يعرفون قواعد اللعبة- طريقةً

(1) J. Burckbardt, *Judgments on History and Historians* (1959), p. 179.

لإعلان الانتماء السياسي وتحمل دلالات معينة. وعلىٰ المؤرخ الاختيار، فمجرد استخدام اللغة يمنعه من الحياد. لكن لا يقتصر الأمر علىٰ مجرد استخدام الكلمات. فخلال المائة عام الماضية، تغير ميزان القوىٰ في أوروبا فانعكس ذلك علىٰ موقف المؤرخين البريطانيين من فريدريك العظيم. وكذلك أدىٰ تغير التوازن بين الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة البروتستانتية إلىٰ تغير توجهات المؤرخين تجاه شخصيات مثل: ليولا، ومارتن لوثر، وكرومويل. ويتطلب الأمر معرفةً ولو سطحية بمؤلفات المؤرخين الفرنسيين في الأربعين عامًا الماضية لتدرك مدىٰ تأثرهم بالثورة الروسية عام (١٩١٧م). فالمؤرخ لا ينتمي إلىٰ الماضي بل إلىٰ الحاضر. ويذكر لنا البروفيسور تريفور روبير (Trevor Ropier) أن المؤرخ «يجب عليه أن يحب الماضي»[(١)]. هذه النصيحة مثيرة للشك، فأن يحب المؤرخ الماضي قد يعني بسهولة حنين العجزة والمجتمعات القديمة الرومانسي إليه، وقد يكون عرضًا لفقدان الإيمان والاهتمام بالحاضر أو المستقبل[(٢)]. وإذا وضعنا كلمة مبتذلة أخرىٰ (Cliché for a Cliché): فإنَّني أفضّل تلك التي تتحدث عن ضرورة تحرير الشخص من «يد الماضي الميتة». فإن مهمة المؤرخ ليست أن يحب الماضي ولا أن يتحرر منه، بل أن يتمكن منه ويفهمه باعتباره مفتاح فهم الحاضر.

ومع ذلك، كانت هذه هي استبصارات ما يمكن أن أسميه رؤيةَ كولينجوود للتاريخ، وحان الوقت للنظر في أخطارها. ينزع التشديد علىٰ دور المؤرخ في صناعة التاريخ -عند دفعه إلىٰ نهايته المنطقية- إلىٰ استبعاد إمكانية وجود أي تاريخ موضوعي علىٰ الإطلاق؛ فالتاريخ هو ما يصنعه المؤرخ. وبدا في وقت ما أن كولينجوود نفسه قد وصل إلىٰ هذا الاستنتاج. ففي ملاحظة غير منشورة اقتبسها محرره يقول:

---

(1) Introduction to J. Burckhardt, *Judgements on History and Historians* (1959), p. 17.

(٢) قارن ذلك برؤية نيتشه للتاريخ: «إن من علامات العَجز أن ينظر الرجل إلىٰ الماضي ويعيد حساباته، وأن يبحث عن السلوىٰ في ذكريات الماضي والثقافة التاريخية»
Thoughts Out of Season, Engl. transl., 1909, ii, pp. 65-66.

«لقد نظر القديس أوجستين في التاريخ من وجهة نظر المسيحيين الأوائل، ونظر تيلامون من وجهة نظر فرنسيي القرن السابع عشر، وكذلك نظر جيبون من وجهة نظر إنجليزيي القرن الثامن عشر، ومومسن كمواطن ألماني في القرن التاسع عشر. ولا جدوىٰ من الاستفهام عن أي وجهات النظر هي الصحيحة. فكل واحدة كانت الرؤية الوحيدة المتاحة لمن تبناها»[١].

يرقىٰ ذلك إلىٰ الشك الكامل كما في تعليق فرود بأن «التاريخ كصندوق الحروف الهجائية الخاص بالأطفال، والذي يمكّننا من تهجي أي كلمة نريدها»[٢]. اقترب كولينجوود علىٰ نحو خطير -في رد فعله علىٰ اتجاه «تاريخ القص واللصق» أي: التاريخ كمجرد تجميع للوقائع- من التعامل مع التاريخ باعتباره من نسيج العقل البشري، مما يعيدنا إلىٰ الاستنتاج الذي سبق أن اقتبسناه وأشار إليه السير جورج كلارك بأنه «لا توجد حقيقة تاريخية موضوعية». وبذلك أصبح أمامنا بدلًا من نظرية تقول بأن «التاريخ ليس له معنىٰ» نظريةُ المعاني اللانهائية، وليست إحداهما أصحَّ من الأخرىٰ. فالنظرية الثانية غير مقبولة كما الأولىٰ؛ لأنه عندما يتخذ الجبل أشكالًا مختلفة عند النظر إليه من زوايا متنوعة، فإما أنه من الناحية الموضوعية لا شكل له علىٰ الإطلاق، وإما أن له عددًا لا نهائيًا من الأشكال؛ ولأن التأويل يلعب دورًا جوهريًا في تقرير الوقائع التاريخية، وأنه لا وجود لتأويل موضوعي بشكل كامل، وأن كل التأويلات تتساوىٰ في الجودة؛ ولأن وقائع التاريخ من حيث المبدأ غير صالحة للتأويل الموضوعي. وفي وقتٍ لاحق سأنظر ماذا تعني بالضبط الموضوعية في التاريخ.

لكن ما زال هناك خطر آخر أعظم كامن في فرضية كولينجوود. فهل إذا امتلك المؤرخ رؤية تاريخية للماضي من خلال عدسات عصره، وقام بدراسة مشاكل الماضي باعتبارها مفتاحًا لحل مشكلات الحاضر، ألن يسقط في نظرة براجماتية للوقائع، ويعتبر أن التأويل الصحيح هو المناسب لهدف ما في الواقع؟ وفقًا لهذه الفرضية، تصبح وقائع التاريخ لا شيئًا والتأويل هو كل شيء. عبر نيتشه

---

(1) R. Collingwood, *The Idea of History* (1946), p. xii.

(2) R. Collingwood, *The Idea of History* (1946), p. xii.

عن هذا المبدأ بالفعل في قوله: «إن بطلان أي رأي لا يعد بالنسبة إلينا اعتراضًا عليه . . . فالمسألة هي إلىٰ أي مدىٰ سيؤثر هذا الرأي في النهوض بالحياة والمحافظة عليها وعلىٰ الأنواع، وربما خلق أنواع جديدة؟»[1]. اتبع البرجماتيون الأمريكيون المبدأ نفسه، ولكن بوضوح وإخلاصٍ أقل؛ فالمعرفة هي معرفة لغاية ما. وتتوقف صحة المعرفة علىٰ صحة الغاية الكامنة وراءها. وحتىٰ في حالة عدم الاعتراف بمثل هذه النظرية، فإن الممارسة العملية لم تكن أقل إزعاجًا. فلقد رأيت في مجال دراستي العديد من الأمثلة علىٰ التأويل المتطرف الذي يقمع الوقائع التي لا تتفق معه. وليس مستغربًا أن تولّد قراءة بعض الكتابات المتطرفة من مدارس التأريخ المؤيدة للسوفيت أو المناهضة لهم حنينًا معينًا لكتابات القرن التاسع عشر الوقائعية النقية.

كيف يمكننا إذن في منتصف القرن العشرين أن نحدد الالتزام الواجب علىٰ المؤرخ تجاه وقائعه التاريخية؟ إنني واثق بأنني قضيت وقتًا كافيًا خلال السنوات الماضية في مطاردة الوثائق وتعقبها وتزويد سرديتي التاريخية بوقائع موضوعة بشكل جيد في الحواشي، كي أفلت من الاتهام بالتعالي عن الوقائع والوثائق. وواجب المؤرخ الخاص في احترام الوقائع لا ينتهي بمجرد التأكد من دقتها، فعليه أن يبذل كامل جهده للحصول علىٰ كل الحقائق التي تتصل بموضوع دراسته أو بحثه. فإذا أراد أن يصور الرجل الإنجليزي الفكتوري شخصًا أخلاقيًا عاقلًا، فيجب عليه ألا ينسىٰ ما حدث في (Staley bridge Wakes) عام (١٨٥٠م)، ولكن لا يعني ذلك أن عليه استبعاد التأويل الذي يمثل مصدر حياة التاريخ. ويسألني أحيانًا بعض الأصدقاء من غير الأكاديميين أو ممن لديهم تخصصات أخرىٰ عن الكيفية التي يقسّم بها المؤرخ عمله عند كتابة التاريخ. يعد الافتراض الأكثر شيوعًا هو أن المؤرخ يقسّم عمله إلىٰ مرحلتين متمايزتين بشدة: المرحلة الأولىٰ هي قضاء فترة تحضيرية في قراءة كل المصادر التي وقعت عليهٰا يده وملء دفتره بالوقائع التاريخية. وعندما ينتهي يقوم باستبعاد مصادره، ويستخرج دفاتره ويكتب مؤلَّفه من البداية إلىٰ النهاية. أرىٰ أن هذه الرؤية غير منطقية ولا معقولة. فبالنسبة

---

(1) Beyond Good and Evil, ch. i.

إليّ، فبعد جمع بعض المصادر الرئيسة، تزداد لهفتي إلىٰ الكتابة، ليس بالضرورة من البداية لكن في موضع ما، في أي موضع. وبعد ذلك، تتوازىٰ الكتابة مع القراءة؛ فأقوم -بينما أقرأ- بحذف أو إضافة أو إعادة صياغة ما كتبت. فالكتابة توجّه القراءة وتجعلها أكثر إفادة؛ إذ إنني كلما كتبت أكثر أدركت بشكل أوضح ما أبحث عنه، وأدركت أهمية ما أجده بشكل أفضل. يقوم بعض المؤرخين بهذه الكتابة التحضرية في أذهانهم دون الحاجة إلىٰ أدوات للكتابة كلاعبي الشطرنج الذين يمكنهم اللعب في رؤوسهم دون اللوح وقطع الشطرنج. إنها موهبة أحسدهم عليها ولا يمكنني مجاراتهم فيها. وأنا علىٰ يقين من أن العمليتين التي يسميهما الاقتصاديون بـ «إدخال» و«إخراج» يحدثان بالتوازي عند أي مؤرخ يستحق هذه التسمية. وأنهما في الواقع جزءان من عملية واحدة. وأنت إن حاولت فصلَهما أو تفضيل إحداهما علىٰ الأخرىٰ، ستسقط في إحدىٰ فكرتين باطلتين: إما أن تكتب تاريخ (قصٍ ولصق) لا معنىٰ له ولا يحمل أي أهمية، وإما أن تكتب دعايةً أو قصة خيالية أضيف إليها بعض الوقائع التاريخية للزخرفة لا تمت للتاريخ بصلة.

وبالتالي، يصل بنا البحث في العلاقة بين المؤرخ ووقائع التاريخ إلىٰ وضع حرج؛ فنحن كالمستغيث من الرمضاء بالنار بين نظرية في التاريخ لا يمكن الدفاع عنها تعتبر التاريخ مجرد جمعٍ موضوعي للوقائع وتعطي الأفضلية لها علىٰ التأويل، وأخرىٰ لا يمكن الدفاع عنها كذلك ترىٰ أن التاريخ من إنتاج عقل المؤرخ الذي يؤسس الوقائع التاريخية ويذللها عن طريق التأويل. أي إن علينا التردد بين نظرية مركز ثقلها في الماضي، ونظرية مركز ثقلها في الحاضر. إلا أن موقفنا أقل خطورة مما يبدو عليه؛ إذ إن علينا مواجهة هذه الثنائية مجددًا خلال هذه المحاضرات متمثلة في الثنائية بين الجزئي والكلي؛ التجريبي والنظري؛ الذاتي والموضوعي. ويمثل مأزق المؤرخ انعكاسًا لطبيعة الإنسان. فالإنسان لا يكون منغمسًا في بيئته أو خاضعًا لها بشكل كامل، باستثناء طفولته المبكرة وشيخوخته المفرطة، وفي المقابل لا يستطيع الاستقلال عنها أو التسيد عليها بشكل مطلق. وتتطابق صلة المؤرخ بالموضوع الذي يدرسه مع صلة الإنسان ببيئته. فالمؤرخ بالنسبة إلىٰ وقائعه ليس عبدًا ذليلًا ولا سيدًا طاغيًا، بل العلاقة

بينهما علاقة أخذ ورد ومساواة. فكما هو معلوم، إذا توقف المؤرخ عن التأمل فيما يكتب ويفكر، سيصبح منغمسًا في عملية مستمرة من تشكيل الوقائع وفقًا لتأويله والعكس.

يقوم المؤرخ باختيار مبدئي للوقائع وبتأويل مبدئي في ضوء هذه الاختيارات التي قام بها هو وغيره. وخلال عمله، يمر كلٌ من التأويل واختيار الوقائع وترتيبها بتغيرات دقيقة وغير واعية أحيانًا، من خلال الفعل التبادلي فيما بينهما. ويتضمن هذا التبادل تبادلًا بين الماضي والحاضر؛ إذ إن المؤرخ ينتمي للحاضر والوقائع تنتمي للماضي، وكلاهما علىٰ الدرجة نفسها من الأهمية بالنسبة إلىٰ بعضهما البعض. فالمؤرخ دون وقائعه كشجرة فقدت جذورها، والوقائع بلا مؤرخها ميتة ولا معنىٰ لها. ومن ثمَّ تتمثل الإجابة علىٰ سؤالي الأول «ما هو التاريخ؟» في أنه عمليةٌ مستمرة من التفاعل بين المؤرخ ووقائعه، وحوارٌ لا ينتهي بين الماضي والحاضر.

المجتمع والفرد

يشبه السؤال عن أيهما يسبق الآخر: الفرد أم المجتمع، سؤالَ الدجاجة والبيضة. وفي الحقيقة، سواء اتبعنا الطرق المنطقية أو التاريخية لاكتشاف إجابة هذا السؤال، فلن نتمكن من العثور عليها. فلا يوجد اختيار صحيح واختيار خاطئ، بل يمكن القول إن العلاقة بين الفرد والمجتمع علاقة تكاملية تجمع كلًا منهما بالآخر. ولا يمكننا الاكتفاء بالفرد دون المجتمع أو العكس. فالفرد والمجتمع كالخلية غير القابلة للانقسام. وكما يذكر (جون دون) في أحد أقواله الشهيرة: «لا يمكن تخيل الفرد باعتباره جزيرةً منعزلة، فكل فرد هو جزء من القارة ومن المحيط»[1]. وفي الجانب الآخر لنتأمل مقولة جون ستيوارت ميل الفيلسوف الفرداني الكلاسيكي: «لا يتحول الناس إلىٰ نوعٍ آخر عندما تتم تنشئتهم معًا»[2]. بالطبع لا يتغيرون، إلا أن المغالطة تكمن في افتراض أنهم وُجدوا أصلًا أو أنهم كان لديهم أي جوهر قبل أم تتم «تنشئتهم معًا». فبمجرد أن نولد، تعمل علينا الطبيعة وتحوّلنا من وحدات بيولوجية محضة إلىٰ وحدات اجتماعية. فكل إنسان في أي مرحلة تاريخية أو قبل تاريخية يولد في مجتمع يقوم بقولبته. فاللغة التي يتحدثها ليست وراثةً فردية، بل هي اكتساب اجتماعي من الجماعة التي ينشأ بينها. وتساهم كلٌّ من لغته وبيئته في تحديد سمات فكره، وتتشكل أفكارُه الأولىٰ من خلال الآخرين. ولذلك، لولا المجتمع لأصبح الإنسان أبكمَ وبلا عقل. ويكمن سحر أسطورة روبنسون كروزو الخالد في محاولتها تخيل وجود فرد

(1) Devotions upon Emergent Occasions, No. xvii.

(2) J. S. Mill, *A System of Logic*, vii, 1.

مستقل عن المجتمع. إلا أنها كانت محاولةً فاشلة؛ لأن كروزو كان بالفعل جزءًا من مجتمع ما؛ فهو رجل إنجليزي من مدينة (يورك) ويحمل بين يديه الكتاب المقدس ويصلي لإله قبيلته. وسرعان ما تمنحه الأسطورة رجلَه (فرايدي) ويبدأ بناء مجتمعٍ جديد. والأسطورة الأخرىٰ التي ترتبط بذلك الأمر هي أسطورة كيريلوف في **شياطين** ديستوفيسكي. انتحر كيريلوف ليثبت حريته المطلقة. فالانتحار هو الخيار الحر الوحيد الذي يمتلكه الفرد، ويتضمن كلُّ فعلٍ آخر بوسيلة أو بأخرىٰ انتماءَه إلىٰ مجتمع ما[1].

يردد علماء الأنثروبولوجيا عادةً أن الإنسان البدائي أقل فردانية وأكثر تشكلًا من قبل مجتمعه من الإنسان المتحضر. يحتوي هذا الكلام جزءًا من الحقيقة. فالمجتمعات الأبسط تكون أكثر توحدًا من ناحية أنها تدعو إلىٰ -وتسمح بـ- مساحات ضيقة جدًا من التنوع في المهارات والحرف الفردية أكثر مما تسمح به المجتمعات المتقدمة الأكثر تعقدًا. وأصبح تطور الفردانية بهذا المعنىٰ منتجًا حتميًا للمجتمع المتقدم الحديث ويتخلل جميع الأنشطة من أعلاها إلىٰ أسفلها. لكن قد يكون من الخطأ البالغ اعتبار عملية التفريد هذه مناقضة بشكل أو بآخر للقوة النامية للمجتمع وتماسكه. فإن تطور المجتمع وتطور الفرد يسيران جنبًا إلىٰ جنب، ويؤثر كلٌّ منهما في الآخر. وفي الواقع، نقصد بالمجتمع المعقد أو المتقدم ذلك المجتمع الذي اتخذ فيه الاعتماد المتبادل بين الأفراد صورًا متقدمة ومعقدة. وقد يكون من الخطر افتراض أن قدرة أي مجتمع قومي حديث علىٰ تشكيل سلوك أفراده وتفكيرهم وبعث درجة معينة من التطابق والاطراد بينهم = أقل بأي شكل من الأشكال عن قدرة المجتمع البدائي القبلي. لقد تم نبذ التصور القديم القائل بأن الشخصية القومية تقوم علىٰ اختلافات بيولوجية، إلا أنه يصعب إنكار اختلاف الشخصية القومية الناشئ عن خلفيات المجتمع والتعليم. وهذا المفهوم المراوغ «الطبيعة البشرية» يختلف من بلد إلىٰ آخر ومن قرن إلىٰ

---

(١) صك دوركايم في دراسته الشهيرة عن الانتحار مصطلح «اللامعيارية» للإشارة إلىٰ حالة الفرد المنعزل عن المجتمع؛ وهي حالة تؤدي إلىٰ الاضطراب العاطفي والانتحار، لكنه أشار أيضًا إلىٰ أن الانتحار غير مستقل بأي شكل من الأشكال عن الظروف الاجتماعية.

آخر، ويصعب تجنب اعتباره ظاهرةً تاريخية تتشكل من خلال الأحوال والتقاليد الاجتماعية السائدة. فهناك العديد من الاختلافات بين الأمريكان والروس والهنود. لكن بعض هذه الاختلافات -وربما أكثرها أهميةً- تتمثل في شكل توجه هذه المجتمعات ناحية العلاقات التي تسود بين الأفراد، أو بعبارة أخرىٰ الطريقة التي يجب أن يتشكل بها المجتمع؛ لذا تعد دراسة الاختلافات بين المجتمع الأمريكي والروسي والهندي ككل هي أفضل الطرق التي يمكن من خلالها دراسة الاختلافات الموجودة بين الأمريكان والروس والهنود. فالإنسان الحديث -مثله مثل البدائي- يشكّله المجتمع بالفعالية نفسها التي يشكّله هو -أي الإنسان- بها. ولم يعد ممكنًا الآن الحصول علىٰ البيضة دون الدجاجة ولا الحصول علىٰ الدجاجة دون البيضة.

لم يكن ضروريًا الاسترسال في ذكر الحقائق البدهية السابقة، لكن كان ذلك بسبب الغموض والتشويش اللذين أصابا تلك الحقائق بفعل الفترة التاريخية الاستثنائية والأخاذة التي ما زال العالم الغربي ينبعث منها. إن مذهب الفردانية هو إحدىٰ أكثر الأساطير التاريخية الحديثة انتشارًا. ووفقًا للرواية الشائعة -التي ذكرها بوركهارت في كتابه «حضارة عصر النهضة في إيطاليا» الذي يحمل الجزء الثاني منه عنوان «نشأة الفرد»- فإن المذهب الفردي بدأ مع عصر النهضة عندما أصبح الفرد -الذي كان حتىٰ ذلك الوقت «لا يعتبر نفسه إلا عضوًا في سلالة أو شعب أو جماعة أو عائلة أو شراكة»- يعتبر نفسه «فردًا روحيًا ويدرك نفسه كذلك». بعد ذلك ارتبط المذهب بنشأة الرأسمالية والبروتستانتية وبدايات الثورة الصناعية ومذهب حرية العمل. وكانت حقوق الإنسان والمواطن التي نادت بها الثورة الفرنسية هي حقوق الفرد. وكانت الفردانية هي أساس الفلسفة النفعية العظيمة في القرن التاسع عشر. واعتبر مورلي في مقالته «عن التوافق On Compromise» -وهي مستند يعبر عن خصائص الليبرالية الفيكتورية- أن الفردانية والنفعية هما «دين السعادة الإنسانية ورفاهيتها». فقد كانت الفردانية الصلبة هي أساس التقدم الإنساني. وقد يكون هذا التحليل مثاليًا وملائمًا للغاية لأيديولوجية فترة معينة. إلا أن ما أود توضيحه هو أن التفريد الذي رافق نشأة العالم الحديث كان عمليةً طبيعية لتقدم الحضارة. لقد قامت ثورة اجتماعية أدت إلىٰ تغيير القوىٰ الاجتماعية

التي تشغل مواقع القوة. نشطت هذه القوىٰ من خلال الأفراد ومن خلال فرصٍ جديدة لهم. ولمّا كانت وحدات الإنتاج والتوزيع في مراحل الرأسمالية الأولىٰ تحت سلطة أفراد معدودين، شددت الأيديولوجية الاجتماعية الجديدة علىٰ دور المبادرة الفردية في النظام الاجتماعي. إلا أن السيرورة بأكملها كانت سيرورة اجتماعية تمثل مرحلةً معينة من مراحل التطور التاريخي، ولا يمكن تفسيرها باعتبارها ثورة الأفراد ضد المجتمع أو تحررهم من القيود الاجتماعية.

لقد كان هناك الكثير من الإشارات -حتىٰ في العالم الغربي الذي كان بؤرة هذا التطور وهذه الأيديولوجية- إلىٰ أن هذه المرحلة التاريخية قد انتهت؛ ولست مضطرًا هنا إلىٰ الحديث عن نشأة ما يسمىٰ بالديمقراطية المباشرة والإحلال التدريجي لأشكال التنظيم والإنتاج الاقتصادي الجماعي محل الفردي. لكن لم تخمد نيران هذه الأيديولوجية بشكل كامل وبقيت جذوة منها من خلال وجودها في القوىٰ المهيمنة في أوروبا الغربية وبقية الدول الناطقة بالإنجليزية. وعند الحديث المجرد عن التوتر بين أفكار مجردة كالحرية والمساواة أو حرية الفرد والعدالة الاجتماعية، نكون عرضة لأن ننسىٰ كون أن هذه الصدامات لا تحدث بين أفكار مجردة. فهذه الصراعات ليست بين الأفراد بصفتهم أفرادًا وبين المجتمعات بصفتها مجتمعات، بل بين مجموعات من الأفراد تسعىٰ جاهدة لدعم سياسات مناسبة لها وإعاقة سياسات ضارة بها. فالفردانية أصبحت اليوم -من حيث كونها تعارضًا زائفًا بين الفرد المجتمع وليس حركةً اجتماعية قوية كما كانت من قبل- شعار جماعات المصالح، وعائقًا عن فهم ما يجري في الواقع نتيجةً لطبيعتها الإشكالية. وليس لدي ما أقوله ضد المذهب الفردي باعتباره احتجاجًا علىٰ فساد وانحراف معاملة الفرد باعتباره وسيلةً والمجتمع أو الدولة باعتبارهما غاية؛ لكننا لن نصل أبدًا إلىٰ فهم حقيقي سواء للماضي أو الحاضر إن حاولنا رؤية فردٍ مجرد مستقلٍ عن المجتمع.

ويقودني هذا في النهاية إلىٰ النقطة التي قمت بالاستطراد طويلًا من أجلها. تتعامل الرؤية الشائعة عن التاريخ معه باعتباره شيئًا كتبه أفراد عن أفراد. قام علىٰ هذه الرؤية مؤرخو القرن التاسع عشر الليبراليون وشجعوها. ولا يمكننا اعتبارها

رؤيةً خاطئة كليًا، لكنها تبدو الآن مُبسطةً وغير ملائمة ويجب التعمق في دراستها بشكل أكبر. فالمعرفة التي يمتلكها المؤرخ ليست ملكًا له وحده، ولكنها معرفة ساهم في جمعها العديد من الأجيال المختلفة من بلدان متنوعة. والشخصيات التاريخية التي يدرسها المؤرخ لم تكن تتحرك في فراغ، بل تحركت في سياق مجتمع الماضي وتحت ضغطه. وفي محاضرتي الماضية، وصفت التاريخ بأنه عملية من التفاعل، وحوار بين المؤرخ في الحاضر ووقائع الماضي. وأود الآن أن أبحث في الوزن النسبي لكلٍ من العناصر الفردية والاجتماعية الموجودة في طرفي المعادلة. فإلىٰ أي مدىٰ يكون المؤرخون أفرادًا وإلىٰ أي مدىٰ هم نتاج وثمرة المجتمع والعصر الذي عاشوا فيه؟ وإلىٰ أي مدىٰ تمثل الوقائع التاريخية وقائع عن أفراد، وإلىٰ أي مدىٰ تمثل وقائع اجتماعية؟

فالمؤرخ إذن إنسان فرد، لكنه كبقية الأفراد يمثل أيضًا ظاهرةً اجتماعية. فهو نتاج المجتمع الذي ينتمي إليه والناطق باسمه بوعي أو بغير وعي، ويتعامل مع الماضي التاريخي بصفته هذه. يتحدث البعضُ عن التاريخ باعتباره «موكبًا متحركًا»؛ وهو مجاز حسن شريطة ألا يغري المؤرخ بأن يظن أنه نسرٌ يشرف علىٰ المشهد من صخرة شامخة منعزلة، أو شخصيةٌ مهمة في المنصة الرئيسة. لا شيء من هذا. فالمؤرخ شخصية باهتة تسير مع الموكب أينما سار. وبينما يسير الموكب يمنة أو يسرة أو يرتد أحيانًا إلىٰ الخلف، تتغير المواقف النسبية لأجزائه المختلفة باستمرار. فعلىٰ سبيل المثال، يمكننا القول بأننا أقرب للعصور الوسطىٰ اليوم أكثر مما كان عليه أسلافنا في القرن الماضي، أو إن عصر القيصر أقرب إلينا من عصر دانتي. فهناك مشاهد وزوايا نظر جديدة تظهر عندما يتحرك الموكب؛ ومعه المؤرخ. فالمؤرخ جزءٌ من التاريخ. والموضع الذي يجد فيه المؤرخ نفسَه هو الذي يحدد زاوية نظره إلىٰ الماضي.

وتصدق هذه الحقيقة البدهية أيضًا عندما تكون الفترة التي يدرسها المؤرخ بعيدة نسبيًا عن عصره. عند دراستي للتاريخ القديم، كانت الأعمال الكلاسيكية في الموضوع ساعتها -وربما حتىٰ الآن- هي (تاريخ اليونان) لجروت و(تاريخ روما) لمومسن. لقد كان جروت -مصرفي متطرف مستنير يكتب عام (١٨٤٠م)-

يجسّد تطلعات الطبقة الوسطىٰ التقدمية من الناحية السياسية -الصاعدة وقتها- في صورة مثالية لديمقراطية أثينا بدا فيها بركليس مصلحًا بنثاميًا، وبدت فيها أثينا وقد حصلت علىٰ إمبراطورية في نوبة من نوبات الغفلة. لن يكون من الغريب القول بأن إغفال جروت لمشكلة الرق في أثينا هو انعكاس لفشل المجموعة التي ينتمي إليها في مواجهة مشكلة الطبقة الجديدة المتمثلة في الطبقة العاملة في المصانع البريطانية. وكان مومسن ليبراليًا ألمانيًا، محبطًا مما تعرضت له الثورة الألمانية من تخبطات وهزيمة عام (١٨٤٨-٤٩). ولكونه كان يكتب في خمسينيات القرن التاسع عشر في الفترة التي شهدت ميلاد مصطلح ومفهوم **السياسة الواقعية**، كان مومسن مشبعًا بالشعور بالحاجة إلىٰ ظهور رجل قوي يزيل الفوضىٰ التي خلّفها إخفاق الشعب الألماني في تحقيق تطلعاته السياسية. ولا يمكننا تقدير تاريخ مومسن حقَّ قدرِه إلا إذا أدركنا أن تمجيده المعروف لقيصر ما هو إلا نتيجة حنينه إلىٰ ذاك الرجل القوي الذي سينقذ ألمانيا من الخراب، وأن المحامي السياسي شيشرون -الذي لا يملك شيئًا سوىٰ ثرثرته التي لا طائل منها- قد خرج توًّا من مناظرات كنيسة القديس بولس بمدينة فرانكفورت عام (١٨٤٨م). وبحقٍ لا أراها مبالغة محيرة لو أن أحدًا قال إن (تاريخ اليونان) لجروت يمكن أن يخبرنا اليوم عن فكر الفلاسفة الإنجليز الراديكاليين في أربعينيات القرن التاسع عشر بقدر ما سيخبرنا عن الديمقراطية في أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد؛ أو إن من يريد فهم ما أحدثته سنة (١٨٤٨م) في الألمان الليبراليين عام (١٨٤٨م) عليه أن يتخذ من كتاب مومسن (تاريخ روما) أحد مراجعه الرئيسة. وبالطبع، لا يتضمن ذلك بأي شكل من الأشكال التقليل من مكانتهم باعتبارهما مؤلِّفين تاريخيين عظيمين. ولا يمكنني تحمل الطريقة التي تحدث بها بيوري في محاضرته الافتتاحية عن كون أن عظمة مومسن لا تقوم علىٰ كتابه (تاريخ روما)، بل علىٰ مجموعة مخطوطاته ومؤلَّفه عن القانون الدستوري الروماني مما ينحط بالعمل التاريخي إلىٰ مستوىٰ مجرد جمع الوقائع. فالأعمال التاريخية العظيمة لا تنشأ إلا عندما تُضاء رؤية المؤرخ للماضي من خلال استبصاراته في مشكلات الحاضر. لقد عبّر الكثيرون عن دهشتهم من عدم قدرة مومسن علىٰ استكمال تأريخه بعد سقوط الجمهورية، فلم يكن ينقصه الوقت ولا المعرفة ولا الفرصة. لكن عندما كتب مومسن تاريخه،

لم يكن الرجل القوي قد ظهر بعدُ في ألمانيا. ففي خلال حياته الحافلة، لم تكن مشكلة ما يحدث عندما يحكم الرجل القوي قد أصبحت واقعيةً بعدُ، ولم يكن ثمة ما يلهم مومسن لإبراز هذه المشكلة علىٰ المسرح الروماني، وظل تاريخ الإمبراطورية غير مكتوب.

من السهل تعديد أمثلة لهذه الظاهرة التي انتشرت بين المؤرخين في العصر الحديث. ففي محاضرتي السابقة قمت بالثناء علىٰ مؤلَّف المؤرخ العظيم ترفيليان (إنجلترا في عصر الملكة آن) باعتباره عملًا عظيمًا لتقليد الهويج الذي نشأ فيه. والآن دعونا نتأمل مؤلَّفًا مهمًا ومهيبًا لرجلٍ يعدّه الكثيرون منا أعظم المؤرخين البريطانيين الذين ظهروا علىٰ المسرح الأكاديمي منذ الحرب العالمية الأولىٰ، وهو السير لويس ناميبه. لقد كان السير لويس ناميبه من رواد الاتجاه المحافظ، لكنه لم يكن من أولئك المحافظين البريطانيين التقليديين الذين ما إن يتعرضوا للخدش حتىٰ تبين أن ثلاثة أرباعهم من الليبراليين. كان السير لويس من المحافظين القلائل الذين لم نرَ مثلهم منذ مائة عام. لقد كان من المستحيل نظريًا وعمليًا في الفترة التاريخية بين منتصف القرن الماضي وعام (١٩١٤م) علىٰ أي مؤرخ تخيل حدوث أي تغير في المسيرة التاريخية إلا إذا كان هذا التغير للأفضل. لكن ما حدث عام (١٩٢٠م) كان مناقضًا لهذه التصورات بشكل مخيف، وكل ما طغىٰ علىٰ تفكير الناس والمؤرخين في تلك الفترة كان الخوف من المستقبل وتوقع أسوأ الاحتمالات وما يحمله الدهر من أقدار. هذه هي فترة ظهور الاتجاه المحافظ. وكليبرالية أكتون، استمدت مُحافَظةُ ناميبه قوتها وعمقها من أصوله القارية المتجذرة. فناميبه -علىٰ عكس فيشر وتوينبي- لم يكن ينتمي لليبرالية القرن التاسع عشر؛ ولذلك لم يشعر بأي حنين أو شوق إليه[1]. وبعد الحرب العالمية الأولىٰ وعملية السلام الفاشلة التي كشفت إفلاس الليبرالية، كان رد الفعل المتوقع هو إحدىٰ صورتين: إما المذهب الاشتراكي وإما المذهب

---

(١) ربما مما يستحق الذكر أيضًا أن الكاتب البريطاني المحافظ الآخر في فترة ما بين الحربين -السيد تي. إس. إليوت- تمتع أيضًا بخلفية غير بريطانية؛ فلا أحد نشأ في بريطانيا قبل عام (١٩١٤م) استطاع كليةً الإفلات من تأثيرات التقليد الليبرالي المثبطة.

المحافظ. واختار ناميه دور المؤرخ المحافظ، وعمِل علىٰ مجالين وكان اختياره لكليهما ذا مغزىٰ. ففي التاريخ البريطاني لجأ إلىٰ آخر فترة تمكنت فيها الطبقة الحاكمة من ممارسة سلطتها وتدعيم مكانتها بطريقة رشيدة في مجتمع منظم يغلب عليه الثبات. أُتهم ناميه بانتزاع العقل من التاريخ[1]. ربما يبدو أن هذه العبارة غير موفقة، لكن يمكن فهم ما حاول النقاد الإشارة إليه بشأن ناميه. لقد كانت السياسة عند ارتقاء الملك جورج الثالث العرش لا تزال صامدة أمام تعصب الأفكار والاعتقاد العاطفي في التقدم اللذين حلا بالعالم بعد قيام الثورة الفرنسية وإعلانها قرن الليبرالية المنتصرة. لقد اختار ناميه -بلا أفكار ولا ثورات ولا ليبرالية- أن يعرض لنا صورةً براقة لعصرٍ كان لا يزال آمنًا من كل هذه الأخطار، وإن لم يكن مقدرًا لذلك الأمن أن يستمر طويلًا.

وكان اختيار ناميه الثاني يملك نفس أهمية اختياره الأول، فلم يكتب عن أي من ثورات العصر الحديث الثلاث؛ الإنجليزية والفرنسية والروسية. بل بدلًا من ذلك، اختار أن يتعمق في الثورة الأوروبية عام (١٨٤٨م)؛ الثورة التي لم تكتمل والتي أوقفت كل الآمال الصاعدة في كل أنحاء أوروبا بشأن الليبرالية، وكانت برهانًا علىٰ ضعف الأفكار في مواجهة القوىٰ المسلحة، وعجز الديمقراطيين عن مواجهة الجنود. كما أنَّها تبين أن إقحام الأفكار في عالم السياسة الجادة غير ذي جدوىٰ ومحفوفٌ بالكثير بالمخاطر. وقد قام ناميه بتأكيد هذا المغزىٰ عندما سمّىٰ هذا الفشل المخزي بـ «ثورة المثقفين». واستنتاجنا ليس مسألة استدلالية فقط، فبالرغم من أن ناميه لم يكتب شيئًا نسقيًا مذهبيًا عن فلسفة التاريخ فإنه عبّر عن نفسه في إحدىٰ المقالات المنشورة بنفس حدته ووضوحه المعروفين عنه قائلًا: «كلما قل خضوع الإنسان لعبث عقله الحر بالمعتقدات السياسية والدجماطيقية، كان هذا لصالح تفكيره»، وبعد أن ذكر الاتهام بأنه قد انتزع العقل من التاريخ دون أن ينكره أكمل حديثه قائلًا:

---

(١) كان النقد الأصلي -الذي ظهر في مقالة مجهولة في *The Times Literary Supplement* بتاريخ ٢٨ أغسطس (١٩٥٣م) بعنوان «رؤية ناميه عن التاريخ»- كالتالي: «لقد اتُّهم داروين بانتزاع العقل من الكون؛ وكان السير لويس هو داروين التاريخ السياسي بمعانٍ عدة».

«يشكو بعض الفلاسفة السياسيين من فترة «ركود مُجهِدة» وغيابٍ حالي للجدل حول السياسة العامة في هذه البلاد، ومن الاعتماد علىٰ الحلول العملية والسريعة لمشكلات محددة في الوقت الذي نسي فيه كلا الطرفين البرامج والمُثُل. لكن يبدو في رأيي أن هذا الاتجاه يمثل إشارةً إلىٰ نضج عظيم. وكل ما أرجوه الآن هو أن تبقىٰ الأمور هادئة لفترة أطول دون أية عرقلة من تأثير الفلسفة السياسية»[1].

لا أود الآن مناقشة هذا الرأي، بل سأؤجل ذلك إلىٰ محاضرة قادمة. لقد أردت فقط إلقاء الضوء علىٰ حقيقتين مهمتين: الأولىٰ أنه لا يمكنك فهم أو تقدير عمل المؤرخ بشكل صحيح إلا إذا نظرت إلىٰ التاريخ من الزاوية نفسها التي نظر عبرها المؤرخ واعتمد عليها في تناوله للموضوع. والحقيقة الثانية أن رؤية المؤرخ تتأثر بالمجتمع والزمان اللذين عاش فيهما. ولا تنسَ ما قاله ماركس عن أن المعلم ذاته ينبغي أن يتم تعليمه، وبمصطلحات حديثة، يجب علىٰ القائم بغسيل الدماغ أن يتم غسل دماغه. فالمؤرخ قبل أن يبدأ كتابة التاريخ، هو أحد منتجات ذلك التاريخ.

لقد ظهر جميع المؤرخين الذي تم ذكرهم، سواء جروت أو مومسن أو ترفيليان أو ناميه، في مجتمعات وفترات تاريخية تسودها الفوضىٰ والفساد والحروب؛ لم تكن فترات ازدهار واستقرار، ولم تشهد سجلات أعمالهم التاريخية أي تغيير من بداية مسيرتهم حتىٰ نهايتها. لكن هناك بعض المؤرخين الذين عاصروا الكثير من التغيرات والأحداث التاريخية خلال مسيرتهم المهنية وانعكس ذلك علىٰ كتاباتهم التاريخية في ظهور مجموعة من النظم المتعاقبة المختلفة، وليس مجتمعًا أو نظامًا واحدًا. ويمثل المؤرخ الألماني ماينكه أفضل مثال علىٰ ذلك، والذي عاش فترةً زمنية طويلة وشهد العديد من التغيرات الثورية والكارثية التي حلّت بألمانيا. فنحن لدينا ثلاث صورٍ مختلفة من (ماينكه)، تعبر كل واحدة منها عن عصر تاريخي مختلف، وتتكلم كل واحدة من خلال أحد مؤلفاته الثلاثة الكبرىٰ. فماينكه في كتاب العالمية والدولة القومية

(1) L. Namier, *Personalities and Powers (1955)*, pp. 5,7.

(Weltburgerthum und Nationalsaat) الذي نشر عام (١٩٠٧م) يرىٰ بإخلاص أن الرايخ البسماركي قد حقق المثل الألمانية القومية، وهو كأغلب مفكري القرن التاسع عشر -من متزيني فصاعدًا- يعرّف القومية باعتبارها أعلىٰ صور العالمية، نتيجة باروكية عصر غليوم الذي أعقب عصر بسمارك. وتتكلم صورة ماينكه الثانية التي نشرت في كتاب «فكرة الدولة» (Die idee der staatrason) عام (١٩٢٥) بعقل جمهورية فايمر الممزق الحائر؛ فقد أصبح المشهد السياسي صراعًا صفريًا بين منطق الدولة ونظام أخلاقي من خارج السياسة لا يمكنه أبدًا أن يُغفل حياة الدولة وسلامتها. وأخيرًا، تتمثل الصورة الثالثة لماينكه في كتاب بزوغ النزعة التاريخية (Dic entstenung des historismush) المنشور عام (١٩٣٦م)، عندما جرفه التيار النازي من وظيفته العلمية الأكاديمية وهو يتأوه ويصيح صيحة يأسٍ رافضًا أي نزعة تاريخية قد تشير إلىٰ أن «كل ما هو كائن حق» متأرجحًا بقلق بين النسبية التاريخية والعقلانية المفرطة. وأخيرًا، عندما رأىٰ ماينكه في شيخوخته هزيمة بلاده الساحقة والتي كانت أكثر خزيًا وإذلالًا من هزيمة عام (١٩١٨م)، انتكس بعجز في كتابه الكارثة الألمانية (Die Deutsche Katastrophe) المنشور عام (١٩٤٦م) إلىٰ الاعتقاد في تاريخ يخضع لرحمة المصادفة الصارمة العمياء[١]. قد يهتم عالم النفس أو كاتب السير بتطور ماينكه باعتباره فردًا، لكن ما سيسيطر علىٰ اهتمام المؤرخ هو الطريقة التي عكس بها (ماينكه) ثلاثَ فترات متعاقبة ومتعارضة بشدة -وربما أربعًا- من وقته الحاضر علىٰ الماضي التاريخي.

أو لنحاول أن نذكر مثلًا مميزًا هنا في إنجلترا. لقد كتب الأستاذ بترفيلد -في عقد الثلاثينيات المتمرد علىٰ التقاليد- بعد أن انتهىٰ تأثير الحزب الليبرالي في السياسة البريطانية بفترة قصيرة كتابًا بعنوان «تأويل الهويج للتاريخ The Whig interpretation of History» وحقق نجاحًا كبيرًا. لقد كان كتابًا استثنائيًا من وجوه عدة، ليس أقلها أنه بالرغم من هجومه علىٰ تأويل الهويج للتاريخ في

(١) أنا مدين هنا لتحليل الدكتور ستارك الممتاز لتطور ماينكه في مقدمته لترجمة الإنجليزية من *Die Idee der Staatsräson*، والتي نُشرت تحت عنوان **الميكيافيللية** عام (١٩٥٧م). وربما يعظّم الدكتور ستارك العنصر فوق العقلاني في فترة ماينكه الثالثة.

أكثر من (١٣٠) صفحة، فإن بترفيلد لم يذكر -بقدر ما استطعت أن أكتشف دون الرجوع إلىٰ الفهرس- اسمَ شخصية من الهويج إلا فوكس والذي لم يكن مؤرخًا، ولا مؤرخًا واحدًا إلا أكتون والذي لم يكن من الهويج[1]. لكن ما افتقر إليه الكتاب في التفاصيل والدقة قد استعيض عنه بالتعبير الساخر البراق، ليترك القارئ بعد نهاية الكتاب بنتيجة مفادها أن تفسير الهويج للتاريخ هو شيء سيئ، وإحدىٰ التهم التي وجهت إلىٰ الكتاب أنه «يقوم بدراسة الماضي بالرجوع إلىٰ الحاضر». وفيما يخص هذه المسألة كان الأستاذ بترفيلد حاسمًا وقاسيًا حين قال:

«إن دراسة الماضي مع النظر بإحدىٰ العينين -كما يقال- إلىٰ الحاضر، هو منبع جميع الخطايا والمغالطات والاضطراب في التاريخ. إنه جوهر ما نعنيه بكلمة «لاتاريخي» »[2].

وانقضت اثنتا عشرة سنة، وانقضىٰ عهد التمرد، وكانت دولة الأستاذ بترفيلد تخوض حربًا يقال عنها عادة إنها حربٌ للدفاع عن الحريات الدستورية التي كان يجسدها تقليد الهويج، تحت زعامة رجل طالما احتج «بالماضي واضعًا إحدىٰ عينيه علىٰ الحاضر، إن جاز التعبير». كتب البروفيسور بترفيلد كتابًا صغيرًا نشر عام (١٨٤٤م) تحت عنوان «الرجل الإنجليزي وتاريخه»، تحدث فيه عن أن تفسير الهويج للتاريخ هو التفسير «الإنجليزي»، وعن «التحالف القائم بين الرجل الإنجليزي وتاريخه»، وعن «الزواج بين الماضي والحاضر»[3]. ولا يمثل لفت النظر إلىٰ هذه التغيرات في الرؤية نقدًا معاديًا، ولا أقصد هنا إنكار أو دعم ما ذكره بترفيلد، أو أن أضع الأستاذ بترفيلد الثمل في مواجهة الأستاذ بترفيلد المتزن. فأنا علىٰ قناعة تامة أنه إن تكبد أحدهم عناء تصفح بعض ما كتبت في أثناء الحرب وقبلها وبعدها، سيسهلُ عليه إقناعي بوجود تناقضات واختلافات واضحة جلية كالتي اكتشفتها عند آخرين. وعلىٰ الحقيقة، أنا أغبط أي مؤرخ شهد الخمسين عامًا الماضية بما تحمله من أحداث هزت العالم ولم تتغير رؤاه تغيراتٍ

---

(1) H. Butterfield, *The Whig Interpretation of History* . (1931)

ويعترف الكاتب في ص ٦٧ بـ «نوع صحي من عدم الثقة» في «استدلال روحي».

(2) H. Butterfield, *The Whig Interpretation of History* (1931), pp. ii, 31-2.

(3) The Englishman and His History (1944), pp. 2. 4-5.

جذرية. إن غايتي هي تسليط الضوء علىٰ المدىٰ الكبير الذي يعكس به المؤرخ المجتمعَ الذي يعمل فيه. فليست الأحداث التاريخية وحدها هي التي تتغير بشكل مستمر، بل إن المؤرخ نفسه في حالة تغير دائم. فأنت عندما تمسك بأي عمل تاريخي، لا يكفي أن تعرف اسم المؤلف الموجود علىٰ صفحة الغلاف، وإنما عليك أيضًا التحري عن وقت نشره أو كتابته؛ إذ عادةً ما يكون أكثر دلالة. وإذا افترضنا صحة قول الفيلسوف عندما قال إن الشخص لا يمكن أن ينزل النهر نفسه مرتين، فربما من الصحيح أيضًا أنه لا يوجد كتابان يكتبهما المؤرخ نفسه.

وإذا انتقلنا للحظة من المؤرخ الفرد إلىٰ ما يمكن تسميته بالاتجاهات الواسعة في الكتابة التاريخية، سيمكننا بشكل أوضح أن نرىٰ أن المؤرخ ما هو إلا نتاج المجتمع الذي يعيش فيه. ففي القرن التاسع عشر، اعتبر المؤرخون -مع استثناءات قليلة- أن التاريخ ما هو إلا إثباتٌ لمبدأ التقدم، فعبّروا عن أيديولوجيا ترىٰ المجتمع في حالة تقدم سريع بشكل لافت. لقد كان التاريخ لدىٰ المؤرخين البريطانيين مفعمًا بالمعنىٰ، طالما أنه يسير في اتجاهنا، لكن عندما اتخذ الآن منعطفًا خاطئًا أصبح الاعتقاد في معنىٰ التاريخ هرطقةً. حاول أرنولد توينبي بعد نهاية الحرب العالمية الأولىٰ محاولةً يائسة لاستبدال الرؤية الخطية للتاريخ برؤية دائرية، وهي الأيديولوجيا المميزة عن مجتمع في حالة تدهور[١]. وعندما أخفق توينبي، اكتفىٰ المؤرخون البريطانيون في أغلب الأحيان بالاستسلام لليأس والقول بأنه لا يوجد نمطٌ عام مطلقًا في التاريخ. وحققت ملاحظة تافهة لفيشر بهذا المعنىٰ[٢] شهرةً واسعة تماثل تقريبًا مقولة رانكه في القرن الماضي. ولو أن أحدًا أخبرني أن المؤرخين البريطانيين مروا بذلك التحول في الثلاثين عامًا الماضية نتيجة تأمل فردي عميق وسهر ليالٍ طويلة في أبراجهم العاجية، ما كنت أنازع أبدًا. لكنني أقول إن هذا التأمل الفردي والسهر الطويل يمثلان ظاهرة اجتماعية

---

(١) تعزّىٰ ماركوس أوريليوس عند سقوط الإمبراطورية الرومانية باستدعاء «كيف أن كل الأشياء التي تحدث الآن قد حدثت في الماضي، وستحدث في المستقبل»

(To Himself, x, p. 27).

وكما هو معروف، استقىٰ توينبي الفكرة من كتاب شبنجلر **تدهور الغرب**.

(٢) مقدمة كتاب (A History of Europe) بتاريخ ٤ ديسمبر (١٩٣٤م).

ونتيجةً وتعبيرًا عن تغير عميق في شخصية مجتمعنا ورؤيته منذ عام (١٩١٤م). فلا يوجد أي مؤشر علىٰ شخصية مجتمع ما أكثر أهمية من التاريخ الذي يكتبه أو يفشل في كتابته. فعلىٰ سبيل المثال، يُظهر لنا المؤرخ الهولندي جييل في بحث مونوجرافي تُرجم إلىٰ الإنجليزية تحت عنوان «نابليون: ما له وما عليه» كيف عبّرت أحكام المؤرخين الفرنسيين المتعاقبة في القرن التاسع عشر علىٰ نابليون عن الأوضاع المتغيرة والمتصارعة للحياة السياسية والفكرية في فرنسا. فأفكار المؤرخ -كأي شخصٍ آخر- تتشكل من خلال بيئة الزمان والمكان. وحاول أكتون جاهدًا -لإدراكه لهذه الحقيقة بشكل كامل- البحثَ عن مهربٍ منها في التاريخ نفسه حينما قال:

«يجب أن يقوم التاريخ بتحريرنا، ليس فقط من التأثير المفرط للعصور الأخرىٰ، بل أيضًا من تأثير عصرنا نفسه ومن طغيان البيئة وضغط الهواء الذي نتنفسه»(١).

قد يبدو هذا تقديرًا متفائلًا جدًا لدور التاريخ، إلا أنني سأجازف بالاعتقاد بأن المؤرخ الذي يمتلك إدراكًا كافيًا لواقعه، يكون أكثر قدرة علىٰ تجاوزه، كما أنه قادر علىٰ تقدير الاختلافات الجوهرية بين مجتمعه ورؤيته وبين مجتمعات العصور والبلاد الأخرىٰ أكثر من المؤرخ الذي يتشدق بأنه فردٌ وليس ظاهرةً اجتماعية. وتبدو قدرة الإنسان علىٰ التسامي علىٰ موقفه الاجتماعي والتاريخي مرتبطة بحساسيته في إدراك بها مدىٰ ارتباطه به.

لقد قلتُ في المحاضرة الأولىٰ: قبل أن تدرس التاريخ، ادرس المؤرخ. وأود أن أضيف الآن: قبل أن تدرس المؤرخ، ادرس بيئته التاريخية والاجتماعية. فالمؤرخ مع كونه فردًا هو أيضًا نتاج التاريخ والمجتمع. ويجب أن يتعلم طالب التاريخ أن ينظر إلىٰ المؤرخ في هدي هذا النور المزدوج.

لنترك الآن المؤرخ وننظر في الجانب الآخر من المعادلة -الوقائع التاريخية- في ضوء الإشكالية نفسها. ما الذي يهدف المؤرخ إلىٰ الوصول إليه: هل هو سلوك الأفراد أم الجماعات؟ سأسير هنا علىٰ أرض قد سبق طرقها

---

(1) Acton, *Lectures on Modern History* (1906), p. 33.

بعناية. فقبل عدة أعوام، عندما نشر السير أشعيا برلين (Sir Issiah Berlin) مقالته الشهيرة الشائقة تحت عنوان (الحتمية التاريخية) -والتي سأعود إلىٰ شرح فكرتها الأساسية في هذه المحاضرات- صدّرها بشعار اقتبسه من تي إس إليوت T. S. Eliot: «قوىٰ لا شخصية ضخمة»، وظل طيلة المقالة يسخر ممن يعتقد في «القوىٰ اللاشخصية الضخمة» بدلًا من الأفراد باعتبارها العالم الحاسم في التاريخ. إن للنظرية التاريخية -التي أسميها نظرية الملك جون الشرير- نَسَبًا طويلًا. فالرغبة في التسليم بأن العبقرية الفردية هي القوة الخلاقة في التاريخ كانت واحدة من سمات مراحل الوعي التاريخي البدائية. فمال الإغريق إلىٰ ربط إنجازات الماضي بأفعال أبطال مسمّين علىٰ أسمائهم، ونسبة ملاحمهم إلىٰ شاعر يدعىٰ هوميروس، ونسبة تشريعاتهم ومؤسساتهم إلىٰ ليكرجوس، أو سولون. وظهر هذا الاتجاه مرةً أخرىٰ في عصر النهضة عندما كان بلوتارخ -كاتب السير والفيلسوف الأخلاقي- أكثر شعبية وتأثيرًا في الإحياء الكلاسيكي من مؤرخي العصور القديمة. ويمكننا القول بأننا جميعًا في هذا البلد بالتحديد قد تعلمنا هذه النظرية منذ نعومة أظفارنا، إن جاز التعبير. ولكننا ندك الآن تقريبًا مدىٰ طفولية هذه النظرية وعدم ملاءمتها للعصر الذي نعيش فيه. فقد كان بها بعض المعقولية حينما كان المجتمع أبسط وعندما بدت المسائل العامة وكأنها تسير بواسطة حفنة من الأفراد المعروفين، لكنها لا تناسب المجتمع المعقد والحديث الموجود حاليًا، وقد كان ظهور علم الاجتماع في القرن التاسع عشر نتيجةً لهذا التعقيد المتزايد. إلا أن ما نُقش في الصغر يصعب محوه في الكبر؛ ففي بداية القرن الحالي كانت مقولة «ما التاريخ إلا مجموعة من سِير العظماء وتراجمهم» لا تزال سارية وذات مصداقية عالية، ولكن منذ عشرة أعوام فقط قام مؤرخ أمريكي مشهور باتهام زملائه -ربما ليس بجدية كبيرة- بـ «القتل الجماعي للشخصيات التاريخية» من خلال التعامل معهم باعتبارهم دمىٰ للقوىٰ السياسية والاقتصادية[١]. يميل مؤيدو هذه النظرية حاليًا إلىٰ الخجل منها، لكن بعد قليل من البحث والتنقيب وجدتُ بيانًا حديثًا لهذه النظرية في مدخل أحد كتب الآنسة ويدجوود (Wedgewood) عندما تقول:

---

(1) American Historical Review, lvi, No. 1 (January 1951), p. 270.

«إن السلوك الذي سلكته هذه الشخصيات باعتبارهم أفرادًا يبدو مثيرًا للاهتمام بالنسبة إليّ أكثر من سلوكهم باعتبارهم جماعاتٍ أو طبقاتٍ اجتماعية. ومن الممكن كتابة التاريخ وفقًا لهذا الانحياز، كما يمكن كتابته وفقا لانحيازٍ آخر، فهو لن يكون أكثر أو أقل تضليلًا ... إن هذا الكتاب ... هو مجرد محاولة لفهم ما مرت به هذه الشخصيات وما الأسباب التي أدت بهم إلىٰ فعل ما فعلوا في تقديرهم الشخصي»[١].

تمتاز هذه العبارة بالدقة؛ وبما أن السيدة ويدجوود كاتبة مشهورة، أكاد أجزم أن هناك العديد ممن يدعم هذا الرأي. فعلىٰ سبيل المثال، يخبرنا دكتور راوز أن نظام الملكة إليزابيث انهار نتيجة أن الملك جيمس الأول لم يتمكن من فهمه، وأن الثورة الإنجليزية التي قامت في القرن السابع عشر كانت محض صدفة وغير مخطط لها علىٰ الإطلاق، وكانت نتيجة حماقة كلٍ من ملكي ستيوارت الأولين[٢]. حتىٰ إن السير جونز نيل (Sir Jones Nail) -وهو مؤرخ أكثر تشددًا أكثر من دكتور راوز- يبدو عليه الحماس والانفعال أحيانًا لإبداء إعجابه بالملكة إليزابيث أكثر من اهتمامه بتفسير إلامَ يرمز النظام الملكي التيودوري. ويبدو علىٰ السير إشعيا برلين القلق -في المقال الذي سبق وأن أشرت إليه- من إمكانية فشل المؤرخين في التنديد بهتلر وجنكيز خان باعتبارهم أشرارًا[٣]. وتبدو نظرية الملك جون الشرير والملكة بِسْ الطيبة أكثر ملاءمة للعصر الحديث. فمن السهل أن يتم اعتبار الشيوعية من «بنات أفكار ماركس» -لقد اقتطفت هذا التشبيه من منشور دوري لسماسرة البورصة- بدلًا من تحليل أصولها وسماتها؛ وأن تُنسب الثورة البلشفية إلىٰ حماقة نقولا الثاني أو إلىٰ المذهب الألماني بدلًا من دراسة أسبابها

---

(1) C. V. Wedgwood, *The King's Peace* (1955), p. 17.

(2) A. L Rowse, *The Egland of Elizabeth* (1950), pp. 261-2, 382.

من الإنصاف الإشارة إلىٰ أن السيد راوة في مقالة سابقة ندد «بمن يظن من المؤرخين أن البوربون فشلوا في إعادة تأسيس الملكية في فرنسا بعد عام (١٨٧٠م) نتيجة ارتباط هنري الخامس براية بيضاء صغيرة» *(The End of an Epoch,, 1949, p. 275).*

وربما يحتفظ لنفسه بتفسيرات شخصية كتلك للتاريخ الإنجليزي.

(3) I. Berlin, *Historical Inevitability* (1954), p. 42.

الاجتماعية العميقة؛ وأن نرىٰ في شر غليوم الثاني وهتلر سببًا للحربين العالميتين وليس الانهيار العميق لنظام العلاقات الدولية.

تدمج عبارة السيدة ويدجوود بين افتراضين: أولهما أن سلوك الأشخاص باعتبارهم أفرادًا يختلف عن سلوكهم باعتبارهم أعضاء في جماعة أو طبقة اجتماعية ما، وأنه يحق للمؤرخ اختيار جانبٍ دون الآخر. والثاني أن دراسة الشخصيات باعتبارهم أفرادًا تتكون من دراسة دوافعهم الواعية.

وبعد ما قمت بذكره للتو، لا أحتاج إلىٰ العمل علىٰ النقطة الأولىٰ. فليس الأمر أن النظر إلىٰ الشخص باعتباره فردًا أكثر أو أقل تضليلًا من النظر إليه باعتباره عضوًا في الجماعة، بل إن محاولة الفصل بينهما هي المضللة. فالفرد بحكم تعريفه هو جزء من مجتمع، أو ربما أكثر من مجتمع؛ سمّه عائلة أو جماعة أو قبيلة أو أمة أو أي شيء آخر. لقد كان علماء الأحياء الأوائل راضين بوضع أنواع من الطيور والحيوانات والأسماك في أقفاص وأحواض ومعارض، ولم يسعوا إلىٰ دراسة الكائن الحي في بيئته؛ ويبدو أن العلوم الاجتماعية لم تتنقل حتىٰ اليوم من هذه المرحلة البدائية. فهناك بعض الأشخاص يميزون بين علم النفس باعتباره علم الفرد، وعلم الاجتماع باعتباره علم المجتمع. وتم إطلاق مصطلح (النزعة السيكولوجية) علىٰ تلك الرؤية التي ترىٰ بأن كل المشاكل الاجتماعية يمكن إرجاعها إلىٰ تحليل سلوك البشر الفردي. لكن عالِم النفس الذي يفشل في دراسة البيئة الاجتماعية للمريض لن يحرز أي تقدم في علاجه[1]. ومن المغري أن نضع حدًا فاصلًا بين السير الذاتية التي تتعامل مع الإنسان باعتباره فردًا، وبين التاريخ الذي يتعامل معه باعتباره جزءًا من كلٍّ، وأن نوحي بأن السيرة الذاتية الجيدة تصنع تاريخًا سيئًا. فقد كتب أكتون ذات مرة أنه «لا

---

(١) وعلىٰ الرغم من ذلك، أُدين علماء النفس المحدثون بهذا الخطأ: «لم يتعامل علماء النفس مع الفرد باعتباره وحدة في نظام اجتماعي عامل، بل باعتباره إنسانا معينًا، ثم يبدأ بعد ذلك في بناء النظم الاجتماعية. وبالتالي، لم يولوا الاهتمام الكافي للمعنىٰ المميز الذي تكون تصنيفاتهم فيه مجردة».

Professor Talcott Parsons in the introduction to Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, 1947, p. 27.

وانظر كذلك إشارات فرويد في هذا الكتاب ص ١٣٥.

يوجد خطأ يمكن أن يرتكبه الإنسان في تكوين وجهة نظره عن التاريخ أكثر من شغفه المُنبعث من الشخصيات الفردية»[1]، إلا أن هذا التفريق أيضًا غير صحيح. لا أريد أن أحتمي بالمثل الفيكتوري الذي وضعه جي إم يونج (G. M. Young) في الصفحة الافتتاحية من كتابه (إنجلترا الفيكتورية) الذي يقول: «يتحدث الخدم عن الناس بينما يتحدث النبلاء عن الأشياء»[2]. تمثل بعض السير والتراجم جزءًا مهمًا من التاريخ؛ ففي مجال عملي مثلًا، تمثل السير التي كتبها إيزاك ديوتشر (Isaac Dutcher) عن ستالين وتروتسكي من الروائع الجديرة بالذكر، وكذلك أمثلة أخرىٰ تنتمي للأدب كالرواية التاريخية. لقد كتب تريفور روبر أن «المشكلات التاريخية بالنسبة إلىٰ ليتون ستراتشي كانت دائمًا مشكلات سلوكٍ فردي وانحراف فردي فقط ... ولم يبذل جهده يومًا في الإجابة عن مشكلات السياسة والمجتمع، ناهيك عن سؤالها»[3]. لا أحد مضطر لأن يكتب أو يقرأ التاريخ، ومن الممكن أن تكون هناك كتب ممتازة عن الماضي دون أن تكون تاريخية. ولكن أظن أننا لنا الحق في حفظ كلمة «التاريخ» لأجل عملية البحث في ماضي الإنسان باعتباره جزءًا من مجتمع؛ وهو ما أحاول فعله في هذه المحاضرات.

وتبدو النقطة الثانية -أي إن التاريخ يبحث لماذا سلك الأفراد كما سلكوا في تقديرهم الشخصي؟- للوهلة الأولىٰ متناقضةً إلىٰ حد كبير. وأشك في أن السيدة ويدجوود -كأغلب العقلاء- لا تمارس ما تبشر به. لأنها إن فعلت، فيجب أن تكتب تاريخًا غريبًا للغاية. فلعل الجميع اليوم يعلم أن سلوك البشر لا يتطابق بشكل كامل مع دوافع يعونها أو يرغبون في الاعتراف بها. ويشبه استبعاد التأمل في الدوافع غير الواعية أو غير المعترف بها بالنظر عمدًا إلىٰ أفعال

---

(1) Home and Foreign Review, January 1863, p. 219.

(٢) طوّر هربرت سبنسر هذه الفكرة بأسلوبه النمطي في الفصل الثاني من *The Study of Sociology*:
«إن أردت قياسًا تقريبيًا لقدرات شخص ما الذهنية، لا يمكنك فعل ذلك بشكل أفضل من ملاحظة نسبة تعميماته علىٰ الشخصيات في حديثه؛ أي ما مدىٰ استبداله الحقائق البسيطة عن الأشخاص بحقائق جرّدها من مجموعة من الخبرات الواقعية مع شخصيات وأشياء. وعند قياسك لعدد كبير، لن تجد إلا نظرات مبعثرة لا تزيد عن رؤية سِيَرية للشئون الإنسانية».

(3) H. R. Trevor-Roper, *Historical Essays* (1957), p. 281.

الشخص بعين واحدة. ومع ذلك، ما زال البعض يؤمن بأن هذا ما يجب على المؤرخين فعله. هذا هو الأمر. فطالما أنك قبلت بصلاحية النظرية التي تقضي بأن شر الملك جون يكمن في حماقته وطمعه أو طموحه للعب دور الطاغية، فإنك تتحدث بلغة السمات الفردية والتي يمكن تفهمها في التاريخ المقدّم إلى الأطفال. وحالما تبدأ في الحديث عن أن الملك جون لم يكن سوى أداة غير واعية في يد بعض المصالح الخاصة المعارضة لزيادة قوة البارونات الإقطاعيين، فأنت لا تقدم فقط رؤيةً أكثر تعقيدًا وتطورًا لشر الملك جون ولكنك تُظهر أن الأحداث التاريخية لا يحددها بعض الأفراد بشكل واعٍ، بل تحددها قوى خارجية قديرة توجّه إرادتهم غير الواعية. وهذا بالطبع أمر غير معقول. فأنا لا أؤمن لا بالعناية الإلهية ولا روح العالم، ولا القدر ولا التاريخ باعتباره محركًا، إلى آخر هذه القائمة من الأفكار المجردة التي تم اعتبارها أحيانًا موجهةً لمجرى الأحداث. ويجب أن أقر تعقيب ماركس التالي دون تحفظ:

«لا يفعل التاريخُ شيئًا، فهو لا يملك ثروات طائلة ولا يقاتل في معارك، لكنه الإنسان؛ الإنسان الحي هو من يفعل كل شيء، هو من يملك ويقاتل»[١].

ليس لملاحظاتي على هذا السؤال أدنى علاقة بأي رؤية مجردة للتاريخ، لكنها معتمدة بشكل كامل على ملاحظات تجريبية.

تتمثل الملاحظة الأولى في أن التاريخ إلى حد كبير هو مسالة أرقام . . . لقد كان كارليل مسئولًا عن تصريحه غير الموفق باعتباره أن «التاريخ ما هو إلا سيرة العظماء». ولكن لنستمع إلى أكثر تصريحاته بلاغةً وتعبيرًا في أعظم أعماله التاريخية:

«كما في كل الثورات المماثلة في جميع البلدان، كان الجوع والعري والقمع المرعب القابع على قلوب خمسة وعشرين مليونًا هو المحرك الأساسي للثورة الفرنسية، وليس الكبرياء المجروح ولا فلسفات المحامين المتناقضة ولا أصحاب المحال الأغنياء ولا نبيلات الريف»[٢].

---

(1) Marx-Engels: *Gesamtaugabe*,1, iii, p. 625.

(2) History of the French Revolution, III, iii, ch. 1.

أو كما قال لينين: «تبدأ السياسة حيث توجد الجماهير الغفيرة؛ تبدأ حيث الملايين لا الآلاف؛ ساعتها تبدأ السياسة الحقة»[١]. لقد كانت الملايين التي تحدث عنها كارليل ولينين هي ملايين من الأفراد، لم يكن يربطها أي شيء شخصي . . . وغالبًا ما تخلط مناقشات هذا السؤال بين المجهولية واللاشخصية. فالشعوب لا تتوقف عن كونها شعوبًا، ولا الأفراد يتوقفون عن كونهم أفرادًا؛ لأننا لا نعرف أسماؤهم. فـ«القوىٰ اللاشخصية الضخمة» التي أشار إليها إليوت هم أنفسهم من سماهم كلارندون -المحافظ الصريح الجريء- «الوضعاء ممن لا اسم لهم»[٢]. لقد كانت هذه الملايين مجهولةَ الاسم، أفرادًا يتصرفون معًا بوعي أو بغير وعي، ويشكلون قوةً اجتماعية. فالمؤرخ لن يكون مضطرًا في الظروف العادية أن يأخذ في اعتباره غضب أحد الفلاحين أو قرية بأكملها، لكنه لن يتمكن من تجاهل غضب آلاف الفلاحين في آلاف القرىٰ. والأسباب التي تُثني جونز عن الزواج لن تهم المؤرخ إلا إن كانت تسبب عزوف آلاف من الشباب من جيل جونز عن الزواج، مما يؤدي إلىٰ انحدار كبير في معدلات الزواج سيبدو وقتها حدثًا جديرًا بالذكر في سجل التاريخ. وليس هناك ما يدعو لأن تزعجنا الفكرة المبتذلة القائلة بأن الحركات التاريخية تبدؤها أقليات. لقد كان لكل الحركات المؤثرة قادةٌ قلائل وحشود من الأتباع، لكن لا يعني ذلك أن الحشود ليست ضرورية لنجاحها. فالأعداد لها حساب في التاريخ.

أما ملاحظتي الثانية، فقد تم إقرارها وتوثيقها بشكل أفضل. لقد اتفق الكتاب من مدارس الفكر المختلفة علىٰ أن أفعال الأفراد تؤدي في أحيان كثيرة إلىٰ نتائج لم تكن مقصودة ولم يكن هناك نية مبيّتة لفعلها. فإن المسيحيين يؤمنون بأن الفرد عندما يتصرف بوعي من أجل غاياته الأنانية الخاصة، إنما هو فاعلٌ غير واعٍ لإرادة الله. وكان التعبير الذي استخدمه ماندفيل «شرور خاصة - منافع

(1) Lenin, *Selected Works*, vii, p. 295.

(2) Clarendon, *A Brief View & Survey of the Dangerous & Pernicious Errors to Church & State in Mr Hobbes' Book entitled Leviathan* (1676), p. 320.

عامة» تعبيرًا مبكرًا ومتناقضًا عن قصد عن هذا الاكتشاف. وتعد أفكار «اليد الخفية» لدىٰ آدم سميث و«مكر العقل» لدىٰ هيجل -أي إن العقل يدفع الأفراد للعمل وخدمة غاياته علىٰ الرغم من أنهم يؤمنون بأنهم يحققون رغباتهم الخاصة- أشهر من أن يتم ذكرها. وكتب ماركس في مقدمة كتابه «نقد الاقتصاد السياسي»: «عندما يشترك الناس في الإنتاج الاجتماعي لوسائل الإنتاج الخاصة بهم، فإنهم يدخلون معًا في علاقات محددة وحتمية مستقلة عن إرادتهم». وكتب تولستوي في كتاب «الحرب والسلام» مرددًا ما قاله آدم سميث أن «الإنسان يعيش بشكل واعٍ وفقًا لما تقتضية مصالحه الشخصية، لكنه يصبح أداة غير واعية لتحقيق الغايات العالمية التاريخية للإنسانية»[1]. والآن، لننهِ هذه الاقتباسات التي طالت بالبروفيسور بترفيلد عندما يقول: «هناك شيء ما في طبيعة الأحداث التاريخية يؤدي إلىٰ تغيير مسار التاريخ إلىٰ منعطفات لم ينوِ أحد المرور بها»[2]. ومنذ عام (١٩١٤م)، بعد مائة عام من الاشتباكات والحروب المحلية الصغيرة، مرت بنا حربان عالميتان كبيرتان. ولن يكون تفسيرًا معقولًا القول إن عدد مؤيدي الحروب كان أكثر من عدد مناهضيها في النصف الأول من القرن العشرين بشكل يفوق ثلاثة أرباع القرن التاسع عشر. ومن الصعب الاعتقاد بأن هناك من رغب في حدوث الركود الاقتصادي في ثلاثينيات القرن العشرين. لكنه بلا شك حدث نتيجة تصرفات بعض الأفراد الخاطئة، مع اختلاف دوافعهم. وليس من الضروري أن ينتظر التحليل الخاص بالتناقض بين نية الأفراد وتصرفاتهم مؤرخًا متأملًا للماضي كي يقره. فقد كتب لودج عن وودرو ويلسون عام (١٩١٧م)، أنَّه «لم يكن يعني الذهاب إلىٰ الحرب، لكنني أعتقد أن الأحداث ستسوقه إليها»[3]. ويتعارض القول بأنه يمكن كتابة التاريخ بناءً «علىٰ تفسيرات تقوم علىٰ النوايا الإنسانية» أو علىٰ تعليلات يقدمها الفاعلون عن دوافعهم وعن «تقديراتهم لأسباب

(1) L Tolstoy, *War and Peaee*, ix, ch. 1.

(2) H. Butterfield, *The Englishman and His History* (1944), p. 103.

(٣) مقتبسة في:

B. W. Tuchman, *The Zimmerman Telegram* (N.Y., 1958), p. 180.

سلوكهم» مع كل الأدلة الموجودة[1]. فالوقائع التاريخية بالفعل هي وقائع عن الأفراد، لكنها ليست خاصة بأفعال يقوم بها الأفراد بشكل منعزل، وليست عن الدوافع -حقيقية كانت أو متخيلة- التي يفترض الأفراد أنهم تحركوا وفقًا لها. إنَّما هي وقائع عن علاقات الأفراد ببعضهم البعض في مجتمع ما، وعن القوىٰ الاجتماعية التي تُنتج من أفعال الأفراد نتائجَ تختلف عن النتائج التي أرادها الأفراد أنفسهم، بل ومناقضةً لها أحيانًا.

يتمثل أحد أخطاء كولينجوود الخطيرة في رؤيته عن التاريخ والتي سبق أن ناقشتها في المحاضرة الماضية في افتراضه أن التفكير الكامن وراء السلوك -الذي يجب علىٰ المؤرخ دراسته- هو فكر الفاعل الفرد، وهذا افتراض خاطئ. فما يجب علىٰ المؤرخ دراسته هو ما يكمن وراء السلوك، وقد لا يكون بينه وبين الفكر الواعي للفرد أو دافعه أي ارتباط.

وهنا يجب أن أذكر شيئًا عن دور المتمرد أو المنشق في التاريخ. يعد تشكيل الصورة الشائعة عن الفرد الثائر ضد المجتمع مساويًا لتقديم صورةٍ خاطئة عن وجود تناقض بين الفرد والمجتمع. لا يوجد مجتمع متجانس بشكل كامل. فكل مجتمع يمثل ساحةً للصراعات، وهؤلاء الأفراد ممن نظموا أنفسهم لمعارضة السلطة القائمة هم نفسهم منتجات وانعكاسات للمجتمع كمؤيدي السلطة. لقد كان ريتشارد الثاني وكاثرين العظيمة ممثلين لقوىٰ اجتماعية نافذة في كلٍ من إنجلترا في القرن الرابع عشر وروسيا في القرن الثامن عشر، لكن كذلك كانَ كلٌّ من وات تايلر وبوجاتشيف قائدَي ثورة العبيد العظمىٰ. ويعد وصف بوجاتشيف وتايلر باعتبارهما مجرد أفراد ثائرين ضد المجتمع اختزالًا مضللًا إلىٰ حد كبير. فإن كانوا كذلك لما سمع بهم أي مؤرخ. فالفضل في دورهم التاريخي يرجع إلىٰ حشود الأتباع. فهم مهمون باعتبارهم ظاهرةً اجتماعية، وليس لأي شيء آخر. أو دعنا نتحدث عن ثائر بارز وفرداني بشكل أكثر تطورًا؛ نيتشه. لم يتفاعل

---

(١) هذه الجملة مأخوذة من:

I. Berlin, *Historical Inevitability* (1954), p. 7.

ويبدو هذا الكتاب منددًا بكتابة التاريخ بهذه الطريقة.

الكثيرون بعنف وجذرية مع مجتمعهم كما فعل نيتشه، إلا أنه كان نتيجةً مباشرة للمجتمع الأوروبي، وبالأخص المجتمع الألماني، لقد كان ظاهرة اجتماعية فريدة لم يكن ممكنًا مثلًا أن تظهر في الصين أو بيرو. وبعد جيل واحد من موته، أصبح واضحًا -أكثر مما كان واضحًا لمعاصري نيشته- مدىٰ قوة تلك الحركات الاجتماعية الأوروبية وخاصةً الألمانية التي كان يعبر عنها. وأصبح نيشته رمزًا مهمًا للأجيال اللاحقة أكثر مما كان لدىٰ معاصريه.

يوجد العديد من الصفات المتناظرة بين رؤيتي المتمرد في التاريخ والشخصية العظيمة. لقد أصبحت نظرية الرجل العظيم التاريخية -أحد تجليات مدرسة الملكة الطيبة بِسْ- غير مناسبة هذه الأيام، إلا أن آثارها الباقية ما زالت تعلن عن وجودها. فبعد الحرب العالمية الثانية دعا أحد محرري سلسلة تاريخية شعبية مؤلفيه أن «يكتبوا موضوعًا تاريخيًا مؤثرًا من خلال سيرة الرجل العظيم». وأخبرنا السيد أي. جي. بي تايلور في إحدىٰ مقالاته القصيرة أن «تاريخ أوروبا الحديثة يجب أن يُكتب من خلال ثلاثة عمالقة هم: نابليون، وبسمارك، ولينين»[١]، علىٰ الرغم من أنه لم يقم علىٰ هذا المشروع في كتاباته الجادة. فما هو الدور الذي يلعبه الرجل العظيم في التاريخ؟ إن الشخص العظيم فردٌ وبتحوله إلىٰ فردٍ بارز يصبح ظاهرةً اجتماعية ذات أهمية بارزة. ولاحظ جيبون قائلًا: «من البدهي أنه يجب علىٰ الأزمنة مواكبة الشخصيات الاستثنائية، وأن عبقريات مثل كرومويل أو ريتس ستتوارىٰ في الظلام»[٢]. وشخص ماركس الظاهرة المضادة في كتابه «بروميير الثامن عشر للويس بونابرت» (The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte) قائلًا: «لقد خلقت الحرب الطبقية في فرنسا الظروف والعلاقات التي يسرت لعدد كبير من الأفراد العاديين السير بخيلاء في أثواب الأبطال». فلو أن بسمارك كان قد ولِد في القرن الثامن عشر -وهو افتراض سخيف؛ لأنه لن يكون بسمارك الذي نعرفه- لما قام بتوحيد ألمانيا أو انضم إلىٰ قائمة العظماء. لكننا لا يجب علينا أيضًا -فيما أرىٰ، وكما رأىٰ تولستوي- أن نحطَّ من قدر

(1) A. J.P. Taylor, From Napoleon to Stalin (1950), p. 74.

(2) Gibbon, Decline and Fall of the Roman Empire, ch. lxx.

الشخصيات العظيمة لتكون مجرد «بطاقات تعريفية بالأحداث»، وبالطبع قد يكون لمذهب الرجل العظيم أحيانًا آثارٌ شريرة. فسوبرمان «نيتشه» شخصية منفرة، وليس ضروريًا استدعاء حالة هتلر أو العواقب البشعة لـ «عبادة الشخصيات» في الاتحاد السوفيتي. لكن لست أهدف هنا إلىٰ التقليص من عظمة الرجل العظيم، ولا تأييد النظرية التي تقضي بأن «الرجال العظماء هم في الغالب رجال أشرار». إنما ينصبّ اهتمامي علىٰ محاولة منع الفكرة التي تضع هذه الشخصيات خارج التاريخ وتراهم يفرضون أنفسهم علىٰ التاريخ بمقتضىٰ عظمتهم «كعفريت العلبة الذي يظهر من المجهول كي يعترض الاستمرارية الحقيقية للتاريخ»[1]. ولا أعتقد أننا حتىٰ اليوم نستطيع أن نتفوق علىٰ هيجل في وصفه الكلاسيكي القائل: «إنَّ الرجل العظيم هو الرجل الذي يستطيع أن يصوغ إرادة عصره في كلمات، ويخبر عصره بها، ويحققها. فإن ما يفعله هو قلب عصره وماهيته. إنه يجسّد عصره»[2].

يقترب هذا الرأي مع ما طرحه دكتور ليفيس عن أن الكتّاب العظماء تكمن «أهميتهم في مدىٰ ما ينشرونه من وعي إنساني»[3]. فالرجل العظيم إما أنه ممثل عن قوىٰ موجودة وإما عن قوىٰ يساعد هو في تأسيسها من خلال تحديه للسلطة القائمة. ولكن يتفوق أولئك العظماء الذين قاموا بتشكيل القوىٰ التي حملتهم إلىٰ العظمة مثل «كرومويل» و«لينين» علىٰ أولئك الذين وصلوا إلىٰ العظمة من خلال القوىٰ الموجودة بالفعل مثل نابليون وبسمارك. ولا يجب أن نُغفل أن هؤلاء العظماء ممن كانوا سابقين لعصرهم لم يتم الاعتراف بعظمتهم إلا من الأجيال اللاحقة. وفي رأيي، فإن ما يجب إدراكه في الرجل العظيم هو أنه فردٌ بارز وفي الوقت نفسه نتاجٌ ووكيلٌ عن السيرورة التاريخية، وممثلٌ ومنشئٌ لقوىٰ اجتماعية تغيّر شكلَ العالم وأفكارَ الأفراد.

إذن، يعد التاريخ بكلا المعنيين -أي البحث الذي يقوم به المؤرخ، ووقائع الماضي التي يبحث فيها- سيرورة اجتماعية، يشارك فيها الأفراد كجزء لا يتجزأ من المجتمع. وتمثل فكرة التناقض المُتخيل بين المجتمع والفرد مجرد عائقٍ

---

(1) V. G. Childe, History (1947), p. 43.

(2) Philosophy of Right (English transl., 1942), p. 295.

(3) F.R. Leavis, The Great Tradition (1948), p. 2

مضلل علىٰ طريقنا في الفهم. فعملية التفاعل المتبادلة بين المؤرخ والوقائع -أو ما سمّيته الحوار بين الماضي والحاضر- ليست حوارًا بين أفراد مجردين ومنعزلين، بل حوار بين مجتمع اليوم ومجتمع الأمس. فالتاريخ -كما يقول بوركهارد- هو «سجل لما يراه عصر ما يستحق الذكر من عصر آخر»[1]، والماضي لا يستبين لنا إلا في ضوء الحاضر، ولا يمكننا فهم الحاضر بشكل كامل إلا في ضوء الماضي. فوظيفة التاريخ المزدوجة تتمثل في تمكين الإنسان من فهم مجتمع الماضي، وزيادة تحكمه في مجتمع الحاضر.

(1) J. Burckhardt, Judgments on History and Historians (1959), p. 158.

التاريخ والعلم والأخلاق

لقد تأثرت في صغري إلىٰ حد ما عندما علمت بأن الحوت لا يعتبر من الأسماك علىٰ الرغم من مظهره. لكن أصبحتْ مسألةُ التصنيف هذه أقل أثرًا عندي هذه الأيام، وأصبحتُ لا أقلق عندما يؤكد لي أحدهم أن التاريخ ليس من العلوم. فمشكلة المصطلحات هذه مشكلة شاذة تخص اللغة الإنجليزية. إذ إننا سنجد بكل سهولة في كل اللغات الأوروبية الأخرىٰ أن الكلمة المرادفة لكلمة «علم» تتضمن التاريخ بلا أي تردد. إلا أن هذا السؤال سؤال قديم في العالم الناطق بالإنجليزية، وتمثل الإشكاليات التي يثيرها مقدمةً مناسبة للحديث عن مشكلات المنهج في التاريخ.

عندما استطاع العلم في نهاية القرن الثامن عشر المساهمة بنجاح في معرفة الإنسان بالعالم ومعرفته بخواصه الطبيعية، بدأ يثور التساؤل حول مدىٰ قدرة العلوم علىٰ المساهمة في تطوير معرفة الإنسان بالمجتمع. لقد تطور مفهوم العلوم الاجتماعية -والتاريخ من بينها- تدريجيًا خلال القرن التاسع عشر، وتم استخدم المنهج المتبع في دراسة عالم الطبيعة في دراسة الشئون الإنسانية، فساد التقليد النيوتوني في النصف الأول من هذه الفترة. إذ كان يُنظر إلىٰ المجتمع باعتباره آلةً كعالم الطبيعة. ويمكن الإشارة هنا إلىٰ عنوان كتاب هربرت سبنسر «الإستاتيكا الاجتماعية» والذي تم نشره عام (١٨٥١م). ولنشأته في هذا التقليد، استحضر برتراند راسل بعد ذلك هذه الفترة عندما تمنىٰ أنه في وقت ما سيكون هناك «رياضيات للسلوك الإنساني في دقة رياضيات الماكينات»[1]. أحدث داروين بعد

(1) B. Russell, Portraits from Memory (1958), p. 20.

ذلك ثورة علميةً أخرىٰ، فبدأ العلماء الاجتماعيون ينظرون إلىٰ المجتمع باعتباره كائنًا حيًا، مقتبسين من علم الأحياء. لكن الأهمية الحقيقية للثورة الداروينية هي أن داروين أكمل ما بدأه ليبل Lyell في علم الجيولوجيا عندما أدخل التاريخ في العلم. فلم يعد اهتمام العلم قاصرًا علىٰ الثابت واللازمني، بل أيضًا علىٰ سيرورة التغير والتطور[1]. فالتطور الذي حدث في العلوم قام بتأكيد تقدم التاريخ وإكماله. لكن مع ذلك، لم يحدث أي شيء لتغيير الرؤية الاستقرائية في المنهج التاريخي التي سبق وأشرت إليها في المحاضرة الأولىٰ؛ أي جمع الوقائع ثم تأويلها. وكان من المُسَلَّم به أيضًا أن هذا هو المنهج العلمي. وهذه الرؤية هي التي سيطرت علىٰ تفكير بيوري بشكل واضح في ختام محاضرته الافتتاحية في يناير عام (١٩٠٣م)، عندما وصف التاريخ بأنه «علمٌ؛ لا أكثر ولا أقل». شهدت الخمسون عامًا التالية علىٰ محاضرة بيوري الافتتاحية الكثير من ردود الفعل المعارضة لرؤية التاريخ بهذا الشكل. فقد كان كولنجوود حريصًا عندما كان يكتب في الثلاثينيات علىٰ رسم خطٍ فاصل حاد بين عالم الطبيعة (موضوع البحث العلمي) وبين عالم التاريخ، وخلال هذه الفترة لم تكن تُستدعىٰ مقولة بيري إلا علىٰ سبيل السخرية. لكن ما أخفق المؤرخون في ملاحظته ساعتها هو أن العلم نفسه قد مرَّ بثورة عميقة، تجعل الأمر يبدو وكأن بيوري كان محقًا أكثر مما ظننا، وإن كان لسبب خاطئ. فما فعله ليبل في علم الجيولوجيا وداروين في علم الأحياء يتم فعله الآن في علم الفلك الذي أصبح علم دراسة الكيفية التي وصل بها الكون إلىٰ شكله الحالي. ويخبرنا علماء الفيزياء حاليًا بشكل متكرر أنهم لا يدرسون الوقائع بل الأحداث. لقد أصبح من حق المؤرخ الآن أن يشعر بأنه أقرب إلىٰ عالم العلوم أكثر مما كان عليه قبل مائة عام.

لنلقِ نظرة في البداية علىٰ مفهوم القوانين. طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، افترض العلماء أن قوانين الطبيعة -كقوانين نيوتن في الحركة، وقانون الجاذبية، وقانون بويل وقانون التطور ... إلخ- قد تم اكتشافها وإثبات

---

(١) وفي وقت متأخر عام (١٨٧٤م)، ميَّز برادلي بين العلم والتاريخ باعتبار أن الأول يهتم بالأبدي و«اللامتغير».
)F. H. Bradley, Collected Essays, 1935, I, p..(36

صحتها، وأن مهمة العلماء الآن هو اكتشاف قوانين مشابهة وإثباتها من خلال استخدام المنهج الاستقرائي للوقائع المشاهدة. وتنزّلت كلمة «قانون» محاطة بسحبٍ من المجد علىٰ يد نيوتن وجاليليو. وعن وعي أو بغير وعي، تبنىٰ المتخصصون في دراسة المجتمع من أجل التأكيد علىٰ المكانة العلمية لأبحاثهم اللغةَ نفسها وآمنوا أنه يجب عليهم اتباع المنهج نفسه. وبدا أن علماء الاقتصاد السياسي كانوا هم الأسبق في هذا الاتجاه بتقديم قانون جريشام وقوانين السوق لآدم سميث. وطالب بيرك Burke «بقوانين للتجارة، تعتبر جزءًا من قوانين الطبيعة ومن ثَمَّ من القانون الإلهي»[1]. وعرض مالتوس قانونًا للسكان، وقدم لاسال قانونًا صارمًا للأجور، وادعىٰ ماركس في مقدمة كتابه **رأس المال** اكتشاف «القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث»، وعبّر باكل في ختام كتابه **تاريخ الحضارة** عن اقتناعه بأن مسار العلاقات الإنسانية «يعتمد علىٰ مبدأ جليل واحد، وهو الانسجام العالمي المستقيم». لقد أصبحت هذه المصطلحات اليوم قديمةً وباليةً لدىٰ عالِم الطبيعة كما لدىٰ العالم الاجتماعي. فقبل عامٍ علىٰ إلقاء بيوري محاضرته الافتتاحية، قام عالم الرياضيات الفرنسي المعروف هنري بوانكاريه بنشر مجلد صغير بعنوان: «العلم والفرض»، والذي دشّن ثورة في التفكير العلمي. كان الموضوع الرئيس لبوانكاريه هو أن المقترحات العامة التي يقررها العلماء، عندما لا تكون مجرد تعريفات أو أعراف خفية عن استخدام اللغة، فإنها لا تكون سوىٰ فروض يقصد بها بلورة أي فكر يأتي بعد ذلك وتنظيمه، وتكون قابلة للبرهنة أو التعديل أو النقد. لقد أصبح كل ذلك أمرًا مألوفًا الآن، وأصبح زهو نيوتن بقوله «أنا لا أخترع الفروض» مجرد تعبير فارغ. فعلىٰ الرغم من أنه ما زال بعض العلماء -وحتىٰ العلماء الاجتماعيين- يتحدثون عن القوانين، فإنهم أصبحوا لا يؤمنون بوجودها بالمعنىٰ الذي آمن به عالميًا علماء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فقد أصبح من المعترف به أن العلماء يقومون بالاكتشافات

---

(1) Thoughts and Details on Security (1795) in the Works of Edmund Burke (1846), iv, p.: 270

لقد رأىٰ بيرك «أنه ليس من اختصاص الحكومة باعتبارها حكومة، ولا الأغنياء باعتبارهم أغنياء أن يوفروا للفقراء احتياجاتهم الضرورية، والتي ارتضت العناية الإلهية حجبها عنهم لفترة».

والمعارف الجديدة، ليس من خلال تأسيس قوانين شاملة ودقيقة، بل بطرح افتراضات تفتح أبوابًا جديدة لمزيد من البحث. فمثلًا يصف أحد الكتب الدراسية الرائدة في المنهج العلمي -كتبه اثنان من أبرز الفلاسفة الأمريكيين- أن المنهج العلمي هو منهج «دائري في ذاته» في قولهما:

«نستدل علىٰ المبادئ من خلال المادة الإمبريقية التي يُدّعىٰ أنها «وقائع»، ونختار المادة الإمبريقية ونحللها ونؤولها علىٰ أساس المبادئ»[1].

ربما كان استخدام مصطلح «تبادلي» وليس «دائري» ملائمًا أكثر؛ إذ إن النتيجة ليست العودة للمكان نفسه، بل التحرك إلىٰ الأمام إلىٰ اكتشافات جديدة من خلال التفاعل بين المبادئ والوقائع؛ بين النظرية والتطبيق. يتطلب أي نوع من التفكير قبول مجموعة من الافتراضات القائمة علىٰ الملاحظة تجعل من التفكير العلمي أمرًا ممكنًا، وفي الوقت نفسه تخضع للمراجعة من قِبَلِه. قد تكون هذه الافتراضات صالحة للاستخدام في سياقات معينة وغير صالحة في سياقاتٍ أخرىٰ. ومعيار صلاحيتها في كل الحالات هو المعيار الإمبريقي عن مدىٰ كفاءتها في تقديم تأملات جديدة، والإضافة إلىٰ معارفنا. لقد وصف أحد أبرز تلاميذ رذرفورد (Rutherford) ومساعديه منهجياتِه قائلًا:

«لقد كان شغوفًا باكتشاف كيفية عمل الظاهرة النووية، بنفس معنىٰ أن يرغب أحدهم بمعرفة ما الذي جرىٰ في المطبخ. وأنا لا أصدّق أبدًا أنه اتبع في هذا السبيل الطرق التقليدية في البحث عن نظرية تستخدم قوانين أساسية معينة. بل كان يقنع بمعرفة ما الذي يجري»[2].

يتناسب هذا الوصف تمامًا مع المؤرخ، الذي هجر البحث عن القوانين الأساسية وقنع بالبحث عن الكيفية التي تسير بها الأمور.

يبدو التشابه واضحًا بين الافتراضات التي يستخدمها المؤرخ في أثناء بحثه وتلك التي يستخدمها العالم. انظر مثلًا في تشخيص ماكس فيبر الشهير للعلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية؛ لا يمكن لأحد اليوم أن يصف هذه العلاقة

(1) M. R. Cohen and E. Nagel, *Introduction to Logic and Scientific Method* (1934), p. 596.

(2) Sir Charles Ellis in *Trinity Review* (Cambridge, Lent Term, 1960), p. 14.

بالقانون، وإن كان ممكنًا في فترة سابقة. لقد كان فرضًا ساعد بلا شك في توسيع فهمنا لهاتين الحركتين، علىٰ الرغم من أنه تم تعديله إلىٰ حد ما في إطار الأبحاث التي كان ملهمًا لها. أو انظر في تصريح ماركس بأن «الطاحونة اليدوية تعطينا مجتمعًا يسيطر عليه لورد إقطاعي، بينما تعطينا الآلة البخارية مجتمعًا يسيطر عليه رأسمالي صناعي»[١]؛ لا يعد هذا قانونًا وفقًا للمصطلحات الحديثة -علىٰ الرغم من اعتراض ماركس المحتمل-، بل هو افتراض مثمر يمهد الطريق نحو بحث أعمق وفهم جديد. تمثل هذه الافتراضات أدواتٍ لا غنىٰ عنها للفكر، فقد اعترف رجل الاقتصاد الألماني الشهير ويرنر زومبارت (Werner Sombart) في بدايات القرن العشرين بوجود «مشاعر مضطربة» سيطرت علىٰ أولئك الذين نبذوا الماركسية، وكتب أنه:

«عندما فقدنا المعادلات المريحة التي كانت تهدينا في خضم تعقيدات الوجود . . . صرنا كالغرقىٰ في محيط من الوقائع، حتىٰ نجد موطئَ قدمٍ جديدًا، أو نتعلم السباحة»[٢].

يقع الجدل القائم حول التحقيب التاريخي في هذه المساحة. فتقسيم التاريخ إلىٰ حقب ليس أمرًا واقعيًا، لكنه فرض ضروري -أو أداة مهمة من أدوات التفكير؛ وهو صحيح ما دام يساعد علىٰ الإيضاح ويعتمد في صحته علىٰ التأويل. فالمؤرخون الذين يختلفون في تحديد نهاية القرون الوسطىٰ يختلفون [بالأساس] في تأويل أحداثٍ معينة. فالمسألة ليست حقيقية، لكنها هادفة. وكذلك لا يعد تقسيم التاريخ جغرافيًا أمرًا حقيقيًا، بل هو فرض. فمثلًا قد يكون الحديث عن تاريخ أوروبي مناسبًا ومثمرًا في سياقات معينة، وعبثيًا ومضللًا في سياقات أخرىٰ. فمعظم المؤرخين يفترضون أن روسيا جزءٌ من أوروبا بينما ينكر البعض ذلك. ويمكننا الحكم علىٰ تحيز المؤرخ من خلال الفروض التي يتبناها. ويجب أن أقتبس تصريحًا عامًا عن مناهج العلوم الاجتماعية نتيجة لكون قائله عالمًا اجتماعيًا عظيمًا، درس العلوم الطبيعية. لقد شدد جورج سوريل -الذي

---

(1) Marx-Engels: *Gesamtausgabe*, 1, vi, p. 179.

(2) W. Sombart, *The Quintessence of Capitalism*)Engl. transl., (1915, p. 354.

مارس الهندسة قبل أن يبدأ في أربعينياته الكتابة عن مشكلات المجتمع- علىٰ الحاجة إلىٰ عزل عناصر معينة في أي موقف، حتىٰ إن أدىٰ ذلك إلىٰ الاختزال، في قوله:

«يجب علىٰ المرء أن يبدأ من خلال تلمس طريقه، فيبدأ بتجربة فروض مؤقتة وجزئية، ويرضىٰ بنتائج تقريبية مؤقتة ليترك الباب مفتوحًا بشكل دائم للتصحيح المستمر»[1].

لقد كانت هذه صيحة جاءت من بعيد، من القرن التاسع عشر، حين تطلع العلماء والمؤرخون كأكتون إلىٰ اليوم الذي يؤسسون فيه من خلال تراكم الوقائع المحققة جيدًا كيانًا متكاملًا من المعارف تحسم كل نزاع إلىٰ الأبد. والآن يأمل العلماء والمؤرخون أملًا أكثر تواضعًا من خلال التقدم من فرض مجزّأ إلىٰ آخر، فيعزلون وقائعهم من خلال تفسيراتهم، ويختبرون تفسيراتهم بالرجوع إلىٰ الوقائع. ولا تبدو لي الطريقة التي يتبعها كل منهم مختلفة اختلافًا مهمًا. وسبق وأن أشرتُ في محاضرتي الأولىٰ إلىٰ حديث البروفيسور براكلاو الذي ذكر فيه أن التاريخ «ليس وقائعيًا علىٰ الإطلاق، بل مجموعة من الأحكام المقبولة». وفي أثناء قيامي بتحضير هذه المحاضرات، قام أحد أساتذة الفيزياء من هذه الجامعة من خلال أحد برامج محطة البي بي سي بتعريف الحقيقة العلمية بأنها «قضيةٌ أصبحت مقبولةً قبولًا عامًا من الخبراء»[2]. لا يعبر هذان التصريحان عن الحقيقة بشكل مُرضٍ لأسباب سأذكرها عندما نصل لمناقشة مسألة الموضوعية. لكن المدهش في الأمر هو أن تجد مؤرخًا وفيزيائيًا يصفان المشكلة نفسها بالكلمات نفسها تقريبًا.

إلا أن المقارنات تحمل فخًا شهيرًا لقليلي الحذر. فأود أن أبحث بتقديرٍ في الأطروحات التي تقضي بأن هناك تمييزًا جوهريًا بين هذه العلوم وبين التاريخ، بنفس شدة التمييز بين العلوم الرياضية والعلوم الطبيعية أو بين العلوم المختلفة داخل هذه التصنيفات. وأن هذا التمييز يجعل تسمية التاريخ -وربما كل ما يُدعىٰ بالعلوم الاجتماعية- بالعلم أمرًا مضللًا. هذه الاعتراضات -المختلفة

---

(1) G. *Sorel, Materiaux d'une theorie du proletariat* (1919), p. 7.

(2) Dr J. Ziman in *the Listener*, 18 August 1960.

في درجة قدرتها علىٰ الإقناع- هي باختصار: (١) أن التاريخ يهتم حصرًا بالمفرد بينما يهتم العلم بالعام؛ (٢) أن التاريخ لا يقدم دروسًا يمكن الاستفادة منها؛ (٣) أن التاريخ غير قادر علىٰ التنبؤ؛ (٤) أن التاريخ ذاتي حتمًا طالما أن الإنسان هو من يقوم بملاحظة نفسه؛ (٥) أن التاريخ بخلاف العلم يحتوي مشكلاتٍ دينية وأخلاقية. سأحاول بحث كل نقطة من هذه النقاط علىٰ التوالي.

أولًا، من الادعاءات التي يتم طرحها أن التاريخ يهتم بالمفرد والمعين، بينما يهتم العلم بدراسة ما هو عام وكليّ. يمكن القول إن هذا الادعاء بدأ مع أرسطو الذي أعلن أن الشعر «أكثر فلسفةً وجدية» من التاريخ؛ إذ إن الشعر يهتم بالحقيقة العامة بينما يهتم التاريخ بالمعين[١]. قام حشدٌ من الكتاب المتأخرين -من بينهم كولينجوود[٢]- بتفرقة مشابهة بين العلم والتاريخ. ويبدو أن هذه التفرقة تقوم علىٰ فهمٍ خاطئ. فما زالت مقولة هوبز الشهيرة قائمة: «لا شيء كلي في العالم إلا الأسماء؛ لأن الأسماء لا تطلق إلا علىٰ كل ما هو فردي وذاتي»[٣]. تنطبق هذه المقولة بالطبع علىٰ العلوم الفيزيائية، فليس هناك طبقتان جيولوجيتان متطابقتان أو اثنان متماثلان من الحيوانات من النوع نفسه، أو ذرتان متماثلتان. وكذلك، لا توجد حادثتان تاريخيتان متطابقتان. لكن الإصرار علىٰ تفرد الأحداث التاريخية له تأثير معوق، لا يقل أثره عن أثر عبارة مور التافهة التي نقلها عن الأسقف بتلر (Butler) والتي كان الفلاسفة اللغويون مولعين بها في وقت ما: «كل شيء هو ما هو عليه وليس شيئًا آخر». وبهذا المنهج سنصل قريبًا إلىٰ حالة ما من النيرفانا الفلسفية، حيث لن يمكن قول أي شيء له أهمية عن أي شيء.

+إن استخدام المؤرخ نفسه للّغةِ يُلزِم المؤرخ -كما يُلزم العالم- بالتعميم. فالحرب البلوبينزية والحرب العالمية الثانية كانتا مختلفتين جدًا، وفريدتين. إلا أن المؤرخ يسمي كلتيهما حربًا، ولا يعترض إلا المتحذلقون. ولقد كان جيبون يعمم حادثتين مفردتين عندما وصف توطيد المسيحية علىٰ يد (قسطنطين) وبزوغ الإسلام

(1) Poetics, ch. ix.

(2) R. G. Collingwood, *Historical Imagination* (1935), p. 5.

(3) Leviathan, I, iv.

بأنهما ثورتان[1]، وهو نفسه ما يفعله المؤرخون المحدثون عند الحديث عن الثورات الإنجليزية والفرنسية والروسية والصينية. فالمؤرخ لا يهتم بالمفرد، بل بما هو عام في المفرد. وفي عشرينيات هذا القرن كانت المناقشات بين المؤرخين حول الأسباب التي أدت إلىٰ نشوب الحرب عام (١٩١٤م) تبدأ عادة بافتراض أنها كانت نتيجةً لسوء إدارة الدبلوماسيين الذين كانوا يعملون في الخفاء أو بغير رقابة الرأي العام، وكذلك بسبب تقسيم العالم غير الموفق إلىٰ دولٍ إقليمية ذات سيادة، بينما قامت المناقشات في الثلاثينيات علىٰ افتراض أن الحرب كانت نتيجة للتنافس بين القوىٰ الإمبريالية التي أرغمتها الرأسمالية المتداعية علىٰ تقسيم العالم فيما بينها. تضمنت كل النقاشات السابقة العديد من أحكام التعميم، سواء كان ذلك خاصًا بحرب (١٩١٤) أو بأي حرب أخرىٰ في نفس ظروف القرن العشرين. فالمؤرخ يستخدم التعميم لاختبار أدلته. فإن كان الدليل غير واضح بشكل كافٍ عن حقيقة قتل ريتشارد لأميري البرج [إدوارد الخامس وريتشارد الشروزبيري ابني الملك إدوارد الرابع]، سيسأل المؤرخ نفسه -بوعي أو بغير وعي- إن كان من عادة الحكام في هذه الفترة تصفية منافسيهم المحتملين علىٰ العرض أم لا؛ وسيكون حكمه متأثرًا -وله الحق- بهذا التعميم.

والقارئ -ككاتب التاريخ- معممٌ أصيل؛ إذ تجده يطبق ملاحظات المؤرخ علىٰ سياقات تاريخية أخرىٰ مألوفة له أو حتىٰ علىٰ العصر الذي يعيش فيه. فعندما أقرأ كتاب **الثورة الفرنسية** لكاريل، أجد نفسي مرارًا وتكرارًا أعمم ملاحظاته من خلال تطبيقها علىٰ مجال اهتمامي الخاص في الثورة الروسية. انظر مثلًا في وصفه للإرهاب:

«هو شيء مروع في البلاد التي عرفت المساواة أمام القضاء، وشيء عادي في البلاد التي لم تعرفها قطّ».

أو هذا القول الأكثر أهمية: «من المؤسف -لكنه طبيعي- أن تاريخ هذه الفترة قد دُوِّن في حالة هستيرية؛ فتسود المبالغات واللعنات ويصمُّ النحيبُ الآذان، والظلام في كل مكان»[2].

---

(1) Decline and Fall of the Roman Empire, ch. xx, ch. 1.

(2) History of the French Revolution, 1, v, ch. 9; III, i, ch. 1.

أو ذلك الآخر الذي يأتي من بوركهارت والذي تحدث فيه عن نشأة الدولة الحديثة في القرن السادس عشر:

«كلما كانت نشأة السلطة حديثة، قلت قدرتُها علىٰ الاستقرار لفترة أطول؛ أولًا لأن الذين أنشأوها أصبحوا معتادين علىٰ الحركة السريعة المستمرة، ولأنهم مجددون وسيظلون كذلك بحكم طبيعتهم؛ وثانيًا لأن القوىٰ التي أثاروها أو أخضعوها يمكن توظيفها فقط من خلال إثارة أعمال عنف أخرىٰ»[١].

ومن غير المعقول القول بأن التعميم دخيلٌ علىٰ التاريخ. فالتاريخ يعيش علىٰ التعميمات. وهذا ما ذكره ببلاغة مستر إلتون في جزء من أجزاء الإصدار الجديد (Cambridge Modern History) في قوله: «ما يميز المؤرخ عن جامع الوقائع التاريخية هو التعميمات»[٢]، وكان يمكنه الإضافة أن هذا هو الأمر نفسه الذي يميز عالم الطبيعة عن باحث التاريخ الطبيعي أو جامع العينات. لكن لا تعتقد أن التعميم يسمح لنا بإنشاء مخططٍ كبيرٍ للتاريخ يتم تسكين الأحداث المعينة فيه. ولما كان ماركس أحد أولئك الذين يكثر اتهامهم بإنشاء مخطط كهذا أو الاعتقاد في إمكانيته، سأقتبس فقرةً من إحدىٰ رسائله تضع كل شيء في منظوره الصحيح:

«تتشابه الأحداث بصورة تدعو إلىٰ الدهشة، إلا أنها تحدث في أوساط تاريخية مختلفة تؤدي إلىٰ نتائج متباينة تمامًا. ومن السهل العثور علىٰ مفتاح لفهم هذه الظاهرة من خلال دراسة كل من هذه التطورات بشكل منفصل ثم مقارنتها ببعضها البعض. لكن من المستحيل الاهتداء إلىٰ هذا الفهم باستخدام نظرية تاريخية فلسفية لديها مفتاح عمومي للفهم، وتعتمد قيمتها علىٰ أنها فوق التاريخ»[٣].

---

(1) J. Burckhardt, *Judgements on History and Historians* (1959), p. 34.

(2) Cambridge Modem History, ii (1958), p. 20.

(3) Marx and Engels, *Works* (Russian ed.), xv, p. 378.

ظهر الخطاب الذي اقتُبست هذه الفقرة منه في الجريدة الروسية Otechestvennye Zapiski عام (١٨٧٧م). ويبدو أن الأستاذ بوبر يربط بين ماركس وما يسميه «خطأ التاريخانية المركزي»، أي الإيمان بأن التوجهات والميول التاريخية «يمكن استمدادها فورًا من القوانين الكونية فقط»

(The Poverty of Historicism, 1957, pp. 128):

وهذا بالضبط ما أنكره ماركس.

يهتم التاريخ بالعلاقة بين المفرد والعام. وكونك مؤرخًا يمنعك من الفصل بينهما أو تقديم أحدهما علىٰ الآخر؛ كما لا يمكنك الفصل بين الوقائع والتأويل.

وربما هذا المقام مناسب للحديث عن العلاقة التي تربط بين التاريخ وعلم الاجتماع. يواجه علم الاجتماع في الوقت الحاضر خطرين متعارضين؛ أن يتطرف في اتجاه التنظير، أو في اتجاه الإمبريقية. فالخطر الأول أن يفقد علم الاجتماع نفسه في محيط واسع من التعميمات المجردة التي لا معنىٰ لها عن المجتمع بشكل عام. فأكذوبة التاريخ باعتباره كيانًا موحدًا، كأكذوبة المجتمع باعتباره كيانًا موحدًا. وقد زاد من هذا الخطر مَن حدّد لعلم الاجتماع مهمة وحيدة، هي تعميم الأحداث المفردة التي يسجلها التاريخ. فقد قيل بأن علم الاجتماع يمتاز علىٰ التاريخ بأن له قوانين[1]. أما الخطر الثاني فقد سبق وتنبأ به كارل مانهايم منذ جيلٍ تقريبًا، وصار واقعًا اليوم، عن علم اجتماع «منقسم إلىٰ سلسلة من المشكلات الفنية المنفصلة الخاصة بإعادة الهيكلة الاجتماعية»[2]. فعلم الاجتماع يهتم بمجتمعات تاريخية متفردة وتم تشكيلها بظروف وسوابق تاريخية خاصة بها، لكن محاولة تجنب التعميم والتأويل من خلال الاقتصار علىٰ تلك المسماة مشكلات «فنية» خاصة بالإحصاءات والتحليلات هو نفسه لعب دور المدافع عن مجتمع سكوني. وعلم الاجتماع إذا أراد أن يصبح تخصصًا مهمًا ومثمرًا، عليه -كالتاريخ- أن يهتم بالصلة بين العام والمفرد، وأن يصبح ديناميكيًا يهتم بدراسة التغير والتطور الاجتماعي، وليس المجتمع علىٰ حالته إذ لا يوجد مجتمع لا يتغير. وأكتفي هنا بالقول إنه كلما أصبح التاريخ اجتماعيًا أكثر وأصبح

---

(١) يبدو أن هذه هي رؤية الأستاذ بوبر

(The Open Society, 2nd ed., 1952, ii, p. 322).

وللأسف يعطي مثالًا علىٰ ذلك بقانون سوسيولوجي في قوله: «أينما توجد حرية فكر وحرية تواصل فكري محمية بمؤسسات قانونية ومؤسسات تدعم علانية المناقشة، سيكون هناك تقدم عليم». كُتب ذلك عام (١٩٤٢م) أو (١٩٤٣م)، ومن الواضح أنه مستوحىٰ من الاعتقاد بأن الديمقراطيات الغربية بفضل ترتيباتها المؤسسية ستظل في قطار التقدم العلمي؛ وهو اعتقاد تبدد -أو تم تعديله بقسوة- نتيجة تطورات الاتحاد السوفيتي. ولم يكن ذلك تعميمًا صحيحًا، ناهيك عن أن يكون قانونًا.

(2) K. Mannhiem, Ideology *and Utopia* (Engl. transl, 1936), p. 228.

علم الاجتماع تاريخيًا أكثر، كان هذا أفضل لكليهما. فلندع الحد الفاصل بينهما يتسع حتىٰ يسمح بالمرور في كلا الاتجاهين.

مسألة التعميم وثيقة الصلة بمسألتي الثانية؛ أي دروس التاريخ. فالمقصد الأساسي من التعميم هو أننا نحاول من خلاله التعلم من التاريخ وتطبيق الدروس ونقلها من مجموعة معينة من الأحداث إلىٰ مجموعة أخرىٰ؛ بوعي أو بغير وعي. ومن ينكرون علاقة التاريخ بالتعميم ويحصرون تخصصه في الأحداث التاريخية المفردة هم أنفسهم من ينكرون أن هناك أي شيء يمكن تعلمه من التاريخ. لكن التشديد علىٰ أن الناس لا يتعلمون أي شيء من التاريخ يتناقض مع العديد من الحقائق المثبتة. أكثر التجارب شهرةً هي أنه في عام (١٩١٩م) كنت عضوًا صغيرًا في الوفد البريطاني في مؤتمر السلام المنعقد في باريس، وكان كل من في المؤتمر يؤمن بأنه يمكننا الاستفادة من مؤتمر فيينا؛ آخر مؤتمرات السلام الأوروبية الكبيرة قبل مائة عام. كتب الكابتن وبستر -والذي تم تعيينه بعد ذلك في وزارة الحربية وهو الآن السير (تشارلز وبستر) أحد أبرز المؤرخين- مقالًا مهمًا عما كانته هذه الدروس. استقر اثنان منهما في ذهني: الأول هو مدىٰ خطورة إغفال مبدأ تقرير المصير عند إعادة رسم خريطة القارة الأوروبية؛ والثاني هو خطورة التخلص من الأوراق السرية بإلقائها في سلة المهملات؛ لأنه من المحتمل أن تقع محتوياتها في يد المخابرات التابعة لوفود أخرىٰ. اعتبرنا هذه الدروس والعبر التي كتبها وبستر كتابنا المقدس الذي لا تفارقه أيدينا والتزمنا بآياته. وعلىٰ الرغم من أن هذا المثال قريب وبسيط، فإنه يسهل تعقب الأمر في تواريخ أبعد وتبحث عن مدىٰ تأثير الدروس التاريخية السابقة فيها. فكل إنسان يعرف أثر اليونان القديمة في روما، لكنني لست واثقًا أن أي مؤرخ حاول رصد وتحليل الدروس والعبر التي تعلمها الرومان أو ظنوا أنهم تعلموها من تاريخ (هيلاس [الاسم القديم لتاريخ اليونان]). كما أن بحث الدروس التي استقتها أوروبا الغربية في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر من تاريخ العهد القديم قد يسفر عن نتائج مجزية. فالثورة الإنجليزية البيوريتانية لا يمكن فهمها من دون الاستعانة والرجوع إلىٰ هذه الدروس، وكذلك كان مفهوم الشعب المختار عاملًا مهمًا في نشأة القومية الحديثة. وكان طابع الثقافة الكلاسيكية شديد التأثير في الطبقة الحاكمة الجديدة في بريطانيا العظمىٰ في القرن التاسع عشر. وكما

سبق أن أشرنا، فقد اعتبر جروت أن أثينا تعد مثالَ الديمقراطية الجديدة، وأود أن أرىٰ دراسة تتناول بشكل موسع وتفصيلي الدروس المهمة التي انتقلت بوعي أو بغير وعي إلىٰ بناة الإمبراطورية البريطانية من تاريخ الإمبراطورية الرومانية. وفي مجال اختصاصي، يمكن القول إن صناع الثورة الروسية كانوا متأثرين بشدة -أو قل مهجوسين- بالدروس والعبر المستفادة من الثورة الفرنسية وثورات عام (١٨٤٨م)، وكومونة باريس عام (١٨٧١م). إلا أنني سأذكر هنا الخصائص التي يفرضها الطابع المزدوج للتاريخ. فالتعلم من التاريخ ليس إجراءً في اتجاه واحد، فكي تدرك الحاضر في ضوء الماضي، يعني في الوقت نفسه أن تدرك الماضي في ضوء الحاضر. فوظيفة التاريخ هي تحقيق فهم أعمق لكلٍ من الماضي والحاضر عبر الترابط فيما بينهما.

تتمثل نقطتي الثالثة في دور التنبؤ في التاريخ، يُقال إنه لا توجد دروس يمكن تعلمها من التاريخ؛ لأنه لا يمكنه التنبؤ بالمستقبل، كما العلم. يتضمن هذا السؤال سلسلةً متتابعة من سوء الفهم. وكما رأينا، لم يعد العلماء بالحماس السابق نفسه عند الحديث عن قوانين الطبيعة. فما يدعىٰ بقوانين العلوم التي تؤثر في حياتنا العادية، لا تزيد في الحقيقة عن بيانات عن النزوع؛ أي بيانات عما سيحدث في حالة تثبيت باقي العوامل المؤثرة، أو في ظروف معملية. ولا يمكنهم ادعاء قدرتهم علىٰ التنبؤ بقضايا الحياة الواقعية. فقانون الجاذبية لا يثبت أن تفاحةً معينة ستسقط علىٰ الأرض، فربما يلتقطها أحدهم في سلة. وقانون البصريات الذي ينص علىٰ أن الضوء يتحرك في خط مستقيم لا يثبت أن شعاعًا معينًا لن ينعكس أو ينتشر بتأثير جسم يعترضه. لكن لا يعني ذلك أن هذه القوانين عديمة الجدوىٰ أو خاطئة من الأساس. فقد تم إخبارنا أن النظريات الفيزيائية الحديثة تتعامل مع احتمالية الأحداث الواقعة. وأصبح العلم اليوم أكثر ميلًا لإقرار أن الاستقراء يؤدي منطقيًا إلىٰ احتمالات أو إلىٰ اعتقاد استدلالي، وأكثر حرصًا علىٰ اعتبار بياناته مجرد قواعد عامة وإرشادات، يمكن التأكد من صحتها فقط في عمل محدد. فكما ذكر كونت، فإن «**العلم من التنبؤ، والتنبؤ من العمل**»[1]. ويكمن مفتاح مسألة التنبؤ في التاريخ في التمييز بين العام والمعيّن؛ بين الكلي

---

(1) Cours de philosophie positive, i, p. 51.

والمفرد. فكما رأينا، فإنه لا مناص للمؤرخ من التعميم؛ وبذلك يقدّم إرشادات عامة تصلح لعمل صحيح ومفيد في المستقبل، علىٰ الرغم من كونها تنبؤات غير معينة. لكن لا يمكنه التنبؤ بأحداث معينة؛ لأن المعين فريد من نوعه، ويتدخل عامل المصادفة فيه. وعلىٰ الرغم من أن هذا التمييز يصيب الفلاسفة بالقلق، فإن الإنسان العادي يدركه بوضوح. فمثلًا، إذا أصيب ثلاثة أطفال بالحصبة، فيمكن استنتاج أن هذا الوباء سينتشر في المدرسة بأكملها. يستند هذا التنبؤ -إن شئت سميته بذلك- علىٰ تعميم ناشئ عن خبرة سابقة، ويمثل مرشدًا صحيحًا ومفيدًا للعمل، إلا أنه لا يمكنك القول إن كلًا من تشارلز وماري بالتحديد سيصابان بالحصبة. يتبع المؤرخ الطريق نفسه. فلا أحد يتوقع من المؤرخ أن يتنبأ بقيام ثورة في روريتانيا الشهر القادم. فنوع الاستنتاج الذي يسعون للحصول عليه من المعرفة الخاصة بأحوال روريتانيا من ناحية ومن دراسة التاريخ من ناحية أخرىٰ، هو أن الوضع في روريتانيا يشير إلىٰ أن هناك ثورة من المحتمل أن تحدث في المستقبل القريب إن أثارها أحد، إلا أن ينقذ الموقف أحدٌ من الحكومة. وقد يصحب هذا التنبؤ العديد من التقديرات القائمة علىٰ المقارنة بين أوضاع البلاد وأوضاع الثورات الأخرىٰ، والتوجهات التي من المتوقع أن تتخذها قطاعات المجتمع المختلفة. فالتنبؤ -إن أمكن تسميته بذلك- يمكن تحقيقه فقط من خلال الأحداث المفردة، والتي في ذاتها لا يمكن التنبؤ بها. إلا أن ذلك لا يعني عدم جدوىٰ الاستدلالات المستمدة من التاريخ أو أنها لا تتمتع بجانب من الصحة المشروطة التي تصلح مرشدًا للعمل، ومفتاحًا لفهم كيف تسير الأمور. أنا لا أود القول بأن استدلالات علماء الاجتماع أو المؤرخين يمكنها مجاراة استدلالات عالم الفيزياء في دقتها، أو إن تأخرهم في هذه المرتبة يرجع إلىٰ التخلف الكبير للعلوم الاجتماعية. فالإنسان علىٰ أية حال هو أكثر الكائنات الحية تعقيدًا فيما نعلم، وتتضمن دراسة سلوكه الكثير من الصعوبات المختلفة عن تلك التي يواجهها عالم الفيزياء. إلا أن كل إثباته هو أن الأهداف والمناهج الخاصة بكل منهما لا تختلف اختلافًا جوهريًا.

تعرض نقطتي الرابعة أطروحة أكثر إقناعًا بوجود حد فاصل بين العلوم الاجتماعية بما فيها التاريخ، وبين العلوم الطبيعية؛ وهي أن الذات والموضوع في العلوم الاجتماعية ينتميان إلىٰ النوع نفسه، ويتفاعلان تفاعلًا متبادلًا ويؤثران في

بعضهما البعض. ولا يعد البشر أكثر الكائنات الحية تعقيدًا وتغيرًا فحسب، بل أيضًا لا تمكن دراستهم إلا من خلال بشرٍ آخرين، وليس مراقبين مستقلين من نوع آخر. وهنا، لا يكتفي الإنسان بدراسة تركيبه التشريحي وتفاعلاته المادية كما في علوم الأحياء، بل يحتاج المؤرخ أو عالم الاجتماع أو عالم الاقتصاد كي يفسر اختيار الإنسان لسلوكٍ معين إلىٰ التعمق في دراسة أشكال سلوكه التي تتضمن إرادة نشطة، مما يخلق علاقةً -يتميز بها التاريخ والعلوم الاجتماعية- بين كلٍ من المراقِب وموضوع المراقبة، فتدخل وجهة نظر المؤرخ بشكل قطعي في كل ملاحظة يقوم بها، ويصبح التاريخ نسبيًا بشكل دائم. وبعبارة كارل مانهايم: «وحتىٰ التصنيفات التي يتم فيها تقسيم الخبرات وجمعها وترتيبها تختلف باختلاف الموقع الاجتماعي للمراقِب»[١]. لكن لا يقتصر الأمر علىٰ كون أن تحيز العالم الاجتماعي يؤثر حتمًا في كل الملاحظات التي يقوم بها، بل إن عملية المراقبة نفسها تؤثر في ما تتم مراقبته وتعدّل فيه. ويمكن أن يحدث ذلك في اتجاهين متضادين: الأول أن يكون البشر الذين يتم تحليل سلوكهم والتنبؤ به قد تم تحذيرهم مقدّمًا من خلال التنبؤ بنتائج لا يرغبون بها، مما قد يدفعهم لتعديل سلوكهم، فيصبح التنبؤ مبطلًا لذاته، علىٰ الرغم من قيامه علىٰ تحليلات صحيحة. وأحد الأسباب التي تجعل من إعادة التاريخ لنفسه أمرًا نادرًا بين أناسٍ ذوي وعي تاريخي، هو أن الشخصيات الرئيسة (dramatis personae) في المشهد التاريخي تعرف في المرة الثانية كيف سارت الأمور في المرة الأولىٰ ويتأثر سلوكها جراء ذلك[٢].

لقد أدرك البلاشفة أن الثورة الفرنسية انتهت إلىٰ نابليون، وخشوا أن ينتهي بهم الأمر إلىٰ النتيجة نفسها. ولذلك شكّوا في تروتسكي الذي كان أكثر مَنْ يشبه نابليون ووثقوا في ستالين الذي كان الأقل شبهًا بنابليون. إلا أن هذا الأمر قد يأتي بنتيجة عكسية. فإذا تنبأ أحد الاقتصاديين -بحجج قوية ومقنعة- بازدهار

---

(1) K. Mannheim, *Ideology and Utopia* (1936), p. 130.

(٢) قام المؤلف بتطوير هذه الأطروحة في كتابه
The Bolshvik Revolution, 1917-1923, I (1950), p. 42.

اقتصادي وشيك أو بركود، قد يساهم بموجب هذا التنبؤ في تحققه. ويمكن لعالم السياسة الذي يغذّي -بناءً علىٰ مشاهدات تاريخية قوية- الاعتقاد القائل بأن الطغيان عمره قصير أن يكون أحد عوامل إسقاط الطاغية. ولقد اعتدنا علىٰ رؤية المرشحين في الانتخابات الذين يتنبئون بفوزهم من أجل إدراكهم أن مجرد التنبؤ قد يحققه. وأظن أن الرغبة اللاواعية في تعجيل تحقق النبوءة هي التي تلهم الاقتصاديين وعلماء السياسة والمؤرخين عندما يقومون بمغامرة التنبؤ. ويمكننا الخلوص من ذلك إلىٰ أن التفاعل بين المراقِب والموضوع المراقَب؛ بين المؤرخ ووقائعه؛ بين عالم الاجتماع ومادته، أنها علاقات مستمرة وتتغير باستمرار، ويبدو أن ذلك الأمر سمةٌ مميزة للتاريخ والعلوم الاجتماعية.

ربما كان ضروريًا أن أشير هنا إلىٰ أن بعض علماء الطبيعة في السنوات الأخيرة تكلموا عن علمهم بطريقة تبدو وكأنها توحي بوجود تشابه مثير للانتباه بين العالم الطبيعي وعالم المؤرخ. فيقال أولًا إن نتائجهم تتضمن مبدأً من الشك واللاحتمية. سأقوم في محاضرتي القادمة بتعريف طبيعة ما يسمىٰ بمبدأ الحتمية وحدوده في التاريخ. وسواء كان القول بأن لاحتمية الفيزياء الحديثة موجودة بالفعل في الكون أو كان ذلك مؤشرًا فقط علىٰ فهمنا الناقص له [أي الكون] حتىٰ الآن (وهو أمر ما زال مختلفًا فيه حتىٰ الآن)، فإنني سأشك في أن هناك أوجه تشابه بارزة بين ذلك الأمر وبين قدرتنا علىٰ القيام بالتنبؤات التاريخية، بالطريقة نفسها التي شككت بها منذ عدة سنوات بشأن بعض المحاولات التي قام بها بعض المتحمسين لإثبات أن ذلك الأمر دليل علىٰ أن الكون له إرادةٌ حرة. ثانيًا، لقد أخبرونا أنه في الفيزياء الحديثة تعتمد مسافات المكان وفترات الزمان بها قياسات تعتمد علىٰ حركة «المراقِب». ففي الفيزياء الحديثة، تخضع سائر المقاييس إلىٰ تغيرات أصيلة ترجع إلىٰ استحالة إقامة علاقة دائمة بين المراقِب والشيء المراقَب. فكل منهما -أي الذات والموضوع- يدخلان في نتيجة المراقبة النهائية. وعلىٰ الرغم من أن هذا الوصف قد ينطبق مع تغيير طفيف علىٰ العلاقات بين المؤرخ وموضوعات بحثه، فإنني لست مقتنعًا بأنه يمكن المماثلة بأي معنىٰ من المعاني بين جوهر هذه العلاقات وبين طبيعة العلاقات التي تجمع الفيزيائي بكونه، وعلىٰ الرغم من أنني مهتم بالأساس بتقليل فجوة الاختلافات

بين مقاربة المؤرخ ومقاربة العالِم بدلًا من تضخيمها، فإن محاولة إخفاء هذه الاختلافات بالاعتماد علىٰ أوجه تشابه معيبة لن تفيد بشيء.

لكن لا ينتهي الأمر في رأيي بمجرد القول إن انخراط المؤرخ والعالم الاجتماعي في موضوع دراسته يختلف عن انخراط عالم الفيزياء، وإن القضايا التي أثيرت بسبب علاقة الذات والموضوع أكثر تعقيدًا [في الحالة الأولىٰ]. لقد افترضت نظريات المعرفة الكلاسيكية التي سادت القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر وجودَ ثنائية حادة بين الذات العارفة والموضوع محل المعرفة. وبالرغم من أنه من الممكن تصور هذه العملية، فإن النموذج الذي قام الفلاسفة بإنشائه أظهر أن كلًا من الذات والموضوع -أي الإنسان والعالم الخارجي- منفصلان ومتباعدان. لقد كان هذا هو العصر العظيم الذي وُلد فيه العلم وتطور، وكانت نظريات المعرفة التي ظهرت آنذاك متأثرة بقوة برؤية رواد العلم الأوائل. وتم وضع الإنسان بشكل حاد في مواجهة العالم الخارجي، واشتبك معه وكأنه عدائي في ذاته لصعوبة السيطرة عليه، ومستعصٍ علىٰ الحل لصعوبة فهمه. ولكن مع نجاحات العلم الحديث، تغيرت هذه الرؤية جذريًا. ولم تعد قوىٰ الطبيعة تمثل جبهة عدو يقاتلها العالِم، بل يمكننا القول إنها أصبحت تشبه حليفًا يمكن التعاون معه وتسخيره للوصول إلىٰ غاياته. ولم تعد النظريات الكلاسيكية للمعرفة تلائم العلم الحديث وخاصة علم الفيزياء، ولا يبعث علىٰ الدهشة أنه خلال الخمسين عامًا الماضية راجع الفلاسفة هذه النظريات ومدىٰ صحتها، واعترفوا بأن عملية المعرفة بعيدًا عن الفصل الحاد بين الذات عن الموضوع تنطوي علىٰ إشارة إلىٰ أن هناك حالة من الترابط والاعتماد المتبادل فيما بينهما، وهو أمر مهمٌ للغاية بالنسبة إلىٰ العلوم الاجتماعية. وكنت قد ذكرت في المحاضرة الأولىٰ مدىٰ صعوبة التوفيق بين دراسة التاريخ ونظرية المعرفة الإمبريقية التقليدية، وأميل الآن إلىٰ إثبات أن العلوم الاجتماعية بشكل كامل، باعتبار أنها تتضمن الإنسان باعتباره ذاتًا وموضوعًا في الوقت نفسه -باحثًا ومبحوثًا-، لا تتوافق مع أي نظرية معرفة تنادي بطلاق بائن بين الذات والموضوع. وقد أنشأ علم الاجتماع بحق -في محاولة تدعيم نفسه باعتباره مجموعة متماسكة من المبادئ- فرعًا يُدعىٰ علم اجتماع المعرفة، لكنه لم يقدم شيئًا جديدًا حتىٰ الآن؛ لأنه -في رأيي- لم يتحرر

بعدُ من أسر نظرية المعرفة التقليدية. فإن كان الفلاسفة -تحت تأثير العلم الطبيعي الحديث أولًا والعلم الاجتماعي الحديث الآن- قد بدأوا بالفعل التحرر من هذه القيود، وإنشاء نموذجٍ لعمليات المعرفة أكثر حداثةً من نموذج كرات البلياردو القديم إذ تتكدس فيه البيانات في وعي سلبي، فإن ذلك لفأل خير للعلوم الاجتماعية وللتاريخ بصفة خاصة. وهذه النقطة مهمةٌ بعض الشيء، وسأعود إليها فيما بعد، عند النظر فيما نعنيه بالموضوعية في التاريخ.

أخيرًا وليس آخرًا، عليّ أن أناقش الرأي الخاص بأن التاريخ نظرًا لاعتنائه بأسئلة الدين والأخلاق يتميز عن العلم بشكل عام، وربما عن العلوم الاجتماعية الأخرىٰ. وعن علاقة التاريخ والدين، سأتحدث فقط بما يكفي لتوضيح موقفي. إن كونك عالمَ فلكٍ جادًا يتوافق مع الاعتقاد في إلهٍ خَلَق العالم ونظَّمه، لكنه لا يتوافق مع الإيمان بإلهٍ يتدخل لتغيير مجرىٰ الكوكب أو تأجيل كسوف الشمس أو تغيير قوانين اللعبة الكونية. ووفقًا للمنطق نفسه، يمكن للمؤرخ الجاد الإيمان بإلهٍ ينظِّم مسار التاريخ ويضفي عليه المعنىٰ جملةً، لكن لا يمكنه الإيمان بإلهٍ من نوع إلهِ العهد القديم الذي يتدخل لذبح العماليق، أو يغش في التقويم ويطيل ساعات النهار لصالح جيش يوشع. ولا يمكنه أيضًا اعتبار التدخل الإلهي تفسيرًا لحدثٍ تاريخي معين. وحاول الأب دارسي توضيح هذا الأمر وشرحه في أحد كتبه التي نشرت مؤخرًا:

«من غير المجدي لأي طالب علم أن يجيب علىٰ كل مسألة في التاريخ أن هذا كان من فعل الرب، فغير مسموح لنا تقديم نظرات واسعة إلا بعد أن نذهب بعيدًا إلىٰ أقصىٰ حد ممكن في تنسيق الأحداث الدنيوية والدراما الإنسانية»[1].

إن حماقة هذه النظرة تتمثل في نظرتها إلىٰ الدين كالجوكر في ورق اللعب، يُحتفظ به من أجل الحركات المهمة التي لا يمكن القيام به بأي وسيلة أخرىٰ.

---

(1) M. C. D'Arcy, *The Sense of History: Secular and Sacred* (1959), p. 164.:

لقد توقعه بوليبيوس: «أينما كان من الممكن اكتشاف سبب ما يحدث، يجب ألا يلجأ المرء إلىٰ الآلهة» (مُقتبسة في:

K. von Fritz, *The Theory of the Mixed Constitution in Antiquity*, N.Y., 1954, p. .(390

ولقد أبلىٰ كارل بارت اللاهوتي اللوثري بلاءً حسنًا عندما أعلن فصلًا تامًا بين التاريخ المقدس والتاريخ الدنيوي، وأسلم الأخير إلىٰ اليد الدنيوية. وتحدث الأستاذ باترفيلد -إن كنت قد فهمته- عن الأمر نفسه عند حديثه عن التاريخ «التقني». التاريخ التقني هو ما ترغب أنت أو أنا في الكتابة فيه، أو هو نفسه قد كتب فيه. ولكن باستخدامه لهذا الوصف الغريب، فإنه قد حفظ الحق في الاعتقاد بوجود تاريخٍ خفي أو إلهي، والذي لا يعني أي شيء لبقيتنا. ويزعم كتّاب مثل برديف ونيبور وماريتان الحفاظ علىٰ استقلال التاريخ مع الإصرار علىٰ أن غايته وهدفه يقعان خارج حدوده. وبشكل شخصي، يصعب عليّ التوفيق بين وحدة التاريخ وبين الاعتقاد في وجود قوةٍ فوق تاريخية يعتمد عليها التاريخ في اكتساب معناه وأهميته، سواء كانت هذه القوةُ هي إلهَ شعبٍ مختار، أو إلهًا مسيحيًا، أو يد الرب الخفية، أو روح العالم الهيجلية. ووفقًا لغرض هذه المحاضرات، سأفترض أنه يجب علىٰ المؤرخ أن يحل مشاكله والمصاعب التي تواجهه دون اللجوء إلىٰ **قوىٰ خارقة**، وأن التاريخ لعبة ليس بين أوراقها جوكر، إن جاز التعبير.

إن العلاقة التي تربط بين التاريخ والأخلاق أكثر تعقيدًا، وعانت مناقشاتها الماضية من العديد من مواطن الغموض. وأصبح من النادر اليوم القول بأن المؤرخ ليس مضطرًا إلىٰ القيام بحكم أخلاقي علىٰ الحياة الخاصة بشخصيات قصته. لكن لا تتطابق وجهات نظر المؤرخ والفيلسوف الأخلاقي، فربما كان هنري الثامن زوجًا سيئًا وملكًا جيدًا في الوقت نفسه، ولا يهتم المؤرخ بجانبه الأول إلا عندما يؤثر في الأحداث التاريخية فقط. ولو كان لجرائمه الخلقية تأثير ضئيل ظاهر علىٰ الشئون العامة كما هو الحال مع هنري الثاني، فليس علىٰ المؤرخ وقتها إزعاج نفسه بها. وينطبق ذلك علىٰ الفضائل كما ينطبق علىٰ الرذائل. فيقال إن كلًا من باستير وآينشتين كانا رجلين مثاليين لدرجة القداسة في حياتهما الخاصة، ولكن لنفترض الآن أنهما كانا زوجين سيئين وآباءً قساة وزملاء عملٍ منعدمي الضمير، هل سيتأثر وقتها الحكم التاريخي علىٰ إنجازاتهم بناءً علىٰ ذلك؟ أو أن هذا ما يشغل المؤرخ في أثناء عمله؟ لقد قيل إن ستالين كان يعامل زوجته الثانية بقسوة وخشونة، لكن باعتباري مؤرخًا متخصصًا في الشئون السوفيتية

لا أرىٰ أنه يجب عليّ الاهتمام بهذه الأشياء. لكن لا يعني ذلك أيضًا التقليل من شأن الأخلاقيات الخاصة أو أن تاريخ الأخلاق ليس جانبًا مشروعًا من التاريخ، إلا أنه ليس من واجب المؤرخ إصدار الأحكام الأخلاقية علىٰ الحياة الشخصية لأفراد كتابه، فإن لديه أمورًا أخرىٰ يجب عليه فعلها.

لكن يثور الغموض الأكثر أهمية حول مسألة الأحكام الأخلاقية الخاصة بالأفعال العامة. فالاعتقاد بأن من واجبات المؤرخ إصدار الأحكام الأخلاقية علىٰ الشخصيات التي يقوم بدراستها له جذور قديمة. إلا أنه لم يكن قطّ أقوىٰ مما كان في بريطانيا القرن التاسع عشر؛ إذ تم دعم هذا الاعتقاد بالميول الأخلاقية السائدة آنذاك، وكذلك بتأثير مذهب الفردانية غير المقيدة. وعلق روزبيري علىٰ هذا الأمر بأن كل ما أراد الإنجليز معرفته عن نابليون هو مدىٰ كونه «رجلًا طيبًا»[١]. وفي مراسلات أكتون لكرايتون أعلن صراحة أن «صلابة القانون الأخلاقي هي السر الخفي لسلطة التاريخ وشرفه وفائدته»، وادعىٰ جعل التاريخ «الحكم الفاصل في الجدالات ومرشد الشاردين ونصير المعيار الأخلاقي الذي تميل سلطات الدين والدنيا علىٰ الدوام إلىٰ الحط من شأنه»[٢]. تقوم هذه الرؤية علىٰ اعتقاد أكتون الذي يكاد يكون غيبيًا في موضوعية الوقائع التاريخية وسيادتها، والذي يتطلب من المؤرخ ويعطيه الحق -باسم التأريخ باعتباره قوةً فوق تاريخية- في أن يصدر أحكامًا أخلاقية علىٰ الأفراد المشاركين في الأحداث التاريخية. ما زال هذا الاتجاه قائمًا، ويظهر أحيانًا في أشكال غير متوقعة. فقد وصف توينبي غزو موسوليني للحبشة عام (١٩٣٥م) بأنه «خطيئة شخصية متعمدة»[٣]، وأصرَّ البروفيسور إشعيا برلين في المقال الذي ذكرناه سابقًا -بحدة شديدة- أن من واجبات المؤرخ «الحكم علىٰ شارلمان ونابليون وهتلر وجنكيز خان وستالين من أجل مذابحهم»[٤]. انتقد البروفيسور (نولز) هذا الرأي بقسوة بما فيه الكفاية

---

(1) Rosebery, *Napoleon: The Last Phase*, p. 364.

(2) Acton, *Historical Essays and Studies* (1907), p. 505.

(3) Survey of International Affairs, 1935, ii, 3.

(4) I. Berlin, *Historical Inevitability*, pp. 76-. 7

يستدعي توجه السير إشعيا أفكار القاضي المحافظ فيتزجيمس ستيفن من القرن التاسع عشر: «ينطلق =

والذي أورد في محاضرته الافتتاحية اتهام موتلي للملك فيليب الثاني في قوله: «إذا كان هناك بعض الخطايا التي لم يرتكبها؛ فلأنه غير مسموح للطبيعة الإنسانية بلوغ الكمال حتىٰ في الشر»، ووصف ستابس للملك جون بأنه «قد تلوث بكل جريمة يمكن أن يرتكبها إنسان»، باعتبارهما أمثلةً علىٰ أحكام أخلاقية علىٰ الأفراد ليست من اختصاص المؤرخ أن يقوم بها؛ «فالمؤرخ ليس قاضيًا، ناهيك عن كونه قاضي إعدامٍ»[1]، إلا أن لكروتشه أيضًا فقرة لطيفة في هذه النقطة يجب أن أوردها:

«ينسىٰ ذاك الاتهامُ الاختلافَ الكبير الخاص بأن محاكمنا (سواء أكانت قضائية أو أخلاقية) هي محاكم الحاضر، ومصممة لمحاكمة أناس أحياء نشطين خطرين، وأن من ظهر قبل ذلك، فقد تمت بالفعل محاكمته أمام محاكم عصره ولا يمكن إدانته أو تبرئته مرتين. فلا يمكن اعتبارهم مسئولين أمام أي محكمة كانت؛ لأنهم من الماضي وينتمون إلىٰ سلام الماضي، وبهذه الصفة فقط يمكن أن يكونوا موضوعًا للتاريخ فحسب، ولا يمكنهم تحمل أي حكم آخر سوىٰ ذلك الذي ينفذ إلىٰ روح عملهم ويفهمها . . . وإن أولئك الذين ينهمكون بحجة روايتهم للتاريخ في القيام بدور القضاة فيتهمون هنا ويمنحون الغفران هناك -إذ يظنون أن هذه هي وظيفة التاريخ- يفتقرون بشكلٍ عام إلىٰ الحس التاريخي»[2].

وإن اعترض أحدٌ علىٰ القول بأننا ليس من مهمتنا إصدار أحكام أخلاقية علىٰ هتلر أو ستالين -أو حتىٰ السيناتور مكارثي إن شئت-؛ فذلك لأنهم [أي هتلر وستالين ومكارثي] كانوا معاصرين لكثيرين منا، ولأن هناك مئات الآلاف

= القانون الجنائي من مبدأ أن كراهية المجرمين أمرٌ صحيح أخلاقيًا . . . فمن المرغوب فيه بشدة أن يُكره المجرمون، أي إن العقوبات المفروضة عليهم يجب أن تعبر عن هذه الكراهية وتبررها إلىٰ الحد الذي يمكن فيه التعبير عن عاطفة طبيعية صحية وإشباعها أن يبرر هذه الكراهية ويشجعها».

(A History of the Criminal Law of England, 1883, ii, p. 81-82،

مُقتبسة في

Radzinowicz, *Sir James Fitzjames Stephen*, 1957, p. 30).

لم يعد باحثو علم الجريمة متفقين علىٰ هذه الرؤىٰ، إلا أنني أرفضها لأنه مهما كان مدىٰ صلاحيتها في مكان آخر، فلا يعني ذلك أنها واجبة التطبيق علىٰ أحكام التاريخ.

(1) D. Knowles, *The Historian and Character* (1955), pp. 4-5, 12, 19.

(2) B. Croce, *History as the Story of Liberty* (Engl. transl., 1941), p.47.

الذين عانوا بشكل مباشر أو غير مباشر من أفعالهم ما زالوا أحياءً؛ ولهذه الأسباب بالتحديد من الصعب علينا التعامل معهم باعتبارنا مؤرخين، والحياد تجاههم، وتجريد أنفسنا من كل الاعتبارات الأخرىٰ التي قد تسمح لنا بالحكم علىٰ أفعالهم. يمثل هذا الأمر أحد مواطن الإحراج للمؤرخ المعاصر، أو ينبغي أن أقول الإحراج الأساسي. لكن في المقابل، ما الفائدة التي يمكن أن يحصل أحدٌ عليها اليوم من خلال إدانة جرائم شارلمان أو نابليون وخطاياهما؟

لذا دعنا نرفض الرأي القائل إن المؤرخ قاضٍ له حق إصدار حكم الإعدام، ولننتقل إلىٰ المسألة الأكثر صعوبة لكنها الأكثر جدوىٰ فيما يخص إصدار الأحكام الأخلاقية علىٰ أحداث الماضي ونظمه وسياساته، وليس علىٰ الأفراد. هذه هي أحكام المؤرخ المهمة، ومن يصر بشدة علىٰ الإدانة الأخلاقية للأشخاص يدعمون بشكل غير واعٍ في بعض الأحيان الحجج التي تُسقط الاتهامات الموجهة للجماعات والمجتمعات. فنجد المؤرخ الفرنسي ليفبيفر (Lefebvre) يسعىٰ جاهدًا لتبرئة ساحة الثورة الفرنسية وعدم تحميلها مسئولية الكوارث وسفك الدماء التي نتجت عن الحروب النابليونية، ونسبتها إلىٰ ديكتاتورية الجنرال . . . وطباعه التي لا تخضع للسلام والاعتدال[١]. ويتقبل الألمان اليوم استنكارَ خبث هتلر الشخصي باعتباره بديلًا مرضيًا ومناسبًا لحكم المؤرخين الأخلاقي علىٰ المجتمع الذي أنتجه. وبالمثل، يهاجم الروس والإنجليز والأمريكان شخصَ ستالين ونيفيل تشامبرلين ومكارثي باعتبارهم كبش فداء لذنوبهم الجماعية. وعلاوة علىٰ ذلك، لا تقل الأحكام الأخلاقية الإطرائية علىٰ الأفراد تضليلًا وسوءًا عن الاتهامات. فقد استُخدم علىٰ الدوام الاعترافُ بأن بعض ملاك العبيد كانوا يتسمون بالنبل ورجاحة العقل عذرًا لعدم استنكار الرق باعتباره غير أخلاقي. ويشير ماكس فيبر إلىٰ «نظام الرق بغير سادة؛ إذ تورّط الرأسمالية العاملَ أو المدين في شباكها»، ويجادل بحقٍ عن أن المؤرخ يجب عليه إصدار أحكام أخلاقية علىٰ المؤسسات وليس مؤسسيها من الأفراد[٢].

---

(1) Peuples tr civilisations, vol. xiv: Napoleon, p. 58.

(٢) مقتبسة في:

From Max Weber: Essays in Sociology (1947), p. 58.

فالمؤرخ مثلًا لا يتخذ مقام القاضي ويدعي حق الحكم علىٰ طاغية شرقي فرد، ولكنه ليس مطالبًا بالتجاهل والحياد بين الطغيان الشرقي ومؤسسات أثينا في عهد بركليس. فهو لن يصدر حكمًا علىٰ مالك العبيد الفرد، لكن لا يمنعه ذلك من استنكار امتلاك مجتمع ما للعبيد. فكما رأينا، فإن الوقائع التاريخية تستلزم قدرًا من التأويل، ويتضمن التأويل التاريخي دومًا أحكامًا أخلاقية أو -إن شئت استخدام مصطلح أكثر حيادية في الظاهر- أحكامًا قيمية.

ومع ذلك، لا يعد هذا إلا بداية المصاعب التي تواجهنا. فالتاريخ ما هو إلا مسيرة مستمرة من الصراع الذي ينتهي علىٰ يد جماعات معينة بشكل مباشر -في الغالب- أو غير مباشر علىٰ حساب جماعات أخرىٰ. فالخاسرون يدفعون، والمعاناة جزءٌ أصيلٌ من التاريخ. وهذه المسألة معقدةٌ للغاية؛ إذ إننا لا نملك معيارًا يمكن أن نوازن به بين المصلحة العليا للبعض وبين تضحيات آخرين، إلا أن موازنة من هذا النوع يجب أن تتم. لا تقتصر تلك المشكلة علىٰ التاريخ فقط؛ إذ إنه في حياتنا العادية نكون أكثر انشغالًا عن الاعتراف بضرورة تفضيل أهون الشرين أو ارتكاب الشر الذي يلحقه الخير. وتناقش هذه المسألة عادةً في التاريخ تحت عنوان «كُلفة التقدم»، أو «ثمن الثورة»، وهو أمرٌ مضلِّل. فكما قال بيكون في مقاله «عن التجديد»: «إن الاستبقاء العنيد للتقاليد لشيء مقلق كالتجديد تمامًا». فكُلفة المحافظة تقع علىٰ كاهل المحرومين كما تقع وطأة التجديد علىٰ أولئك الذين تنتزع منهم امتيازاتهم. والافتراض القائم علىٰ أن مصلحة البعض تتضمن معاناة آخرين هو أحد المبادئ الأساسية الكامنة في كل الحكومات، من المحافظين إلىٰ الراديكاليين. واستشهد دكتور جونسون بأطروحة أهون الشرين لتبرير المحافظة علىٰ التفاوتات القائمة، فقال:

«من الأفضل أن يكون بعض الناس بائسين بدلًا من أن يكون الجميع بائسين، وهذا الحال الأخير هو الوضع في حالة المساواة العامة»[1].

---

(1) Boswell, *Life of Doctor Johnson*, 1776 (Everyman ed. ii, p. 20),

امتاز هذا الرأي بالصراحة. يبكي بوركهاردت في

(Judgements on History and Historians, p. 85)

علىٰ «التأوهات الصامتة» لضحايا التقدم، «ممن أرادوا عادةً مجرد **الحفاظ علىٰ الموجود لديهم**»، إلا أنه لم يعلق علىٰ تأوهات ضحايا النظام القديم ممن لم يكن لديهم أي شيء ليحافظوا عليه.

وتظهر هذه المسألة في أكثر صورها مأساوية في فترات التغير الراديكالي، وفي هذه الفترات يكون من السهل دراسة تعامل المؤرخ معها.

ولننظر مثلًا في التغيرات التي حدثت في بريطانيا خلال مرحلة التصنيع في الفترة من (١٧٨٠م) إلىٰ (١٨٧٠م). سيتعامل المؤرخ غالبًا مع الثورة الصناعية في بريطانيا باعتبارها أحد الإنجازات الرائدة والعظيمة التي أدت إلىٰ تقدم الأمة، ويتغاضىٰ عن كل الآثار التابعة لها باعتبارها أخطاءً بسيطة غير جديرة بالذكر كعمالة الأطفال وهجر المزارعين لأراضيهم والظروف غير الآدمية التي سادت المساكن والمصانع، وسيشير إلىٰ أن هذه الانتهاكات قد حدثت في أثناء عمل النظام، وأن بعض أصحاب الأعمال أكثر قسوة من البعض الآخر، وأن كل هذه المساوئ ستختفي تدريجيًا بزيادة الوعي الإنساني مع استقرار النظام. لكنه يفترض -دون ذكر ذلك- أن الإكراه والاستغلال في المراحل الأولىٰ هو جزءٌ لا يمكن تجنبه من كُلفة التصنيع. ولم أسمع قطّ كذلك عن مؤرخ قال بأنه نظرًا لفداحة الثمن، فمن الأفضل إيقاف التقدم وعدم إتمام التصنيع؛ ولو وُجد هذا المؤرخ لانتمىٰ بغير شك إلىٰ مدرسة شسترتون وبيلوك، ولن يأخذ المؤرخون كلامه علىٰ محمل الجد. ولهذا المثل أهمية خاصة عندي؛ لأنني أود في دراستي لروسيا السوفيتية أن أقارب مشكلة تنظيم الفلاحين جماعيًا باعتباره جزءًا من كُلفة التصنيع. وأعلم أنه إذا اتبعت نفس طريقة تعامل مؤرخي الثورة الصناعية في بريطانيا واعتبرت المشكلة مجرد إجراء طبيعي لم يكن ممكنًا تجنبه من كُلفة سياسة التصنيع المرغوبة والضرورية، سيتم اتهامي بالكلبية والتجاوز عن أشياء شريرة. وبالمثل، يتغاضىٰ المؤرخون عن استعمار الدول الأوروبية لآسيا وأفريقيا في القرن التاسع عشر ليس فقط لتأثيرها المباشر في الاقتصاد العالمي، بل أيضًا نتيجة عواقبها بعيدة المدىٰ علىٰ شعوب هذه القارات المتخلفة. فعلىٰ كلٍ، دائمًا ما يقال إن الهند الحديثة هي وليدة الحكم البريطاني، وإن الصين الحديثة هي ثمرة الإمبريالية الغربية في القرن التاسع عشر بالإضافة إلىٰ تأثير الثورة الروسية. لكن للأسف، لم يكن العمال الصينيون هم من أداروا المصانع التي امتلكها الغرب في موانئ المعاهدة أو في مناجم جنوب أفريقيا أو في الجبهة الغربية في الحرب العالمية الأولىٰ، ولم يكن هم من نجوا للتمتع بأي مجد أو غُنم ربما

يكون قد عانىٰ من الثورة الصينية. فمن يعاني الويلات نادرًا ما يقطفون الثمار. وهذه الفقرة الشهيرة التي تقطر دمًا من كتابات إنجلز ملائمةٌ تمامًا بصورة تبعث علىٰ الضيق:

«إن التاريخ لهو أكثر الآلهة قسوة، يقود مركبته فوق الجماجم المحطمة والجثث الهامدة، ليس فقط في الحروب بل كذلك في أثناء التقدم الاقتصادي «السلمي». ونحن البشر تتجلىٰ حماقتنا في عدم قدرتنا علىٰ استجماع الشجاعة الكافية للحصول علىٰ تقدم حقيقي إلا إذا ساقتنا إليه الآلام التي تبدو أكثر من اللازم»[(١)].

وما بادرة تحدي إيفان كرامازوف الشهيرة إلا مظهر من مظاهر البطولة الخادعة. فنحن نولد في مجتمع وفي تاريخ؛ ولم تأتنا أبدًا ورقة اختيار بين القبول أو الرفض. ولا يملك المؤرخ إجابة قاطعة عن مشكلة المعاناة أكثر مما يملك عالم اللاهوت، فهو كذلك يرتد إلىٰ أفكار أهون الشرين والمصلحة العليا.

ولكن ألا تستتبع حقيقةُ كون المؤرخ -علىٰ عكس العالِم- منغمسًا في إشكاليات الحكم الأخلاقي هذه لطبيعة مادته خضوعَ التاريخ إلىٰ معيارٍ قِيمي فوق تاريخي؟ أنا لا أظن ذلك. فلنفترض أن المفاهيم المجردة مثل «جيد» و«سيئ» وصورهما المعقدة تقع خارج حدود التاريخ، لكن رغم ذلك، تلعب هذه التجريدات في دراسة الأخلاق التاريخية الدور نفسه الذي تلعبه المعادلات الرياضية والمنطقية في العلوم الطبيعية؛ إنها مقولات لا غنىٰ عنها للفكر، لكنها مجردة من المعنىٰ والتطبيق حتىٰ يتم وضع محتوىٰ معين فيها. وإن أردت تشبيهًا آخر، فالمدركات الأخلاقية التي نطبقها في التاريخ وفي حياتنا اليومية تشبه الشيك المصرفي في البنك. يتضمن هذا الشيك جزءًا مطبوعًا وآخر مكتوبًا؛ يتكون الجزء المطبوع من الكلمات المجردة كالحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية. هذا الجزء من الركائز الأساسية، إلا أن الشيك ليس له قيمة حتىٰ نملأ الجزء الآخر الذي يمثل مقدار الحرية ومن يستطيع الاستفادة منها، ومن الذين نعترف

---

(١) خطاب ٢٤ فبراير (١٨٩٣م) إلىٰ دانيلسون في:

Karl Marx and Friedrich Engels: Correspondence 1846-(1934) *1895*, p. 510.

بمساواتهم لنا، وإلىٰ أي حد. والطريقة التي نملأ بها الشيك من حين إلىٰ آخر تمثل أحد مباحث التاريخ. والعملية التي نضيف من خلالها محتوىٰ تاريخيًا معينًا إلىٰ المفاهيم الأخلاقية المجردة تمثل عمليةً تاريخيةً. وفي الواقع تصدر أحكامنا الأخلاقية في إطار مفاهيمي من صنع التاريخ نفسه. فالشكل المفضل للجدل الدولي المعاصر حول الإشكاليات الأخلاقية هو التناظر بين ادعاءات متنافسة للحرية والديمقراطية. والمفاهيم مجردة وعالمية، لكن المحتوىٰ الموضوع فيها يختلف عبر التاريخ من وقت لآخر ومن مكان لآخر، وأي إشكالية عملية في تطبيقها يمكن فقط فهمها والنقاش حولها في إطار تاريخي. ولنذكر مثالًا أقل شهرة، لقد تمت محاولة استخدام التصور الخاص بـ «الرشادة الاقتصادية» باعتباره مقياسًا موضوعيًا وغير مثير للجدل يمكن من خلاله اختبار مدىٰ ملاءمة السياسات الاقتصادية والحكم عليها. لكن لم يكتب لهذه المحاولة النجاح وانهارت مع أول عاصفة. فقد استنكر المنظرون الذين نشأوا علىٰ قوانين الاقتصاد الكلاسيكي التخطيطَ من حيث المبدأ باعتباره تدخلًا غير رشيد في العمليات الاقتصادية الرشيدة. فعلي سبيل المثال، يرفض المخططون ارتكاز سياسات التسعير الخاصة بهم علىٰ قانون العرض والطلب، ولا يجب أن تحمل الأسعار تحت التخطيط أي أساسٍ عقلاني. يمكن بالطبع أن يقوم المخططون بأفعال وتصرفات غير رشيدة، لكن معيار الحكم عليهم يجب ألا يكون معيار «الرشادة الاقتصادية» القديم في الاقتصاد الكلاسيكي. وبشكل شخصي، لديّ تعاطف مع الأطروحة المضادة التي تقضي بأن اقتصاد حرية العمل غير المنظم وغير المُتحكم فيه هو الذي يتسم بعدم الرشادة، وأن التخطيط محاولةٌ لإدخال «رشادة اقتصادية». لكن ما أحاول الوصول إليه الآن هو استحالة إقامة معيار مجرد فوق تاريخي يمكننا من خلاله الحكم علىٰ الأفعال التاريخية. فكلا الجانبين سيقرأ هذا المعيار بمحتوىٰ معين به يناسب ظروفه وتطلعاته التاريخية الخاصة.

هذا هو الاتهام الحقيقي الموجه لمن يسعىٰ لإقامة مقياس أو معيار فوق تاريخي يصدرون في ضوئه الأحكام علىٰ الأحداث أو المواقف التاريخية، سواء كان هذا المقياس مرتكزًا علىٰ سلطات إلهية يسلّم بها اللاهوتيون، أو علىٰ عقل أو طبيعة ثابتة سلّم بها فلاسفة التنوير. فالأمر لا يتعلق بعيوب في تطبيق المعيار

أو فيه ذاته، بل إن محاولة إقامة معيار كهذا هي محاولة لا تاريخية وتعارض جوهر التاريخ ذاته. فهي تقدم إجابات دوغمائية للأسئلة التي يجب علىٰ المؤرخ بموجب وظيفته إثارتها وطرحها للنقاش. فالمؤرخ الذي يقبل إجابات مقدمًا علىٰ هذه الأسئلة يذهب إلىٰ عمله معصوب العينين ويتخلىٰ عن مهنته. فالتاريخ حركة، والحركة تستتبع المقارنة؛ ولذلك يميل المؤرخون للتعبير عن أحكامهم الأخلاقية بعبارات مقارنة مثل «تقدمي» و«رجعي» بدلًا من استخدام المصطلحات الثابتة مثل «جيد» و«سيئ»؛ وكانت هذه محاولات لتعريف المجتمعات أو الظواهر التاريخية المختلفة ليس بردها إلىٰ معيار مطلق، بل بالنسبة إلىٰ بعضها البعض. وعلاوة علىٰ ذلك، فإننا عندما ننظر في هذه القيم المطلقة وفوق التاريخية، نجدها متجذرةً في التاريخ. فانبعاث قيمة معينة أو مثال ما في زمن معين أو مكان ما يرجع إلىٰ الظروف التاريخية الخاصة للزمان والمكان. فالمحتوىٰ العملي للمطلقات الافتراضية كالمساواة أو الحرية أو العدالة أو القانون الطبيعي، يختلف من عصر إلىٰ آخر ومن قارةٍ إلىٰ أخرىٰ. فلكل جماعة قيمها الخاصة المتجذرة في التاريخ. وتحمي كل جماعة نفسها من غزو القيم الغريبة عنها وغير الملائمة لها وتسمّيها بتسميات مستهجنة كالبرجوازية والرأسمالية أو غير الديمقراطية والشمولية، أو بشكل أكثر فجاجة فترفضها باعتبارها غير إنجليزية أو غير أمريكية. فالقيمة المجردة أو المعيار المجرد المنفصلان عن المجتمع والتاريخ وَهْمٌ كوَهْمِ الفرد المطلق. والمؤرخ الجاد هو من يدرك السمة التاريخية لكل القيم، وليس المؤرخ الذي يضفي علىٰ قيمه الخاصة موضوعية تتجاوز التاريخ. فالمعتقدات التي نؤمن بها ومعايير الأحكام التي نقررها هي جزء من التاريخ، وتخضع للبحث التاريخي كأي جانب من جوانب السلوك الإنساني. واليوم لا تستطيع إلا علوم قليلة ادعاء الاستقلال الكامل، وبالأخص العلوم الاجتماعية. لكن التاريخ لا يعتمد اعتمادًا أساسيًا علىٰ أي شيء خارجه مما يميزه عن أي علم آخر.

دعوني أُجمل ما حاولت أن أقوله عن زعم دمج التاريخ في بقية العلوم. يغطي مصطلح العلم بالفعل العديد من الفروع المعرفية التي تستخدم مناهج وتقنيات مختلفة، ويبدو أن العبء يقع علىٰ عاتق أولئك الذين يسعون لاستبعاد التاريخ، أكثر من أولئك الذين يسعون لإدماجه. ومن المهم أن حجج الاستبعاد

لم تأتِ عن طريق العلماء التواقين لاستبعاد المؤرخين من صحبتهم، بل من المؤرخين والفلاسفة الراغبين في الذود عن مكانة التاريخ باعتباره فرعًا من الآداب الإنسانية. ويعكس النزاع التحيزَ القديم لثنائية الإنسانيات والعلم؛ إذ كانت الإنسانيات تمثل الثقافة الواسعة للطبقة الحاكمة، ويمثل العلم مهارات الفنيين الذين يخدمونها. وتمثل مصطلحات «الإنسانيات» و«الإنسانية» نفسها في هذا السياق بقايا ناجية من هذا التحيز القديم، وحقيقة أن هذا التناقض بين العلم والتاريخ ليس له أي معنىٰ في أي لغة غير الإنجليزية توحي بمدىٰ انقسام هذا التحيز. واعتراضي الأساسي علىٰ اعتبار التاريخ علمًا هو أنه يبرر الصدع الحاصل بين ما يسمىٰ «الثقافتين» ويديمه. وكان هذا الصدع نفسه نتيجة لهذا التحيز القديم المستند علىٰ البناء الطبقي للمجتمع البريطاني الذي ينتمي هو نفسه للماضي. ولست مقتنعًا بأن الهوة التي تفصل المؤرخ عن عالم الجيولوجيا أشد عمقًا عن التي تفصل بين عالم الجيولوجيا وعالم الفيزياء. ولا أرىٰ أن الحل يكمن في تدريس مبادئ العلوم للمؤرخين، ولا تدريس مبادئ التاريخ للعلماء، وهو طريق مسدود أدخلنا فيه التفكير المضطرب. فرغم كل شيء، فإن العلماء لا يتصرفون وفقًا لهذه الطريقة، ولم أسمع قطّ بأن مهندسًا تم نصحه بحضور صف دراسي ابتدائي في علم النبات.

أحد العلاجات التي أنصح بها هو تحسين معيار التاريخ وجعله -إن كنت أجرؤ علىٰ قول ذلك- أكثر علميةً، وأن يتحلىٰ كل من يدعم هذا المعيار بالصرامة. فالتاريخ في هذه الجامعة باعتباره فرعًا أكاديميًا يُنظر إليه أحيانًا باعتباره وسيلةً، قسمًا جامعًا لكل من وجد صعوبةً في الآداب الكلاسيكية، وجديةً أكثر من اللازم في العلوم الطبيعية. وما أود الوصول إليه في هذه المحاضرات هو رؤية التاريخ باعتباره تخصصًا أكثر صعوبة من الآداب الكلاسيكية، ولا يقل جديةً عن أي علم. لكن يتطلب هذا العلاج أن يؤمن المؤرخون بما يقومون به إيمانًا عميقًا. أشار السير تشارلز سنو في إحدىٰ محاضراته مؤخرًا إلىٰ هذا الأمر عندما قارن بين تفاؤل العلماء «المندفع» وبين «الصوت الخافت» و«الشعور اللااجتماعي» لمن أسماهم «المثقفين والأدباء»[1].

---

(1) C. P. Snow, *The Two Cultures and the Scientific Revolution* (1959), pp. 4-8.

ينتمي العديد من المؤرخين -وأكثر من يكتبون في التاريخ دون أن يكونوا مؤرخين- إلىٰ فئة «المثقفين والأدباء» هذه. فهم لا يتوانون عن القول بأن التاريخ ليس علمًا، ويشرحون ما لا يمكن أو يجب للتاريخ أن يفعله أو يكونه، فلا يدع ذلك لهم وقتًا للحديث عن إنجازاته وإمكانياته.

والسبيل الآخر لرأب الصدع هو تعزيز فهمٍ أعمق لهوية غايات كلٍ من المؤرخ والعالم، وهذه هي القيمة الحقيقية للاهتمام الصاعد حاليًا بالتاريخ وفلسفة العلم. فالعلماء الطبيعيون والاجتماعيون والمؤرخون يعمل كلهم في فروع مختلفة للدراسة نفسها؛ دراسة الإنسان وبيئته، وأثر الإنسان في بيئته والعكس. والغاية من الدراسة واحدة؛ وهي زيادة فهم الإنسان لبيئته، وسيطرته عليها. لكن تتباين الافتراضات والمنهجيات التي يتبعها كلٌ من عالم الطبيعة وعالم الجيولوجيا وعالم النفس والمؤرخ في التفاصيل التي تحتويها. ولا أريد إلزام نفسي بالافتراض أنه كي يصبح المؤرخ أكثر علمية، ينبغي عليه اتباع منهجيات قريبة لتلك التي يستخدمها عالم الطبيعة. لكن لكلٍ منهما الغاية نفسها؛ السعي للتفسير، وإجراءات السؤال والإجابة الأساسية. فالمؤرخ -كأي عالم آخر- هو حيوان لا يتوقف عن السؤال بـ «لماذا؟». سأتناول في المحاضرة القادمة الوسائل التي يوجه بها هذا السؤال، والتي يجيب بها عليه.

السببية في التاريخ

إذا وُضع مقدار من اللبن في قدرٍ على النار، فإنه سيغلي حتى يفيض. لا أعرف لماذا يحدث هذا، ولم أرغب أبدًا في معرفة ذلك. وإذا ضُغط عليّ، يمكنني عزو ذلك إلى نزوعٍ عند اللبن إلى الغليان. هذا صحيح لكنه لا يفسر شيئًا. لكن لم أصبح بذلك عالمًا طبيعيًا. وكذلك يمكن لأي أحد أن يقرأ بل ويكتب عن وقائع الماضي دون أي رغبة في معرفة السبب الذي حدثت بسببه، أو أن يقنع بالحديث عن أن الحرب العالمية الثانية اندلعت لأن هتلر أراد ذلك؛ هذا صحيح إلى حد ما، لكنه لا يفسر شيئًا. لكن لا يمكننا أن نطلق لقب مؤرخ على من يسلك هذا الاتجاه في تفسير الوقائع التاريخية أو أنه حتى أحد دارسي التاريخ. إن دراسة التاريخ هي دراسة للأسباب. فما يشغل ذهن المؤرخ دومًا - كما أشرت في المحاضرة السابقة- هو سؤال «لماذا؟»، ولا يهدأ حتى يحصل على إجابة. والمؤرخ العظيم، أو ربما ينبغي أن أقول بشكلٍ أكثر وضوحًا، المفكر العظيم، هو الرجل الذي يسأل سؤال «لماذا؟» عن أشياء جديدة أو في سياقات جديدة.

لقد بيّن أبو التاريخ هيرودوت غايتَه في مستهل كتابه، وهي العمل على حفظ أعمال الإغريق والبرابرة «وبالأخص وقبل أي شيء آخر، الإخبار عن أسباب صراعاتهم مع بعضهم البعض». لم يكن لهيرودوت زملاء في ذلك العصر، وحتى (ثيوسيديدس) اتُهم بأنه لم يكن لديه تصور واضح عن السببية[1].

---

(١) في أماكن متفرقة من:

F. M. Cornford, *Thucydides Mythistoricus*

لكن مع بداية وضع حجر الأساس لعلم التاريخ الحديث في القرن الثامن عشر، استهل مونتيسكيو كتابَه **نظرات في أسباب عظمة الرومان وصعودهم وسقوطهم** بمبدأ يقضي بأن «هناك أسبابًا عامة -أخلاقية أو مادية- ذات تأثير في قيام الممالك وحفظها وسقوطها، وأن كل ذلك يخضع لهذه الأسباب». وبعد سنوات قليلة، طوَّر مونتيسكيو هذه الفكرة في كتابه **روح القوانين**. فقد كان من العبث افتراض «أن القدر الأعمىٰ هو الذي أنشأ كل ما نراه في العالم». فالناس لا يخضعون لنزواتهم فقط، بل يتبع سلوكهم قوانينَ معينة مستمدة من (طبائع الأشياء)[1]. انشغل المؤرخون وفلاسفة التاريخ لمدة تقارب المائتي عام بعد ذلك بمحاولة تنظيم الخبرة الماضية وتنسيقها من خلال اكتشاف أسباب الأحداث التاريخية والقوانين التي تحكمها. كانت هذه القوانين يتم التعبير عنها أحيانًا بتعبيرات ميكانيكية وأحيانًا بيولوجية أو ميتافيزيقية أو اقتصادية أو سيكولوجية. إلا أنه تم الاتفاق علىٰ أن التاريخ يتكون من تتابع أحداث الماضي في تسلسل منظم للأسباب والنتائج. فقد كتب فولتير في مقاله عن التاريخ في الموسوعة: «إذا لم تجد ما تخبرنا به سوىٰ أن أحد البرابرة قد حل محل آخر علىٰ ضفاف نهري جيحون وسيحون، ففيمَ يفيدنا ذلك؟»، ولكن طرأ علىٰ هذا التصور بعض التعديلات في السنوات الأخيرة. فلم نعد نستخدم كلمة «القوانين» التاريخية هذه الأيام لأسباب ذكرتها في المحاضرة الماضية، وكذلك لأن كلمة «سبب» أصبحت قديمة الطراز؛ يرجع ذلك جزئيًا إلىٰ التباسات فلسفية معينة لا أود الخوض فيها، وإلىٰ ارتباط هذه الكلمة بالحتمية، التي سأنظر فيها الآن. ولذلك، لا يتحدث العديد من الناس عن «السبب» في التاريخ، بل عن «التفسير» أو «التأويل» أو «منطق الموقف»، أو «المنطق الداخلي للأحداث» -كما عند ديسي-، أو يرفضون المنهج السببي الذي يبحث في سبب ما حدث، في مقابل المنهج الوظيفي الذي يبحث في الكيفية التي وقع بها الحدث، علىٰ الرغم من أن ذلك سيتضمن حتمًا السؤال عن كيف نشأ، مما يردنا إلىٰ سؤال «لماذا». ويميز البعض الآخر بين أنواعٍ مختلفة من الأسباب؛ أسباب ميكانيكية وسيكولوجية وبيولوجية

(1) De L'espirit des Lois, Preface and Ch. 1.

وهكذا، ويعتبرون السبب التاريخي نوعًا في ذاته. ورغم أن بعض صور التمييز هذه صالحة إلىٰ حد ما، فإنه من الأكثر نفعًا لأهدافنا الحالية البحث عن المشترك بين كل أنواع الأسباب بدلًا من البحث عن الاختلافات. وبالنسبة إليّ، فإني أفضّل استخدام كلمة «سبب» بمعناها الدارج وتجاهل هذه التدقيقات التخصيصية.

دعونا نبدأ بالسؤال عن الإجراءات العملية التي يقوم بها المؤرخ عند ضرورة تحديد أسباب الأحداث. أول هذه الإجراءات التي يواجه بها المؤرخ مشكلة السبب هو افتراض العديد من الأسباب المناسبة للواقعة الواحدة. فقد كتب الاقتصادي مارشال ذات مرة أنه «يجب تحذير الناس بكل وسيلة ممكنة من اعتبار أن واقعةً ما هي نتيجةٌ لسبب واحد . . . وغض الطرف عن الأسباب الأخرىٰ التي تختلط نتائجها مع هذه الواقعة»[1]، وسيكون الطالب الذي لا يقدم سوىٰ سبب واحد لاندلاع الثورة في روسيا عام (١٩١٧م) سعيد الحظ إن حصل علىٰ المرتبة الثالثة. فالمؤرخ يتعامل مع أسباب عدة، ولو طُلب إليه النظر في أسباب الثورة البلشفية، قد يجيب وقتها بذكر الهزائم المتعاقبة التي مُنيت بها روسيا، وانهيار الاقتصاد الروسي تحت ضغط الحرب، ودعاية البلاشفة الفعالة، وفشل حكومة القيصر في حل الأزمة الزراعية، وتركز البروليتاريا المعدمة المستغلة في مصانع بتروجراد، وأن لينين كان يعلم بالضبط ما يريد علىٰ عكس الآخرين؛ باختصار، سيذكر خليطًا عشوائيًا من الأسباب الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والشخصية، ومن أسباب بعيدة المدىٰ وأخرىٰ قصيرة المدىٰ.

وهذا يقودنا إلىٰ السمة الثانية من سمات مقاربة المؤرخ؛ إذ يحصل ذلك الطالب الذي قنع -عند إجابته عن سؤالنا- بسرد أسباب الثورة الروسية سببًا تلو الآخر، بالمرتبة الثانية ولا يصل إلىٰ الأولىٰ إلا نادرًا. وقد يصفه الممتحنون بأنه «لديه معلومات جيدة، إلا أنه مفتقر للخيال». أما المؤرخ الحقيقي فسيقوم بترتيب هذه الأسباب -نتيجة شعوره بضرورة تقليص هذه القائمة- في ترتيب هرمي وفقًا لعلاقة كل سبب بالآخر، ربما ليقرر أي سبب أو أي فئة من الأسباب يمكن اعتبارها «في نهاية المطاف» أو «في التحليل الأخير» -العبارات المفضلة لدىٰ

---

(1) Memorials of Alfred Marshall, ed. A. C. Pigou (1925), p. 428.

المؤرخين- السببَ النهائي، وسببَ كل الأسباب. هذا هو تأويله الخاص لموضوعه، فالمؤرخ يُعرف بالأسباب التي يستند عليها. فقد أرجع جيبون سقوط الإمبراطورية الرومانية إلىٰ انتصار البرابرة والدين. وفي القرن التاسع عشر، نسب مؤرخو الهويج الإنجليز تنامي قوة بريطانيا وازدهارها إلىٰ نشأة مؤسسات سياسية تجسد مبادئ الحرية الدستورية. لم تعد رؤية جيبون ومؤرخي القرن التاسع عشر ملائمةً اليوم لإهمالهم الأسباب الاقتصادية التي دفعها المؤرخون المحدثون إلىٰ الصدارة. تدور كل أطروحة تاريخية حول سؤال أولوية الأسباب.

لقد ذكر هنري بوانكاريه في كتابه الذي سبق أن أشرنا إليه في المحاضرة السابقة أن العلوم تتقدم بالتوازي نحو «التنوع والتعقيد» ونحو «الوحدة والبساطة»، وأن هذه الازدواجية والتناقض الظاهر كانت شرطًا ضروريًا للمعرفة[١]. يصدق هذا الوصف علىٰ التاريخ أيضًا؛ إذ إن المؤرخ بتعميقه وتوسيعه لمجال بحثه يقوم بمراكمة العديد من الإجابات علىٰ سؤال «لماذا؟»، فالوفرة التي امتلأت بها مجالات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقانوني -ولم نأتِ علىٰ ذكر التأملات الحديثة في تعقدات التاريخ السياسي والتقنيات الجديدة لعلم النفس والإحصاء- أدت إلىٰ زيادة كبيرة في عدد الإجابات ونطاقها. وكان برتراند راسل يصف وضع التاريخ بالضبط عندما لاحظ أن «كل تقدم في العلم يأخذنا بعيدًا عن أوجه الاتساق الأولية التي تُلاحظ في البداية، نحو تفرقة أكبر بين السابق واللاحق، ونحو دائرة دائمة الاتساع من السوابق وثيقة الصلة»[٢]. لكن المؤرخ في سعيه الدائم نحو فهم الماضي يكون مضطرًا في وقت واحد -كعالم الطبيعة- إلىٰ تبسيط عدد إجاباته، ويجعل من بعضها فروعًا علىٰ أخرىٰ، ويقوم بإدخال نوعًا من الوحدة والتناسق في فوضىٰ الأحداث والأسباب المعينة. والآن تبدو عبارات مثل «إله واحد، وقانون واحد، وعنصر واحد، وحدث إلهي بعيد واحد»، أو بحث هنري آدامز عن «تعميم جيد إلىٰ حد ما يُنهي بحث الإنسان عن التعلم»[٣] =

---

(1) H. Poincare, *La Science et l'hypothese* (1902), pp. 202-3.

(2) B. Russell, *Mysticism and Logic* (1918) p. 188.

(3) The Education of Henry Adams (Boston, 1928), p. 224.

نكاتٍ قديمة الطراز. لكن تبقىٰ حقيقة أن المؤرخ يجب عليه أن يعمل علىٰ تبسيط الأسباب وزيادتها في الوقت نفسه. فالتاريخ يتقدم -كالعلم- عبر هذه العملية المزدوجة والمتناقضة ظاهريًا.

وهنا أضطر أن أنحرف عن مساري وأتحدث عن مسألتين مضللتين ومثيرتين؛ يُشار إلىٰ الأولىٰ بـ «الحتمية في التاريخ أو خطيئة هيجل»، والثانية هي «الصدفة في التاريخ أو أنف كليوباترا». يجب أن أتحدث أولًا عن الكيفية التي نشأت بها هاتان المسألتان. لقد نشر البروفيسور كارل بوبر في أثناء الحرب كتابين بالإنجليزية أكثر شهرة من كتابه الضخم الذي كتبه في الثلاثينيات في فيينا عن الرؤية الجديدة للعلم وتُرجم مؤخرًا إلىٰ الإنجليزية تحت عنوان **منطق البحث العلمي**؛ وهما: **المجتمع المفتوح وأعداؤه وبؤس التاريخانية**[1]. كُتب الكتابان تحت تأثير عاطفي قوي لرد الفعل المضاد لهيجل ومعه أفلاطون باعتبارهما السلفين الروحيين للنازية، وكذلك المضاد للماركسية السطحية التي كان يعتنقها اليسار البريطاني في الثلاثينيات. كان الهدفان الأساسيان هما فلسفتي التاريخ عند هيجل وماركس واللتين ادعتا الحتمية، مجتمعتين معًا تحت اسم محتقر هو «التاريخانية»[2]. وفي عام (١٩٥٤م) نشر السير إشعيا برلين مقالة عن **الحتمية**

---

(١) نُشر **بؤس التاريخانية** للمرة الأولىٰ عام (١٩٥٧م)، إلا أنه مكونٌ من مقالات كُتبت في عامي (١٩٤٤ و١٩٤٥م).

(٢) لقد تجنبت كلمة «التاريخانية» إلا في موضع أو موضعين لم تكن الدقة مطلوبة فيهما؛ إذ إن كتابات الأستاذ بوبر واسعة الانتشار قد فرّغت المصطلح من أي معنىٰ دقيق. إن من الحذلقة الإصرار المستمر علىٰ تعريف المصطلحات، إلا أنه من المهم معرفة ما يتحدث عنه المرء. فالأستاذ بوبر يعتبر كل رأي عن التاريخ لا يعجبه «تاريخانية»، بما في ذلك بعض الآراء التي أراها سليمة وأخرىٰ أظن أنه لم يعد أي كاتب جاد يعتنقها اليوم. ويقر في:

The Poverty of Historianism, p. ‹3

أنه يخترع أطروحات «تاريخانية» لم يعتنقها أبدًا أي «تاريخاني» معروف. ففي كتاباته، تغطي التاريخانية المذاهب التي تستوعب التاريخ في العلم استيعابًا كاملًا، والأخرىٰ التي تميز بينهما بشكل دقيق. وفي كتابه **المجتمع المفتوح**، يتناول هيجل الذي تجنب التنبؤ باعتباره كاهن التاريخانية الأكبر. وفي مقدمة **بؤس التاريخانية**، يصف التاريخانية باعتبارها «مقاربة في العلوم الاجتماعية تفترض أن **التنبؤ التاريخي** هو هدفها الرئيس». حتىٰ ذلك الوقت، كانت «التاريخانية Historicism» هي المقابل الإنجليزي للكلمة الألمانية "Historismus"، لكن يميز بوبر في كتابه بين «التاريخانية Historicism» و"Historism"، =

التاريخية، وتجنب الهجوم علىٰ أفلاطون ربما تحت تأثير بعض الاحترام الباقي لهذا الركن العتيق لمؤسسة أكسفورد[1]، وأضاف إلىٰ لائحة الاتهامات حجة -لم يُوردها بوبر- تقضي بأن «تاريخانية» هيجل وماركس مرفوضة؛ لأنها بتفسيرها السلوك الإنساني بمصطلحات سببية تتضمن إنكارًا للإرادة الإنسانية الحرة، وتشجع المؤرخين علىٰ التهرب من التزاماتهم الواجبة عليهم -التي سبق أن تحدثت عنها في المحاضرة الماضية- بإصدار تنديدٍ أخلاقي بكل من شارلمان ونابليون وستالين في التاريخ. فيما عدا ذلك، لا يوجد اختلاف بين المؤلفين. لكن السير إشعيا برلين له شهرة جدير بها ومقروء علىٰ نطاقٍ واسع. وطوال السنوات الخمس أو الست الأخيرة، يكاد أن يكون كل كاتب في إنجلترا أو الولايات المتحدة ممن كتب مقالًا عن التاريخ أو حتىٰ عرضًا جادًا لمؤلَّف تاريخي قد قام بإظهار احتقاره لهيجل وماركس والحتمية، وأشار إلىٰ سخافة إخفاقهما في إدراك دور الصدفة في التاريخ. وربما من عدم الإنصاف أخذ السير إشعيا بجريرة أتباعه. فحتىٰ عندما يتحدث بأشياء سخيفة، يجذب اهتمامنا لأنه يقدمها بطريقة جذابة ومشوقة. ويكرر الأتباع هذا السخف، ويعجزون عن جعله جذابًا. وعلىٰ أي حال، ليس ثمة جديد في كل هذا. فقد تحدث تشارلز كينجسلي - الذي لم يبلغ شهرة كبيرة بين أساتذة التاريخ الحديث وربما لم يقرأ لهيجل أو يسمع بماركس- في محاضرته الافتتاحية عام (١٨٦٠م) عن «قدرة الإنسان العجيبة علىٰ تحطيم قوانين وجوده»، باعتبارها دليلًا علىٰ أنه لا يمكن أن يوجد «تسلسل حتمي» في التاريخ[2]. لكننا لسوء الحظ نسينا كينجسلي، وأحيا الأستاذ بوبر والسير إشعيا برلين فيما ذكراه الاهتمام بهذه المسألة البالية، ونحن في حاجة إلىٰ بعض الصبر لنزيل هذا التشوش.

- مما يضيف عنصرًا جديدًا للخبرة الموجودة. ويستخدم دارسي كلمة «التاريخانية Historicism» باعتبارها «مطابقة لفلسفة التاريخ» في:

M. C. D'Arcy, The Sense of History: Secular and Sacred (1959), p. 11.

(١) يرجع اتهام أفلاطون بأنه أول الفاشيين في مجموعة حلقات إذاعية مع أحد أساتذة أكسفورد:

R. H. Crossman, *Plato Today* .(1937)

(2) C. Kingsley, *The Limits of Exact Science as Applied to History* (1860), p. 22.

دعوني أبدأ بالحتمية التي سأعرفها -بلا إثارةٍ للجدل كما آمل- بأنها الاعتقاد بأن كل شيء حدث له سبب أو عدة أسباب، ولا يمكن أن يختلف حدوثه إلا إذا طرأ اختلاف علىٰ هذه الأسباب[١]. إن الحتمية ليست مشكلة التاريخ فحسب، بل مشكلة السلوك البشري كله. فالإنسان الذي لا تنشأ أفعاله عن سبب ما، ومن ثمَّ لا تخضع لشيء، هو صورة مجردة تشبه الفرد المنفصل عن المجتمع الذي تحدثت عنه في محاضرة سابقة. وقول الأستاذ بوبر «إن كل شيء ممكن في الشئون الإنسانية»[٢]، إما أنه بلا معنىٰ وإما خاطئ. فلا أحد في الحياة الواقعية يصدّق هذا الكلام أو يمكنه تصديقه في الحياة الواقعية. فالمُسلَّمة التي تقضي بأن لكل شيء سببًا هي شرط لازم لفهم ما يجري حولنا[٣]. والكابوس الذي نواجهه دائمًا عند قراءة روايات كافكا هو أنه ليس هناك سبب واضح لما يحدث، مما يؤدي إلىٰ انحلال الشخصية البشرية التي تستند علىٰ أن هناك سببًا لكل شيء، وأنه يمكن إثبات ما يكفي من هذه الأسباب لإنشاء نمط للماضي والحاضر في العقل الإنساني متماسك لدرجة تكفي كي يعمل مرشدًا للسلوك. فالحياة اليومية تستحيلُ لولا افتراضنا أن السلوك الإنساني له أسباب يمكننا مبدئيًا التحقق منها. لقد ساد في فترة ما الاعتقاد بكفر كل من تسول له نفسه البحث والتحقق في أسباب الظواهر الطبيعية طالما أنه من الواضح أنها تحكمها الإرادة الإلهية. وينتمي اعتراض السير إشعيا برلين علىٰ تفسيرنا لسبب سلوك البشر -بناءً علىٰ أن هذه الأفعال تحكمها الإرادة الإنسانية- إلىٰ فئة الأفكار نفسها، وربما يدل أيضًا [أي الاعتراض] علىٰ أن العلوم الاجتماعية في نفس مرحلة التطور التي كانت فيها العلوم الطبيعية عندما كانت تساق مثل هذه الحجج لمعارضتها.

---

(١) «تعني الحتمية . . . أنه طالما البيانات كما هي، فإن ما سيحدث سيحدث حتمًا، وإن لم يحدث فهذا يعني أن البيانات قد تغيرت».

(S. W. Alexander in *Essays Presented to Ernst Cassirer*, 1936, p. 18).

(2) K. R. Popper, *The Open Society* 2)nd ed., (1952, ii, p. 197.

(٣) «إن قانون السببية ليس مفروضًا علينا من العالم، بل ربما يكون الوسيلة الأكثر ملاءمة لكي نكيّف أنفسنا مع العالم».

Rueff, *From the Physical to the Social Sciences*, Baltimore, 1929, p. 52.

والأستاذ بوبر نفسه يعتبر أن الإيمان بالسببية هو «تجسيد ميتافيزيقي لقاعدة منهجية مبررة بشكل جيد».

دعونا ننظر الآن في الكيفية التي نتناول بها هذه المشكلة في حياتنا اليومية.

بينما تمضي في تسيير شؤونك اليومية، اعتدت أن تقابل سميث، وأن تحييه بذكر تعليقٍ لطيف -وإن كان عديم الجدوىٰ- عن الطقس، أو عن حال الكلية أو الجامعة وشؤونها، فيجيبك هو بلطف مماثل، ويذكر تعليقًا عديم الجدوىٰ أيضًا عن الطقس. لكن لنفترض أن سميث ذات صباح بدلًا من أن يجيب علىٰ تعليقك بطريقته المعتادة، انفجر في هجاء عنيف لمظهرك الشخصي أو سلوكك. هل ستهز له كتفيك بلا مبالاة، وتنظر إلىٰ الأمر باعتباره برهانًا علىٰ حرية إرادته، وأن كل شيء ممكن في العلاقات الإنسانية؟ أشك في أنك ستفعل ذلك، بل علىٰ العكس، قد يكون رد فعلك أشبه بالتالي: «يا للمسكين سميث، لقد مات والده بالطبع في مستشفىٰ الأمراض العقلية»، أو: «يا للمسكين سميث لا بدَّ وأن لديه مشكلة جديدة مع زوجته». بتعبير آخر، ستحاول تشخيص سبب سلوك سميث غير المبرر من خلال قناعتك الكاملة بأنه يجب أن يكون هناك سبب وراء ذلك. للأسف، بفعلك ذلك ستثير غضب السير إشعيا برلين الذي سيشكو أنك بتقديمك تفسيرًا سببيًا لسلوك سميث، فإنك تكون قد ابتلعت افتراضات هيجل وماركس الحتمية، وتهرّبت من التزامك بالتنديد بفعل سميث. لكن لا أحد يتبع هذه النظرة في الحياة الواقعية، أو يعتبر ذلك حتميةً أو مخاطرة بالمسئولية الأخلاقية، ولا تنشأ هذه المعضلة المنطقية القائمة بين الإرادة الحرة وبين الحتمية في الواقع. ولا يعني ذلك أن بعض الأفعال البشرية تقوم علىٰ إرادة حرة، والبعض الآخر يخضع لحتمية ما، بل إن الأفعال الإنسانية حرةٌ وحتميةٌ معًا، ويتوقف ذلك علىٰ وجهة النظر التي ترىٰ من خلالها. وبذلك يختلف السؤال العملي مرة أخرىٰ: لقد كان لتصرف سميث سبب معين، أو عدد من الأسباب؛ ولكن ما دام السبب ليس إكراهًا خارجيًا بل هو إكراه يرجع إلىٰ شخصيته؛ فإنه يتحمل المسئولية الأخلاقية؛ إذ إن تحمل الأشخاص العاقلين البالغين لشخصياتهم يعد أحد الشروط الأساسية للحياة الاجتماعية؛ وتقديرك أنت لمدىٰ مسئوليته في هذه الحالة المعينة يرجع إلىٰ حكمك العملي. وإن قمت بتحميله المسئولية بالفعل، فلا يعني ذلك أنك تعتبر فعله بلا سبب؛ إذ إن السبب والمسئولية الأخلاقية شيئان مختلفان. لقد تم مؤخرًا إنشاء معهد وكرسي جامعي خاص بعلم الجرائم في هذه الجامعة، وأنا علىٰ يقين

تام بأنه لم يدر بخلد أولئك المهتمين بالبحث عن أسباب الجريمة أن يفترضوا أن هذا يؤدي بهم إلىٰ إنكار المسئولية الأخلاقية للمجرم.

لننظر إلىٰ المؤرخ بالنظرة نفسها التي ننظر بها إلىٰ الإنسان العادي والذي يعتقد أن هناك سببًا لكل شيء، وأنه من الممكن التحقق من صحة هذه الأسباب. فالتاريخ -كالحياة اليومية- كان سيصبح مستحيلًا لولا وجود هذا الافتراض؛ إذ إن المهمة الخاصة بالمؤرخ هي البحث في هذه الأسباب. قد يُظن أن هذا يدفع المؤرخ إلىٰ الاهتمام بالجانب الحتمي من السلوك الإنساني اهتمامًا خاصًا، إلا أنه لا يرفض الإرادة الحرة، إلا فيما يخص الافتراض الذي لا يمكن الدفاع عنه، وهو أن الأفعال الاختيارية لا يوجد لها سبب يمكن الرجوع إليه. ولا يشغله كذلك سؤال الحتمية. فالمؤرخون -كغيرهم من الناس- يستهويهم في بعض الأوقات استخدام عبارات بليغة ووصف حادثة ما بأنها «حتمية»، في حين أن كل ما قصدوه هو أن العوامل المترابطة التي دفعت إلىٰ توقع تلك الحادثة كانت ذات قوة كبيرة. ولقد قمتُ مؤخرًا بالبحث في سجل كتاباتي التاريخية عن هذه الكلمة المزعجة، ووجدت أنه لا يمكنني أن أبرئ نفسي؛ فقد كتبت في إحدىٰ الفقرات أنه بعد قيام الثورة البلشفية عام (١٩١٧م) فإن الصراع بين البلاشفة والكنيسة الأرثوذكسية هو صراعٌ «حتمي». ولا شك أنه كان من الأفضل استخدام كلمات مثل (مرجح للغاية). لكن هل أُعذَرُ لأني اعتبرت التصحيح مجرد حذلقة بسيطة؟ عمليًا، لا يدعي المؤرخون أن الأحداث حتمية قبل أن تقع؛ بل يطرحون دومًا السبل الأخرىٰ المتاحة للفاعلين، بناءً علىٰ أن الاختيار ما زال ممكنًا، علىٰ الرغم من أنهم لا يخطئون في تحليلهم سبب اختيار سبيل بعينه في النهاية. فالتاريخ لا شيء حتمي فيه إلا بالمعنىٰ الشكلي؛ أي إنه إذا حدث الأمر بشكل مختلف، فإن ذلك يعني أن الأسباب السابقة قد تغيرت. وباعتباري مؤرخًا، فليس لدي مشكلة في التخلي عن تعبيرات «حتمي» و«لا مفر» و«لا مناص» بل وحتىٰ «لا بد». نعم، سيصبح الأمر أكثر كآبة، لكن دعونا نترك هذه التعبيرات للشعراء والميتافيزيقيين.

وهكذا يبدو الاتهام بالحتمية هذا عقيمًا وبلا غاية، ونظرًا لحدة الاهتمام به في السنوات الأخيرة، تصبح الدوافع الكامنة وراءه جديرة بالدراسة. أظن أن مصدر هذا الاهتمام هو ما يمكنني تسميته بمدرسة «ربما كان» الفكرية، أو بالأحرىٰ العاطفية. تنسب هذه المدرسة نفسها إلىٰ التاريخ المعاصر حصريًا. لقد شاهدت في الفصل الدراسي الماضي في جامعة كامبريدج إعلانًا عن أحد النقاشات بعنوان «هل كانت الثورة الروسية حتمية؟»، أنا علىٰ يقين أنها كانت مناقشة جادة، لكن لو أنك صادفت مناقشة بعنوان «هل كانت حروب الوردتين حتمية؟»، ستظن بالتأكيد أنها نكتة ما. فالمؤرخ للغزو النورماني أو حرب الاستقلال الأمريكية يكتب وكأن ما حدث كان ينبغي أن يحدث، وكأن عمله هو مجرد تفسير ما حدث وشرح أسبابه، ولا يمكن لأحد أن يتهمه بالحتمية وبأنه أغفل مناقشة الاحتمال البديل بأن يُهزم ويليام الفاتح أو المتمردون الأمريكيون. ومع ذلك، عندما أكتب عن الثورة البلشفية بالطريقة نفسها -وهي الطريقة الوحيدة الملائمة للمؤرخ- أواجه هجوم النقاد بأنني قد قمت ضمنيًا بتصوير ما حدث بأنه كان حتميًا، وأنني أخفقت في اختبار كل الأحداث الأخرىٰ التي كان من الممكن أن تقع. فهَبْ أن ستوليبين قد تيسر له وقت لاستكمال إصلاحه الزراعي، أو أن روسيا لم تشترك في الحرب، أو أن حكومة كيرنسكي كانت جيدة وقامت بواجبها، أو أن قيادات الثورة كانت من المناشفة أو الثوار الاجتماعيين وليس البلاشفة؛ ربما لم تكن لتقوم الثورة. يمكن تصور هذه الافتراضات من الناحية النظرية، ويمكننا اللجوء دومًا إلىٰ لعبة «ربما كان» في التاريخ. إلا أنه لا صلة بين هذه الافتراضات وبين الحتمية؛ لأن الحتمي سيقول إن هذه الأشياء قد حدثت لأن الأسباب قد اختلفت. لكن المهم في الأمر هو أن لا أحد يتمنىٰ بالفعل الانقلاب علىٰ نتائج الغزو النورماني أو الاستقلال الأمريكي، ولا يمكن لأحد الاعتراض عندما يعامل المؤرخ معها باعتبارها فصولًا منتهية. لكن هناك الكثير من الأشخاص بالفعل عانوا بشكل مباشر من نتائج انتصار البلاشفة وآثاره، أو ما زالوا يخشون نتائجه البعيدة، ويرغبون في تسجيل احتجاجهم ضده. يتجسد ذلك عند قراءتهم للتاريخ في ترك العنان لخيالهم برؤية الأشياء المقبولة التي كان من الممكن أن تحدث، وإعلان الغضب علىٰ المؤرخ الذي يقوم بواجبه بهدوء

مفسرًا ما حدث وسبب عدم تحقق أحلامهم المقبولة هذه. إن أزمة التاريخ المعاصر تتمثل في أن الشعوب تتذكر الأوقات التي كان الاختيار فيها ممكنًا، ويصعب عليهم تقبل توجه المؤرخ الذي أدرك أنه لم يعد الاختيار كذلك بسبب ما يراه من الأمر الواقع. موقفهم هذا رد فعل عاطفي ولاتاريخي. إلا أنه هيأ جانبًا كبيرًا من الحملة الأخيرة ضد مبدأ «الحتمية التاريخية» المزعوم. دعونا نتخلص نهائيًا من أدوات التضليل هذه.

أما المصدر الآخر للهجوم، فهو لغز أنف كليوباترا الشهير. تنظر هذه النظرية إلىٰ التاريخ بصفة عامة باعتباره مجموعة من الحوادث؛ مجموعةً من الأحداث تتحكم فيها المصادفات، ويمكن إرجاعها إلىٰ أسباب عرضية. فما حدث في معركة أكتيوم البحرية ليس بسبب ما يفترضه المؤرخون، بل بسبب غرام أنطونيوس بكليوباترا. وعندما منع النقرس بايزيد من التقدم إلىٰ وسط أوروبا، علق جيبون علىٰ هذا الأمر قائلًا: «إن ألمًا حادًا حلَّ بأنسجة رجلٍ واحد أوقف شقاءَ أممٍ بأسرها أو عطّله»[1]. وعندما مات الملك ألكسندر ملك اليونان في خريف عام (١٩٢٠م) جراء عضة قرد مدلل، نتجت الكثير من التبعات والآثار عن هذا الحادث مما دفع السير وينستون تشرشل إلىٰ التعليق بأن «هناك ربع مليون إنسان لقي مصرعه جراء عضة هذا القرد»[2]. ولننظر مرةً أخرىٰ إلىٰ تروتسكي والحمىٰ التي أصابته في أثناء صيده للبط، مما وضعه في موقف صعب خلال صراعه مع زينوفيف وكامينيف وستالين في خريف عام (١٩٢٣م)، وقال إنه «يمكنك التنبؤ بالثورة القادمة أو الحرب الوشيكة، لكن لا يمكنك التنبؤ بعواقب رحلة خريفية لاصطياد البط»[3]. أول ما يجب توضيحه هو أنه لا صلة بين هذه المسألة وبين إشكالية الحتمية. فغرام أنطونيوس بكليوباترا أو إصابة بايزيد بالنقرس أو حمىٰ تروتسكي هي أمور ذات أسباب كأي شيء آخر. ولا يعد قولنا بأن غرام أنطونيوس بكليوباترا لم يكن سببًا في هزيمته قدحًا في جمالها، فالعلاقة

(1) Decline and Fall of the Roman Empire, ch. lxiv.

(2) W. Churchill, *The World Crisis: The Aftermath* (1929), p. 386.

(3) L. Trotsky, *My Life*)Engl. transl., (1930, p. 425.

بين جمال النساء وغرام الرجال بهن هي أكثر السلاسل السببية شيوعًا في الحياة اليومية. وهذه الصدف التاريخية المزعومة تمثل سلسلةً سببية تقطع السلسلة التي يهتم بها المؤرخ، بل تصطدم معها. وقد تحدث «بيوري» بحق عن «تصادم سلسلتين سببيتين مستقلتين»[١]. ويعد السير إشعيا برلين -الذي افتتح مقاله عن **الحتمية التاريخية** بالاستشهاد بمقال برنارد بيرنسون عن «الرؤية العَرَضية للتاريخ» والثناء عليه- ممن يخلطون بين المصادفة بهذا المعنىٰ وبين عدم وجود سببية حتمية. ولكن بعيدًا عن هذا الخلط، نواجه مشكلةً أكثر حدة. كيف يمكننا اكتشاف سلسلة سببية متماسكة في التاريخ وإيجاد معنىً فيه، عندما تكون سلسلتنا معرضة دائمًا لأن يتم كسرها أو تغيير مسارها بسردية أخرىٰ، وغير ذات صلة من وجهة نظرنا؟

لنتوقف هنا قليلًا لنلاحظ أصل هذا الإصرار الحديث الشائع علىٰ دور المصادفة في التاريخ. لقد كان بوليبيوس أول مؤرخ اعتنىٰ بهذه المسألة بشكل منهجي. أسرع جيبون في كشف السبب وراء ذلك؛ فقد لاحظ أن الإغريق «عزوا انتصارات روما بعد أن تحولت دولتهم إلىٰ مجرد مقاطعة إلىٰ الحظ وليس لاستحقاقهم ذلك»[٢]. وكان تاسيتوس -الذي كان يؤرخ كذلك لتدهور بلاده- أيضًا مؤرخًا قديمًا أطلق لنفسه العنان في تأملات واسعة عن المصادفة. ويرجع إصرار الكتَّاب البريطانيين المتجدد علىٰ أهمية المصادفة في التاريخ إلىٰ تصاعد حالة الشك والتخوف التي بدأت مع القرن الحالي وأصبحت سائدة بعد عام (١٩١٤م). ويبدو أن بيوري كان أول مؤرخ بريطاني يتحدث عن هذا الأمر؛ إذ لفت الانتباه في مقالٍ نشر عام (١٩٠٩م) بعنوان «الداروينية في التاريخ»، إلىٰ

---

(١) لأطروحة بيوري انظر:

The Idea of Progress (1920) pp. 303-4

(2) Decline and Fall of the Roman Empire, ch. xxxviii.

ومن الطريف أن الإغريق أيضًا بعد غزوهم من قبل الرومان انغمسوا في لعبة «ربما كان» التاريخية تلك، والتي تمثل العزاء المفضل للمهزومين؛ فقالوا لأنفسهم: إن لم يمت الإسكندر صغيرًا، لغزا الغرب وأصبحت روما خاضعةً لملوك إغريق».

(K. von Fritz, *The Theory of the Mixed Constitution in Antiquity*, N. Y., 1954, p. 395).

«عنصر الصدفة العابرة» التي يمكن إلىٰ حد كبير أن «تساعد في تحديد أحداث التطور الاجتماعي»، ثم في مقال منفصل لهذا الموضوع عام (١٩١٦م) تحت عنوان «أنف كليوباترا»[١]. ويتوسل فيشر من قرائه -في الفقرة التي سبق اقتباسها، والتي تعكس تحرره من الوهم بعد إخفاق الأحلام الليبرالية بعد الحرب العالمية الأولىٰ- الاعتراف «بالدور الذي يلعبه الطارئ وغير المتوقع» في التاريخ[٢]. وترافق انتشار النظرية التي ترىٰ التاريخ باعتباره فصلًا من المصادفات في إنجلترا، مع بزوغ مدرسة فلسفية في فرنسا، تدعو إلىٰ أن الوجود -كما لدىٰ سارتر في الوجود والعدم- «ليس له سبب أو علة أو ضرورة». وفي ألمانيا أصبح المؤرخ المخضرمماينكه -والذي سبق وأن أشرنا إليه- مهتمًا في سنواته الأخيرة بالدور الذي تلعبه الصدفة في التاريخ، وعاتب رانكه علىٰ عدم اهتمامه الكافي بها، وبعد الحرب العالمية الثانية نسب الكوارث الوطنية التي حدثت في الأربعين عامًا الماضية عليها إلىٰ سلسلة من المصادفات كتفاهة القيصر وانتخاب هايدنبرج لرئاسة جمهورية فايمر وشخصية هتلر المتسلطة . . . إلخ؛ ومثّل ذلك إفلاسَ ذهنِ مؤرخٍ عظيم جراء النكبات التي حلت ببلاده[٣]. ويُلاحظ أن النظريات التي تؤكد دور المصادفة أو الحوادث في التاريخ تسود في البلدان التي تعيش في قعر التاريخ، وليس علىٰ قمته. والرأي القائل بأن نتائج الاختبارات كأوراق اليانصيب سيكون رائجًا بالتأكيد بين الحاصلين علىٰ المرتبة الثالثة.

---

(١) لقد أعيد طبع المقالتين في:

J. B. Bury, *Selected Essays* ،(1930)

وانظر:

The Idea of History, pp. 148-50

من أجل تعليقات كولنجوود علىٰ رؤىٰ بيوري.

(٢) انظر لأجل هذه الفقرة (ص ٢٤) بالأعلىٰ. ويكشف اقتباس توينبي في كتابه A Study of History, v, p. 414 لمقولة فيشر عن سوء فهم؛ إذ إنه يعتبرها نتاج «اللاإيمان الغربي الحديث بقوة الصدفة المطلقة»، والذي «أنجب» مذهب (دعه يعمل). فمنظرو (دعه يعمل) لم يؤمنوا بالصدفة، بل باليد الخفية التي تفرض انتظامًا نافعًا علىٰ تنوع السلوك الإنساني؛ وإشارة فيشر ليست نتاجًا لليبرالية (دعه يعمل)، بل لسقوطها في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين.

(٣) الاقتباسات التي نقلناها موجودة في مقدمة ستارك لكتاب ماينكه

Mechiavellism, pp. xxxv-xxxvi.

لكن الكشف عن مصدر اعتقادٍ ما لا يعني التخلص منه، وما زال علينا اكتشاف ما الذي تفعله أنف كليوباترا في صفحات التاريخ. لقد كان مونتيسكيو أول من دافع عن القوانين التاريخية ضد هذا التطفل. فقد كتب في مؤلفه عن عظمة الرومان وتدهورهم: «إذا قضىٰ سبب معين علىٰ دولة معينة، كنتيجة عرضية لمعركة ما، فمرجع ذلك هو أن هناك سببًا عامًا أسقط الدولة من معركة واحدة». ولاقىٰ الماركسيون أيضًا بعض الصعوبات في هذه المسألة، فقد كتب ماركس عنها مرة واحدة في أحد خطاباته:

«كان التاريخ سيتسم بسمة باطنية جدًا إن لم يكن للصدفة فيه مكان، وهذه المصادفة نفسها تصبح جانبًا من اتجاه التطور العام، وتصححها صور أخرىٰ من المصادفة. لكن التسريع والتأخير يعتمدان علىٰ هذه «الأمور العرضية» التي تضم طابع «المصادفة» للأفراد الذين هم علىٰ رأس حركة في البداية»(١).

بذا قدم ماركس دفاعًا عن المصادفة في التاريخ من ثلاث نقاط؛ **أولًا**: أنها ليست بالغة الأهمية؛ فكل ما تقوم به هو «تسريع» أو «تأخير» الأحداث وليس تغيير مسارها. **ثانيًا**: يتم تصحيح أثر الصدفة بصدفة أخرىٰ، وبالتالي تبطل نفسها. **ثالثًا**: تظهر الصدفة بشكل خاص في شكل أفراد(٢). ودعم تروتسكي نظرية التصحيح والإبطال الذاتي هذه بتشبيه بارع، بقوله:

«إن العملية التاريخية بأكملها هي انحراف للقانون التاريخي من خلال الصدف، ويمكننا القول بلغة علم الأحياء إنه يمكننا إدراك القانون التاريخي من خلال الانتخاب الطبيعي للصدف»(٣).

وإنني أعترف أنني لا أرضىٰ ولا أقتنع بهذه النظرية. فقد بالغ من يهتم بالتركيز علىٰ أهمية الصدفة في تقدير الدور الذي تلعبه في التاريخ. الصدفة موجودة، لكن الحديث عن أنها تسرّع وتؤخر فقط ولا تغيّر شيئًا هو تلاعب

---

(1) Marx and Engels, *Works* (Russian ed.), xxvi, p. 108.

(٢) لقد ساوىٰ تولستوي بين «الصدفة» و«العبقرية» باعتبارهما مصطلحات تعبر عن عدم القدره البشرية علىٰ فهم الأسباب المطلقة.

War and Peace, Epilogue i.

(3) L. Trotsky, *My Life* (1930), p. 422.

بالألفاظ. ولا أجد أي مبرر لتصديق أن ظهور مصادفة ما -لنفترض مثلًا وفاة لينين المبكرة في عمر الرابعة والخمسين- يتم التعويض عنها تلقائيًا بمصادفة تاريخية أخرىٰ لاستعادة توازن السيرورة التاريخية.

ولا يعتبر كافيًا أيضًا الرأي القائل بأن الصدفة في التاريخ ما هي إلا مقياس لجهلنا فحسب، أي إنها مجرد اسم يطلق علىٰ شيء نعجز عن فهمه[1]. يحدث هذا أحيانًا بلا شك، فقد وُصفت الكواكب باسم «السيارة» عندما افتُرض أنها تسير علىٰ غير هدىً في السماء، ولم يكن نظام حركتها مفهومًا بعد. ويعد وصف أي شيء بأنه سوء حظ وسيلةً مفضلة للهرب من الالتزام المرهق بالبحث عن سبب حدوثه، وأميل عندما يخبرني أحدهم أن التاريخ هو فصل من الحوادث والصدف إلىٰ اتهامه بالكسل الفكري أو انخفاض حيويته الفكرية. ومن الشائع لدىٰ المؤرخين الجادين الإشارة إلىٰ أن أشياء كان يُنظر إليها باعتبارها عرضية، لم تكن عرضية علىٰ الإطلاق، ومن الممكن تفسيرها عقلانيًا ووضعها في مكانها اللائق في نمط الأحداث الأكثر اتساعًا. ولكن لا يقدم لنا ذلك إجابة كاملة. فالحادث العارض ليس مجرد شيء نعجز عن فهمه. وأعتقد أنه يجب السعي نحو حل مشكلة العرضي في التاريخ من خلال التفكير بطريقة مختلفة تمامًا.

لقد رأينا في مرحلة سابقة أن التاريخ يبدأ من انتقاء الوقائع وترتيبها بواسطة المؤرخ، كي تصبح وقائعَ تاريخية. فليست الوقائع كلها وقائعَ تاريخية، إلا أن الحد الفاصل بين الوقائع التاريخية وغير التاريخية غير صلب ولا ثابت، ويمكن أن ترتفع واقعةٌ ما إلىٰ مكانة الوقائع التاريخية بمجرد أن تُعرف أهميتها. ونرىٰ الآن عملية مشابهة في مقاربة المؤرخ للأسباب. فصلة المؤرخ بأسبابه صلةٌ مزدوجة وتبادلية كما هو الحال في صلته بوقائعه. فالأسباب هي التي تحدد تأويله للسيرورة التاريخية، وتأويله يحدد انتقاءه للأسباب وترتيبها. فترتيب الأسباب والوزن النسبي لسبب معين أو لمجموعة من الأسباب، هو جوهر التأويل. ويتيح

---

(١) تبنىٰ تولستوي هذه الرؤية في قوله: «إننا مجبرون علىٰ الانتكاس إلىٰ الجبرية باعتبارها تفسيرًا للأحداث اللاعقلانية، أو تلك التي لا نقدر علىٰ فهم عقلانيتها»

(War and Peace, Bk ix, Ch. I).

وانظر أيضًا الفقرة المذكورة في الهامش ٢٣.

ذلك لنا مفتاح حل مشكلة العرضي في التاريخ. فأنف كليوباترا ونقرس بايزيد وعضة القرد التي قتلت الملك أليكساندر ووفاة لينين؛ كل ذلك كان أحداثًا عرضية غيرت مجرىٰ التاريخ، ومن العبث الحديث عن عدم تأثيرها في مسار التاريخ. وعلىٰ الجانب الآخر، لا تدخل هذه الحوادث في أي تأويل عقلاني للتاريخ ولا في ترتيب الأسباب المهمة الذي يضعه المؤرخ لكونها عرضية. وقد افترض البروفيسور بوبر والبروفيسور برلين -أذكرهما مرة أخرىٰ لكونهما أكثر ممثلي هذه المدرسة شهرةً وانتشارًا- إن محاولة المؤرخ البحث عن المعنىٰ في السيرورة التاريخية واستخلاص استنتاجات منها يعد بمثابة محاولة اختزال «الخبرة بأكملها» إلىٰ نظام متناسق، ووجود العرضي في التاريخ يؤدي إلىٰ إفشال أي محاولة كهذه. لكن لا يمكن أن يدعي أي مؤرخ عاقل القيام بأي شيء بعظمة السيطرة علىٰ «الخبرة بأكملها»، فهو لا يمكنه أن يسيطر إلا علىٰ جزء ضئيل من الوقائع حتىٰ من القطاع أو الجانب التاريخي الذي اختاره. فعالَم المؤرخ كعالَم العالِم الطبيعي؛ لا يعد أي منهما صورة فوتوغرافية مطابقة للواقع، بل أقرب إلىٰ نموذج عمل يستعين به في فهم العالم الحقيقي والسيطرة عليه بشكل فعالٍ إلىٰ حد ما. ويستخلص المؤرخ من خبرة الماضي -أو من القدر الموجود في متناول يديه من خبرة الماضي- ذلك الجانب الذي يراه قابلًا للتفسير والتأويل العقليين، ويستخرج منه استنتاجات قد تعمل بوصفها مرشدًا للسلوك. وقد أشار كاتب معاصر شهير في حديثه عن إنجازات العلم بطريقة تصويرية إلىٰ العمليات التي يقوم بها العقل البشري، إذ «ينقب في سلة مهملات «الوقائع» المشاهدة، وينتقي منها ذات الصلة ويقوم بتركيبها وتنميطها، وإهمال الوقائع غير ذات الصلة ورفضها، حتىٰ ترتبط معًا في نسيج عقلاني ومنطقي من «المعرفة»»[1]. ومع بعض التقييد لمخاطر الذاتية المفرطة، سأقبل هذه الصورة باعتبارها الصورة التي يعمل بها عقل المؤرخ.

قد تربك هذه الآلية الفلاسفة وبعض المؤرخين وتصدمهم، لكنها أمر مألوف للأشخاص العاديين في قيامهم بالمهام اليومية. دعوني أصوّر ذلك. اصطدم جونز في أثناء عودته من حفلٍ شَرِب فيه كحوليات أكثر من المعتاد، وفي

(1) L. Paul, *The Annihilation of Man* (1944), p. 147.

سيارة كانت مكابحها معطلة وكانت الرؤية مشوشة = بروبنسون الذي كان يعبر الطريق ليشتري السجائر. وبعد انقضاء الفوضىٰ، تقابلنا في قسم الشرطة المحلي للتحقيق في أسباب الواقعة؛ هل وقع الحادث لأن السائق كان مخمورًا، وساعتها تتم ملاحقته جنائيًا؟ أم أنه كان نتيجة تعطل المكابح وفي هذه الحالة سيتم توجيه أصابع الاتهام إلىٰ مرأب السيارات الذي قام بفحص السيارة وإصلاحها قبل أسبوع واحد فقط؟ أم أنه وقع نتيجة الطريق المظلم، وفي هذه الحالة سيتوجب وقتها تدخل إدارة الطرق لتولي اهتمامًا أكبر بالحادث. وبينما نحن نناقش هذه المسألة، اقتحم الغرفة رجلان -لن أحاول تعريفهما- وبدآ يقولان بطلاقة بالغة وقوة إقناعٍ إنه إن لم تنفد السجائر من روبنسون لما كان عليه أن يغادر المنزل لشراء علبةٍ أخرىٰ، ولما كان عليه عبور الشارع للجهة المقابلة ولم يكن حينها ليلقىٰ حتفه، وإن رغبة روبنسون في تدخين السجائر هي سبب موته. وإن أي تحقيق يغفل هذا الجانب ويهمله هو مضيعة للوقت، وإن أي استنتاج قائم عليه لا جدوىٰ منه. حسنًا؛ ماذا سنفعل معهما؟ وكيف يكون رد فعلنا في هذا الموقف؟ سنقوم مع أول فرصة لإيقاف هذا الفيض البلاغي بتوجيه الزائرين للباب بلطف وحزم ونبلغ الحراس ألا يسمحوا لهما بالدخول مرة أخرىٰ، ثم نستكمل عملنا. لكن ما هي إجابتنا علىٰ هؤلاء المقاطعين؟ لقد قُتل روبنسون لأنه كان مدخنًا. فكل ما يذكره مؤيدو دور الصدفة في التاريخ حقيقي ومنطقي، وله المنطق القاسي نفسه الموجود في **أليس في بلاد العجائب، وعبر المرآة**. لكن بينما لا أخضع لأحدٍ في إعجابي بهذه الأمثلة الناضجة من إنتاج أكسفورد، أفضل إبقاء أنماط المنطق المختلفة الخاصة بي منعزلًا. فإن نمط تشارلز دودجسون ليس نمط التاريخ.

فالتاريخ إذن هو عملية انتقاء وفقًا للأهمية التاريخية. وبعبارة تالكوت بارسونز، فإن «التاريخ نسق انتقائي» ليس فقط للتوجهات المعرفية نحو الواقع، بل التوجهات السببية أيضًا. فكما ينتقي المؤرخ الوقائع المهمة لهدفه من محيط الوقائع اللانهائي، فإنه ينتزع كذلك المهم تاريخيًا من بين العدد الوفير من السلاسل السببية. ومعيار الأهمية التاريخية يتمثل في قدرته علىٰ التناسب مع نمط تفسيره وتأويله العقلاني. ويجب رفض أي سلسلة سببية أخرىٰ باعتبارها عرضية،

لا لأن الصلة بين السبب والنتيجة مختلفة؛ بل لأن التسلسل نفسه لا صلة له بتأويله، ولا يمكن للمؤرخ الاستفادة منها بأي شكل؛ إذ إنها غير قابلة للتأويل العقلاني، وليس لها معنىٰ للماضي أو الحاضر. فصحيح أن أنف كليوباترا أو نقرس بايزيد أو عضة قرد أليكساندر أو موت لينين أو تدخين روبنسون للسجائر، كلها أحداث لها نتائج. لكن لا يمكننا خلق قاعدة عامة تقضي بأن الجنرالات يُهزمون نتيجة افتتانهم بجمال الملكات، أو أن اندلاع الحروب ينتج عن احتفاظ الملوك بالقرود المدللة، أو أن حوادث السير تقع بسبب تدخين السجائر. وعلىٰ الجانب الآخر، إذا أخبرت أحدهم أن روبنسون مات بسبب السائق المخمور أو بسبب المكابح المعطلة أو لوجود زاوية مظلمة في الطريق، سيبدو تفسيرًا منطقيًا ومعقولًا إلىٰ حد كبير. وإن قدمت له كل الاختيارات، سيختار هذه الأسباب بدلًا من رغبة روبنسون في السجائر باعتبارها السبب «الحقيقي» للوفاة. وبالمثل، إذا قمت بإخبار طالب التاريخ أن المصاعب التي واجهها الاتحاد السوفيتي عام (١٩٢٠م) نتجت عن مناقشات حول معدل التصنيع أو عن أفضل الوسائل التي من الممكن إقناع المزارعين بها لإعادة زراعة المحاصيل لإطعام المدن أو أنها ترجع إلىٰ الطموح الشخصي للزعماء المتنافسين، سينظر إلىٰ هذه الأسباب باعتبارها أسبابًا عقلانية ومهمةً تاريخية تصدق علىٰ مواقف تاريخية أخرىٰ، وأنها أسباب «حقيقية» لما حدث وليس حادثة موت لينين المبكر. وربما إذا تم إعطاؤه الفرصة ليدون تأملاته عن هذه الأشياء، فإنه سيتذكر مقولة هيجل المشهورة في مقدمة كتابه **فلسفة الحق** والتي يُساء فهمها غالبًا: «**كل معقول واقعي، وكل واقعي معقول**».

دعونا نرجع للحظة إلىٰ أسباب وفاة روبنسون. ليس لدينا أي صعوبة في إدراك أن بعض هذه الأسباب كان منطقيًا وحقيقيًا، وأن البعض الآخر عرضي ولا يمت للموضوع بصلة. ولكن علىٰ أي معايير استندنا لهذا التفريق؟ إن القدرة علىٰ الاستدلال تتم ممارستها لغاية ما، والمثقفون يستدلون من أجل المرح، أو يظنون أنهم يستدلون. ولكن بشكل عام، يستدل الناس من أجل غاية، وعندما نفرّق بين بعض التفسيرات باعتبار أنها معقولة والبعض الآخر بأنها غير معقولة،

نقوم بالتمييز بين تفسيرات لها غاية، وأخرىٰ من دون غاية. وفي الحالة التي ننظر فيها، فمن المنطقي أن نفترض أن الحدَّ من شرب السائقين للخمور أو وجود رقابة أكثر علىٰ الفحص الشامل علىٰ المكابح أو تحسين الطرق يمكن أن يقلل من عدد ضحايا حوادث الطرق، لكن من غير المنطقي افتراض أن منع تدخين السجائر يمكن أن يقلل من عدد ضحايا حوادث الطرق. هذه هي المعايير التي نعتمدها، وهي المعايير نفسها التي نستخدمها في تعاملنا مع الأسباب التاريخية، وبها نميز بين الأسباب العقلانية وتلك العَرَضية. فالأولىٰ، بما أنها يمكنها الانطباق علىٰ بلدان وفترات وشروط أخرىٰ، تقودنا إلىٰ تعميمات مفيدة، ودروس وعِبَر يمكن استخلاصها منها، وتحقق غاية توسيع فهمنا وتعميقه[١]؛ أما الأسباب العرضية فلا يمكن تعميمها؛ إذ إنها متفردة بكل ما تعنيه الكلمة، ولا تقدم أي عبر يمكن الاستفادة منها ولا تؤدي إلىٰ أي استنتاجات. ولكن هنا، يجب أن أوضح نقطة أخرىٰ تتعلق بمفهوم الغاية التي تعد مفتاح فهمنا للسببية في التاريخ، وهي أن هذا المفهوم يتضمن أحكامًا قيمية بالضرورة. فالتأويل التاريخي -كما رأينا في المحاضرة السابقة- مرتبط دومًا بالأحكام القيمية، والسببية مرتبطة بالتأويل التاريخي. وبتعبير ماينكه -ماينكه العشرينيات العظيم- «يستحيل البحث عن الأسباب في التاريخ دون الرجوع إلىٰ القيم ... ويكمن البحث عن القيم بشكل مباشر أو غير مباشر وراء البحث عن الأسباب»[٢]، مما يذكرنا بما قلته سابقًا عن الوظيفة المزدوجة والتبادلية للتاريخ، أي إنه يحسّن فهمنا للماضي في ضوء الحاضر وفهم الحاضر في ضوء الماضي. وكل شيء لا يساهم في تحقيق هذا الهدف المزدوج -كغرام أنطونيوس بأنف كليوباترا- يعتبره المؤرخ ميتًا وعقيمًا.

---

(١) يتعثر الأستاذ بوبر للحظة في هذه النقطة، إلا أنه لا يراها. فبعد افتراض وجود «تعددية للتأويلات المؤسسة علىٰ المستوىٰ نفسه من الإيحاء والتعسف» (أيًا كان ما تنطوي عليه هذه الكلمات)، أضاف بين قوسين أن «بعض هذه التأويلات يمكن تمييزها بناء على خصوبتها؛ وهي نقطة مهمة» *(The Poverty of Historicism, p. 151)*. إنها ليست نقطة مهمة، بل إنها النقطة الأهم، مما يثبت أن «التاريخانية» (ببعض معانيها) ليست فقيرةً في نهاية المطاف.

(2) Kausalitiiten und Werte in der Geschichte (1928), ,translated in F. Stem, *Varieties of History* (1957), pp. 268, 273.

والآن يجب أن أعترف بالخدعة الخسيسة التي لعبتها عليكم، على الرغم من أنكم ربما تكونون أكثر تساهلًا وتعتبرونها مجرد اختزال واختصار؛ إذ إنها لم تمثل لكم مانعًا عن الفهم، ومكنتني من الاختصار والتبسيط في مواضع عدة. لقد قمت حتى الآن باستخدام الجملة المشهورة «الماضي والحاضر». ولكن كما نعلم جميعًا، فإن الحاضر أكثر من مجرد وجود نظري باعتباره خطًا وهميًا فاصلًا بين الماضي والمستقبل. وفي حديثي عن الحاضر قمت بإقحام بعد زمني آخر. وأظن أنه من السهل الإشارة إلى أن الاهتمام بالماضي والاهتمام بالمستقبل أمران مترابطان؛ إذ إنهما يمثلان جزأين من فترة زمنية واحدة. والخط الفاصل بين العصور ما قبل التاريخية وبين تلك التاريخية يعبره الناس ويتم تجاوزه عندما يتوقف الناس عن العيش في الحاضر فقط، وينشأ لديهم اهتمامٌ واعٍ بماضيهم ومستقبلهم. يبدأ التأريخ بتوريث التقاليد التي تعني نقل عادات الماضي ودروسه إلى المستقبل، ويتم حفظ سجلات الماضي لأجل نفع الأجيال القادمة. فقد كتب المؤرخ الهولندي هويزنجا أن «التفكير التاريخي دائمًا له غاية»[1]، وكتب السير تشارلز سنو مؤخرًا عن رذرفورد أنه «كسائر العلماء . . . يجري المستقبل في عروقه، دون التفكير غالبًا فيما يعنيه المستقبل بالضبط»[2]، وأظن أن المؤرخين الجيدين يجري المستقبل في عروقهم، أدركوا ذلك أو لا. فإلى جانب سؤال «لماذا؟»، يسأل المؤرخ سؤال «إلى أين؟».

(1) J. Huizinga, translated in *Varieties of History*, ed. F. Stern (1957), p. 293.

(2) The Baldwin Age, ed. John Raymond (1960). p. 246.

التاريخ باعتباره تقدمًا

دعوني أبدأ باقتباس فقرة من المحاضرة الافتتاحية التي ألقاها البروفيسور بويك عند حصوله علىٰ منصب الأستاذ الملكي في التاريخ الحديث في جامعة أكسفورد منذ ثلاثين عامًا:

«إن التوق إلىٰ تفسير التاريخ عميقُ الجذور إلىٰ درجة أننا سننساق إما إلىٰ الباطنية وإما الكلبية، إن لم يكن لدينا نظرة بناءة للماضي»[١].

أظن أن «الباطنية» تشير إلىٰ تلك الرؤية التي ترىٰ أن معنىٰ التاريخ يكمن خارجه في علوم اللاهوت أو الأخرويات (الإسكاتولوجي)، كرؤية برديف أو نيبور أو توينبي[٢]. وتشير «الكلبية» إلىٰ تلك الرؤية التي تفترض أن التاريخ لا معنىٰ محدد له، أو أن هناك العديد من المعاني متساوية الصحة، أو أن معناه تحكمي نفرضه بأنفسنا، وقد اقتبسنا أمثلة عديدة عليها سابقًا. هاتان الرؤيتان هما تقريبًا الأكثر شيوعًا اليوم عن التاريخ، إلا أنني أرفضهما دون تردد. يتركنا ذلك مع العبارة الغريبة والملهمة في الوقت نفسه «نظرة بناءة للماضي»، ولأني لا أعرف ما الذي كان يقصده بالضبط الأستاذ بويك؛ سأحاول أن أقرأها بتأويلي الخاص.

لقد كانت حضارات اليونان والرومان الكلاسيكية غير تاريخية بالأساس، كحضارات آسيا القديمة. وكما رأينا من قبل، لم يكن لهيرودوت -باعتباره أبًا للتاريخ- أبناء كُثُر، ولم يكن الكتّاب القدماء إجمالًا مهتمين بالمستقبل والماضي

---

(1) F. Powicke, *Modern Historians and the Study of History* (1955), p. 174.

(٢) «إن التاريخ يعبر إلىٰ اللاهوت»، كما أكد توينبي باختصار.

(Civilization on Trial, 1948, preface).

علىٰ حد سواء. فقد رأىٰ ثيوسيديدس أنه ليس هناك ما هو جدير بالذكر في العصور التي سبقت ما قام بوصفه من أحداث، وأنه من غير المرجح أن يكون هناك ما هو جدير بالذكر فيما بعد. واستدل ليوقريطس علىٰ عدم اكتراث الإنسان بالمستقبل من عدم اكتراثه بالماضي في قوله:

«تأمل كيف أنه لا تهمنا عصور الزمن الخالد السابقة علىٰ ولادتنا؛ إنها مرآة تبين لنا الطبيعةُ من خلالها المستقبلَ بعد موتنا»[١].

وكانت رؤىٰ الشعراء الحالمة بمستقبل أفضل تأخذ شكل التغني بعصر الماضي الذهبي، في نظرة دائرية شبّهت سيرورات التاريخ بسيرورات الطبيعة. وبذلك لم يتقدم التأريخ أبدًا؛ لأنه لم يكن هناك معنىً للماضي، كما لم يكن هناك معنىً للمستقبل. ولم يُلهم أحد أن يكسر هذا التصور الدائري للحظات إلا فرجيل في الإنياذة، والذي تحدث في قصيدته الرابعة عن الصورة الكلاسيكية بالعودة إلىٰ العصر الذهبي؛ فقد كان قوله «أعطيتكم إمبراطورية لا نهاية لها» فكرًا غير كلاسيكي علىٰ الإطلاق، مما جعل فرجيل يتم اعتباره شبه نبي مسيحي.

لقد كان اليهود أول من وضع عنصرًا جديدًا تمامًا من خلال وضعهم هدفًا يتحرك التاريخ تجاهه، أي النظرة الغائية للتاريخ، ثم جاء من بعدهم المسيحيون. وهكذا اكتسب التاريخ معنىً وغاية علىٰ حساب التخلي عن طابعه العلماني. ويمثل تحقيقُ غاية التاريخ نهايتَه تلقائيًا، ويصبح التاريخ عبارة عن نظرية في العدالة الإلهية. لقد كانت هذه هي نظرة القرون الوسطىٰ للتاريخ. استعاد عصر النهضة النظرة الكلاسيكية التي تتكون من عالم يتمحور حول الإنسان وسيادة العقل، لكن مع استبدال النظرة التشاؤمية للمستقبل بأخرىٰ متفائلة مستمدة من التراث اليهو مسيحي؛ وأصبح الزمن الذي كان معاديًا ومتآكلًا، مسالمًا وخلاقا، ويمكنك مقارنة عمل هوراس «أيقضي الزمن علىٰ كل حر؟ *Domnosa quid non imminuit dies?*» وعمل بيكون: «الحقيقة ابنة الزمن *Virtas temporis filia*». واستبقىٰ عقلانيو عصر التنوير -وهم أيضًا مؤسسو التأريخ الحديث- النظرة الغائية اليهو-مسيحية، لكن مع علمنة الغاية، وبذا تسنىٰ لهم استعادة الطابع العقلاني

---

(1) De Rerum Natura, iii, ll. 992-5.

للسيرورة التاريخية. لقد أصبح التاريخ تقدمًا تجاه أكمل وضع للإنسان علىٰ الأرض. ولم تحل طبيعة الموضوع الذي يدرسه جيبون -أعظم مؤرخي التنوير- من تسجيل ما أسماه «الاستنتاج السعيد بأن كل عصر في العالم أضاف وما زال يضيف إلىٰ الثروة الحقيقية للجنس البشري، وسعادته ومعرفته وربما قيمه»[١]. وبلغ الاعتقاد في التقدم ذروته عندما كان رخاء البريطانيين وسطوتهم واعتدادهم بالنفس في ذروته، وكان الكتّاب والمؤرخون البريطانيون من أشد مؤيدي هذا المذهب. إن هذه الظاهرة مألوفة للغاية ولا تحتاج إلىٰ تمثيل، وكل ما أحتاجه الآن هو اقتباس فقرة أو اثنتين لأبيِّن كيف أن الإيمان بالتقدم ما زال مسلَّمة تتحكم في تفكيرنا. أشار أكتون -في تقرير عام (١٨٩٦م) عن مشروع تاريخ كامبريدج الحديث والذي ذكرته سابقًا في المحاضرة الأولىٰ- إلىٰ التاريخ باعتباره «علمًا تقدميًا»، وفي مقدمة المجلد الأول كتب: «إننا مضطرون في حديثنا عن الفرض العلمي الذي يُكتب التاريخ وفقًا له إلىٰ اعتبار أن هناك تقدمًا في الشئون الإنسانية». وفي المجلد الأخير المنشور عام (١٩١٠م)، لم يخالج دامبييه -مشرف كليتي عندما كنت طالبًا- أيُّ شكٍ في أن «عصور المستقبل لن ترىٰ حدًا لنمو سيطرة الإنسان علىٰ موارد الطبيعة، ولاستغلالها بذكاء من أجل رخاء جنسه»[٢]. وفي ضوء ما أنا مُقدمٌ علىٰ قوله، يجب أن أعترف أن هذا هو الجو الذي تعلمت فيه، وأنه يمكنني أن أتفق بغير تحفظ مع كلمات برتراند راسل التالية والذي سبقني بنصف جيل: «لقد نشأتُ في فيض من التفاؤل الفيكتوري . . . وظل يلازمني شيء من الأمل الذي كان سهلًا حينئذ»[٣].

---

(1) Gibbon, *The Decline and Fall of the Roman Empire*, ch. xxxviii .

لقد كان سبب ذلك الاستطراد هو سقوط الإمبراطورية الغربية. وتساءل أحد النقاد في عدد ١٨ نوفمبر (١٩٦٠) من *The Times Literary Supplement* مُقتبسًا هذه الفقرة عن كون جيبون يعني ذلك حقًا. بالطبع عنىٰ ذلك؛ فالكاتب تسيطر عليه رؤية عصره أكثر من رؤية العصر الذي يكتب عنه، وهي حقيقة تتضح في حالة الناقد بشكل جيد، عندما حاول نقل شكوكية منتصف القرن العشرين الذي يعيش فيه إلىٰ كاتب من أواخر القرن الثامن عشر.

(2) Cambridge Modern History: Its Origin, Authorship, and Produetion (1907), p. 13; *Cambridge Modern History*, i (1902), p. 4; xii (1910), p. 791.

(3) B. Russell, *Portraits From Memory* (1956), p. 17.

وعندما كتب بيوري كتابه **فكرة التقدم** (The Idea Of Progress) عام (١٩٢٠م)، كان هناك جو كئيبٌ سائد؛ وألقىٰ اللوم ساعتها -كما كان شائعًا- علىٰ «المنظرين المنفصلين عن الواقع ممن أسسوا نظام الرعب القائم في روسيا»، إلا أنه ظل يعتبر أن التقدم هو «الفكرة المحرّكة للحضارة الغربية والمتحكمة فيها»[١]. ومذّاك فصاعدًا، اختفت هذه الملاحظة. ويقال إن نيكولاس الأول أصدر قرارًا بمنع استخدام كلمة «تقدم»، واتفق معه مؤخرًا فلاسفةُ ومؤرخو أوروبا الغربية بل والولايات المتحدة. لقد تم دحض فرضية التقدم، وأصبحت كلمة انحطاط الغرب منتشرة بحيث لم يعد وضعها بين قوسي اقتباس أمرًا ضروريًا؛ لكن ما الذي حدث بالفعل، بغض النظر عن كل هذا الضجيج؟ من الذي أسس تيار الرأي الجديد هذا؟ لقد كنت مندهشًا عندما شاهدت الملاحظة الوحيدة لبرتراند راسل التي رأيت فيها حسًا طبقيًا حادًا، عندما قال: «إن مقدار الحرية التي يعيشها العالم اليوم أقل في المجمل من التي كان يعيشها قبل مائة عام»[٢]. إنني لا أمتلك مقياسًا للحرية، ولا أعرف كيف أوازن بين حرية القلة وحرية الكثرة، لكن علىٰ أي مقياس لا يمكنني إلا أن أعتبر أن هذه العبارة باطلة بشكل كبير. وأشعر بميل أكثر إلىٰ إحدىٰ اللمحات الساحرة التي يتحفنا بها السيد أ. ج. ب. تايلور أحيانًا في جامعة أكسفورد. فقد كتب أن «كل هذا الحديث عن تدهور الحضارة وانهيارها إنما يعني حصرًا أن أساتذة الجامعة قد اعتادوا علىٰ وجود الخدم، والآن يقومون بأعمال الغسيل بأنفسهم»[٣]. بالطبع، ربما يكون قيام الأساتذة بالغسيل هو رمز تقدم لدىٰ الخدم القدامىٰ. وقد يبدو فقدان هيمنة البيض علىٰ أفريقيا والذي يزعج الموالين للإمبراطورية والجمهوريين من الأفريكان البيض في جنوب أفريقيا ومستثمري أسهم الذهب والنحاس؛ قد يبدو تقدمًا بالنسبة إلىٰ آخرين. ولا أرىٰ سببًا فيما يخص مسألة التقدم هذه لتفضيل حكم خمسينيات هذا القرن علىٰ حكم تسعينيات القرن الماضي، ولا حكم العالم

(1) J.B. Bury, *The Idea of Progress* (1920), pp. vii-viii.

(2) B. Russell, *Portraits From Memory* (1956), p. 124.

(3) The Observer 21 June 1959.

الناطق بالإنجليزية علىٰ حكم روسيا وآسيا وأفريقيا، ولا حكم مثقف الطبقة الوسطىٰ علىٰ حكم رجل الشارع الذي لم يَحْيَ هذه الحياة من قبل، وفقًا لرأي السيد ماكميلان. دعنا نؤجل الحكم علىٰ سؤال إن كنا نحيا في عصر تقدم أم انحطاط، ونختبر بشكل أعمق ما يتضمنه مفهوم التقدم والافتراضات التي تكمن وراءه ومدىٰ قوة هذه الافتراضات.

أود -**أولًا**- أن أوضح الخلط القائم بين التقدم والتطور. فقد تبنىٰ مفكرو التنوير رؤيتين متناقضتين في الظاهر. فقد سعوا إلىٰ الحفاظ علىٰ مكانة الإنسان في عالم الطبيعة، وساووا بين قوانين التاريخ وقوانين الطبيعة. وعلىٰ الجانب الآخر، آمنوا بفكرة التقدم. لكن علام استندوا في اعتبارهم أن الطبيعة تتقدم وترتقي بثبات نحو غاية ما؟ لقد تعامل هيجل مع هذه الصعوبة من خلال التمييز بحدة بين التاريخ التقدمي، وبين الطبيعة غير التقدمية. وبرزت الثورة الداروينية لتزيل كل مواطن الإحراج هذه بمساواتها بين التقدم والتطور؛ فقد اتضح أن الطبيعة -كالتاريخ- تتقدم. إلا أن ذلك أدىٰ إلىٰ سوء فهمٍ أشد من خلال الخلط بين الوراثة البيولوجية التي تمثل مصدر التطور، وبين الاكتساب الاجتماعي الذي يمثل مصدر التقدم في التاريخ. إن التمييز بينهما مألوفٌ وواضح؛ ضع مثلًا طفلًا أوروبيًا في أسرة صينية: سينمو الطفل ببشرة بيضاء لكن لغته ستكون الصينية. فالتصبغ وراثةٌ بيولوجية، واللغة اكتساب اجتماعي ينتقل عبر العقل الإنساني. ولا يقاس التطور من خلال التوريث إلا عبر الألفيات أو ملايين السنين؛ إذ إنه لم يحدث أي تغير بيولوجي مقيس للبشر منذ أول تدوين للتاريخ. لكن التقدم من خلال الاكتساب يمكن قياسه عبر أجيال. ويعتمد جوهر الإنسان باعتباره كائنًا عاقلًا علىٰ تنميته لقدراته الكامنة من خلال مراكمة خبرات الأجيال السابقة. فيقال إن الإنسان الحديث لا يمتلك مخًا أكبر ولا قدرات تفكير ذاتية أكثر مما كان لدىٰ أسلافه منذ خمسة آلاف عام، إلا أن فعالية تفكيره تضاعفت من خلال التعلم ودمج خبرات الأجيال المتداخلة في خبرته. فنقل الخصائص المكتسبة -الذي يرفضه علماء الأحياء- هو أساس التقدم الاجتماعي. فالتاريخ هو تقدمٌ من خلال نقل المهارات المكتسبة من جيلٍ إلىٰ آخر.

ثانيًا: يجب ألا نتصور أن التقدم له بداية أو نهاية محدودة، ولا ينبغي أن نفعل ذلك. فالاعتقاد الذي كان شائعًا منذ أقل من خمسين عامًا بأن الحضارة قد نشأت في وادي النيل في القرن الرابع قبل الميلاد ليس أكثر مصداقية اليوم من التأريخ الذي يرىٰ أن بداية خلق العالم كانت عام (٤٠٠٤) قبل الميلاد. فالحضارة -التي ربما نعتبرها نقطة انطلاقنا في فرضيتنا عن التقدم- ليست بالطبع اختراعًا، بل سيرورة تنمية بطيئة إلىٰ حد كبير، تتخللها طفرات مذهلة من وقت لآخر. فلا يجب إذن أن نورّط أنفسنا في السؤال عن بداية التقدم أو الحضارة. وأدىٰ افتراض أن هناك نهاية محدودة للتقدم إلىٰ سوء فهم أشد حدة. فقد أُدين هيجل بحق عندما اعتبر أن نهاية التقدم تكمن في الملكية البروسية، نتيجةً فيما يبدو لتأويل مُنهَك لرأيه في استحالة التنبؤ. إلا أن انحراف هيجل قد تجاوزه وتفوق عليه ذلك الفيكتوري رفيع الشأن توماس أرنولد من كلية راجبي -في محاضرته الافتتاحية بوصفه الأستاذ الملكي للتاريخ الحديث في أكسفورد عام (١٨٤١م)- عندما رأىٰ أنَّ التاريخ الحديث قد يكون هو آخر مراحل التاريخ البشري، وقال: «تحمل هذه الفترة من التاريخ إشارات لاكتمال الزمن، كما لو أنه ليس هناك تاريخ مستقبلي بعد ذلك»[1]. وكان تنبؤ ماركس بأن الثورة البروليتارية ستحقق الغاية النهائية بمجتمع لا طبقي أقل ضعفًا من الناحية المنطقية والأخلاقية. إلا أن افتراض وجود نهاية للتاريخ هو أمر له طابع إسكاتولوجي يلائم علماء اللاهوت أكثر مما يلائم المؤرخ، ويعود بنا إلىٰ أغلوطة وجود غاية خارجة عن التاريخ. لا شك في أن فكرة نهاية التاريخ لها جاذبية لا يمكن للعقل البشري مقاومتها، وأن رؤية أكتون بأن التاريخ هو تقدمٌ لا ينتهي نحو الحرية تبدو فاترةً وغامضة. لكن إذا أراد المؤرخ الحفاظ علىٰ مسلمة التقدم الخاصة به، فعليه حينئذ أن يكون علىٰ استعداد لأن يتعامل معه [أي التقدم] باعتباره سيرورةً تحدد مطالبُ كل فترة تاريخية واشتراطاتُها محتواها. وهذا ما عناه أكتون عندما قال إن التأريخ ليس مجرد تسجيلٍ للتقدم، بل هو «علم تقدمي»، أو إن شئت: إن التاريخ والتأريخ تقدميان. ولنستدعِ وصف أكتون لتقدم الحرية في التاريخ:

---

(1) T. Arnold, *An Inaugural Lecture on the Study of Modern History* (1841), p. 38.

«لقد تم -من خلال تغير سريع لكن بتقدم بطيء عبر أربعمائة عام- حفظ الحرية وتأمينها وتوسيعها وفي النهاية فهمها؛ وذلك من خلال الجهود المشتركة للضعفاء من أجل المقاومة الإجبارية لحكم القهر والفساد المستمر»[١].

لقد تصور أكتون التاريخ باعتباره تقدمًا نحو الحرية والتأريخ باعتباره تقدمًا نحو فهم الحرية؛ إذ تتقدم العمليتان جنبًا إلىٰ جنب[٢]. ولاحظ الفيلسوف برادلي -في عصر كانت أشكال التمثيل المقتبسة من التطور منتشرة- أنه «بالنسبة إلىٰ الإيمان الديني، كان الذي قد تبلور بالفعل هو نهاية التطور نفسه»[٣]، أما بالنسبة إلىٰ المؤرخ، فنهاية التقدم لم تتبلور بعد، وما زال هناك شيء بعيد جدًا، ولا تظهر الإشارات التي تدلنا عليه إلا عندما نتقدم في مسيرتنا نحوه. لا يقلل ذلك من أهمية هذه الإشارات، فالبوصلة أداة مهمة ولا يمكن الاستغناء عنها في الحقيقة، إلا أنها ليست خريطةً للطريق. ومحتوىٰ التاريخ لا يمكن إدراكه إلا بمعايشته.

نقطتي **الثالثة** هي أنه لا يوجد إنسان عاقل يؤمن بوجود تقدم يسير في خط مستقيم لا ينكسر أبدًا بلا انحراف أو انتكاس، بحيث إن أعنف الانتكاسات لا تعني بالضرورة بطلان الاعتقاد. هناك بالطبع بعض فترات انحسار إلىٰ جانب فترات التقدم. وعلاوة علىٰ ذلك، سيكون من التهور افتراض أن التقدم سيُستأنف بعد فترة التراجع من النقطة نفسها التي توقف عندها، أو علىٰ الخط نفسه. فتقسيمات هيجل أو ماركس للحضارات الأربع أو الثلاث -أو تقسيمات توينبي للإحدىٰ وعشرين حضارة، أو نظرية دورة حياة الحضارات عندما تمر بمراحل النشأة والانحطاط والسقوط- لا تعني أي شيء في ذاتها، بل إنها مجرد أعراض للحقيقة الثابتة التي تقضي بأن دفع حضارةٍ إلىٰ الأمام يتوقف في مكان ما ويُستأنف بعد فترة في مكان آخر؛ ولذلك من المؤكد أن أي تقدمٍ ملحوظ في

---

(1) Acton, *Lectures on Modem History* (1906), p. 51.

(2) K. Mannheim, Ideology and Utopia (Engl. Transl., 1936), p. 236.

يربط مانهايم أيضًا بين «إرادة الإنسان تشكيل التاريخ» وبين «قدرته علىٰ فهمه».

(3) F. H. Bradley, Ethical Studies (1876), p.293

التاريخ هو تقدم متقطع زمانيًا ومكانيًا. وإذا كنت ممن يحبون صياغة القوانين التاريخية، لكان أحد هذه القوانين هو أن الجماعة -سمها إن شئت طبقةً أو أمة أو قارة أو حضارة أو غير ذلك- التي تلعب الدور الرئيس في تقدم حضارة ما في فترة من الفترات من غير المحتمل أن تلعب الدور نفسه في الفترة التالية؛ إذ إنها تكون مشبعةً بعمقٍ بتقاليد الفترة السابقة واهتماماتها وأفكارها، مما يجعلها غير قادرة علىٰ التكيف مع مطلب الفترة التالية واشتراطاتها[١]. وبالتالي، من الممكن جدًا أن يكون ما تبدو لجماعة ما باعتبارها فترة انحطاط ستبدو لأخرىٰ مولد تقدمٍ جديد. فالتقدم لا يعني -ولا يمكنه أن يعني- تقدمًا متساويًا ومتزامنًا للجميع. ومن المدهش أن معظم نقاد الانحطاط المشككين ممن لا يرون أي معنىٰ للتاريخ ويفترضون أن التقدم قد انتهىٰ، ينتمون إلىٰ هذا الجزء من العالم وإلىٰ تلك الطبقة الاجتماعية التي لعبت دورًا قياديًا ومهمًا في تقدم الحضارة لأجيالٍ عدة. ولا فائدة من إخبارهم بأن الدور الذي قامت به جماعتهم في الماضي سينتقل الآن إلىٰ غيرهم، وبالطبع لن يكون التاريخ الذي قام بخداعهم هذه الخدعة الحقيرة سيرورةً عقلانية أو ذات معنىٰ. لكننا إن أردنا الاحتفاظ بفرضية التقدم، فيجب علينا أن نتقبل شرط الخط المكسور.

وأخيرًا، نأتي علىٰ السؤال الخاص بالمحتوىٰ الجوهري للتقدم فيما يخص الفعل التاريخي. إن من يكافح مثلًا من أجل منح الحقوق المدنية للجميع، أو إصلاح الإجراءات العقابية، أو القضاء علىٰ التفاوتات العنصرية والمادية، هم فقط يسعون بشكلٍ واعٍ لتحقيق هذه الغايات، ولا يسعون بوعيٍ نحو «التقدم» أو تحقيق «قانون» أو «فرضية» أو تقدم تاريخي معين. والمؤرخ هو من يقوم بتطبيق فرضه الخاص بالتقدم علىٰ أفعالهم، ويؤولها باعتبارها تقدمًا. إلا أن ذلك لا يعني إبطال مفهوم التقدم. وأسعد بأن أرىٰ نفسي متفقًا في هذه النقطة مع

---

(١) انظر لتحليل موقفٍ كهذا:

R. S. Lynd, *Knowledge for What?*)N.Y., (1939, p. :88

«كثيرًا ما يتوجه كبار السن في ثقافتنا نحو الماضي، وقت حيويتهم وقوتهم، ويقاومون المستقبل باعتباره تهديدًا لهم. وبالتالي، من المفهوم أن يهيمن علىٰ ثقافة كاملة في مرحلة متقدمة من التفكك وخسارة القوة النسبية توجهٌ نحو عصر ذهبي مفقود، بينما تكون الحياة راكدة في الحاضر».

السير إشعيا برلين أن «التقدم والتراجع -مهما أسيء استخدامهما- ليسا مفهومين فارغين»[١]. فمن الافتراضات السابقة للتاريخ أن الإنسان قادر علىٰ الانتفاع من تجارب أسلافه (لا يعني ذلك أنه سينتفع بالضرورة)، وأن التقدم في التاريخ -علىٰ عكس التطور في الطبيعة- يعتمد علىٰ نقل الأصول المكتسبة. تتضمن هذه الأصول مميزات مادية، وقدرة المرء علىٰ السيطرة علىٰ بيئته وتحويلها والانتفاع منها. وفي الواقع، فإن العاملين مرتبطان بشدة، ويتفاعلان مع بعضهما البعض. فماركس يرىٰ أن العمل الإنساني هو أساس البناء كله؛ تبدو هذه المعادلة مقبولة إذا فُهم «العمل» بمعنىٰ أوسع. فمجرد مراكمة الموارد لن يجدي إلا إذا جاء معها سيطرة أكبر للإنسان علىٰ البيئة بمفهومها الواسع، وليس فقط مجرد معرفة وخبرة تقنية واجتماعية. وأظن أن القليلين فقط اليوم سيشككون في التقدم الذي تشهده مراكمة الموارد المادية والمعرفة العلمية والسيطرة علىٰ البيئة بالمعنىٰ التقني. لكن ما يتم التشكيك فيه هو إمكانية وجود أي تقدم حدث في القرن العشرين في تنظيم المجتمع وفي سيطرتنا علىٰ بيئتنا الاجتماعية الوطنية والدولية، وإمكانية أن يكون ما حدث هو انتكاسًا ملحوظًا. ألم يتباطأ تطور الإنسان بقوةٍ باعتباره كائنًا اجتماعيًا وراء تقدم التقنية؟

إنَّ الأعراض التي تسبب هذا السؤال واضحةٌ جلية، إلا أنني أظن أنه قد تم عرضها بشكل خاطئ. لقد مرَّ التاريخ بالكثير من المنعطفات التي انتقلت فيها القيادة والمبادرة من جماعةٍ إلىٰ أخرىٰ، ومن جزء من العالم إلىٰ جزءٍ آخر؛ وتمثل فترة نشأة الدولة الحديثة وانتقال مركز القوة من البحر المتوسط إلىٰ أوروبا الغربية، وكذلك عصر الثورة الفرنسية، أمثلةً حديثةً واضحةً علىٰ هذا الأمر. تصاحب هذه الفترات دائمًا اضطرابات عنيفة ونزاعات علىٰ السلطة؛ فتضعف السلطات القديمة وتختفي المعالم القديمة، ومن بين صدام الطموحات والاحتجاجات ينشأ النظام الجديد. وما أشير إليه أننا نمر الآن بفترة مشابهة، ويبدو لي ببساطة أن القول إن فهمنا لمشكلات التنظيم الاجتماعي أو نوايانا الحسنة لتنظيم المجتمع علىٰ ضوء هذا الفهم قد انتكس، هو قولٌ غير صحيح؛

(1) Foreign Affairs, xxviii, No.) 3June (1950, p. 382.

وسأجازف بالقول إنه ازداد بشكل كبير. فالأمر ليس أن قدراتنا قد تلاشت أو خصالنا الأخلاقية قد انحطت، بل إن تلك الفترة التي نعيشها وتسودها الصراعات والنزاعات نتيجة تغير توازن القوىٰ بين القارات والأمم والطبقات زادت من الضغط علىٰ هذه القدرات والخصال بشكل ضخم، وحدّت من فعاليتها في تحقيق أي إنجاز إيجابي. وبينما لا أود أن أقلل من قوة التحدي الذي صوِّب في الخمسين عامًا الماضية إلىٰ الاعتقاد في التقدم في العالم الغربي، ما زلت مصرًّا علىٰ عدم اقتناعي بأن التقدم في التاريخ قد بلغ غايته، ولكن إن ألحت عليّ أكثر من ذلك فيما يخص مضمون التقدم، فأظن أنني سأجيب بالتالي: إن تصور وجود غاية نهائية ومحددة بوضوح لتقدم التاريخ -الذي افترضه مفكرو القرن التاسع عشر مرارًا- أثبت أنه تصورٌ عقيم وغير قابل للتطبيق. فالاعتقاد بالتقدم لا يعني الاعتقاد في سيرورة آلية أو حتمية، بل يعني اعتقادًا في النمو التقدمي للقدرات الإنسانية. والتقدم هو اصطلاح مجرد، وتنشأ الغايات المحددة التي يلاحقها الإنسان من وقت لآخر من مجرىٰ التاريخ، وليس من أي مصدر خارجه. وإنني أعترف بعدم إيماني بكمال الإنسان أو بإمكانية وجود جنة مستقبلية علىٰ الأرض. وإلىٰ هذ الحد يمكنني الاتفاق مع علماء اللاهوت والباطنيين ممن يؤكدون أن الكمال لا يمكن إدراكه في التاريخ، وسأقنع بإمكانية التقدم غير المحدود -أو غير الخاضع لأي حدود نعرفها أو يمكننا تصورها- نحو غايات لا يمكن تحديدها إلا في أثناء تقدمنا نحوها، ولا يمكن إثبات صحتها إلا عند تحقيقها. ولا أدري أيضًا كيف يمكن لمجتمع أن يعيش بغير تصور مماثل عن التقدم. فكل مجتمع متحضر يفرض علىٰ الجيل الحالي تقديم بعض التضحيات لأجل الأجيال القادمة. ويعد تبرير هذه التضحيات بأنها واجبة للوصول إلىٰ عالم أفضل في المستقبل المقابلَ العلماني لتبريرها باسم غاية إلهية ما. وبتعبير بيوري: «إن مبدأ الواجب تجاه الأجيال القادمة هو لازمة مباشرة لفكرة التقدم»[1]، وربما لا يتطلب هذا الواجب تبريرًا، وإن فعل فلا أملك أي طريقةٍ أخرىٰ للتبرير.

(1) J. B. Bury, *The Idea of Progress* (1920), p. ix.

يقودني ذلك إلىٰ المأزق الشهير الذي يخص الموضوعية في التاريخ. إن الكلمة نفسها مضللة وتثير الشكوك. لقد جادلت بالفعل في محاضرة سابقة بأن العلوم الاجتماعية -بما فيها التاريخ- لا يمكنها أن تتوافق مع نظرية معرفية تفصل بين الذات والموضوع، وتفرض انفصالًا تامًا بين المراقِب والشيء المراقَب. فنحن بحاجة إلىٰ نموذج جديد يقدّر عملية اتصالهما وتفاعلهما المعقدة. إن الوقائع التاريخية لا يمكنها أن تكون موضوعية خالصة؛ إذ إنها تصبح وقائعَ تاريخية فقط وفقًا للأهمية التي يسبغها عليها المؤرخ. والموضوعية في التاريخ -إن أصررنا علىٰ استعمال المصطلح المعتاد- لا يمكن أن تكون موضوعية الوقائع بل موضوعية العلاقات فقط، أي العلاقة التي تجمع بين الواقعة والتأول وبين الماضي والحاضر والمستقبل. لست مضطرًا الآن للعودة إلىٰ الأسباب التي دفعتني إلىٰ رفض محاولة الحكم علىٰ الأحداث التاريخية من خلال إقامة معيار مطلق خارج التاريخ ومستقل عنه باعتبارها محاولة لا تاريخية. إلا أن مفهوم الحقيقة المطلقة لا يناسب عالم التاريخ، أو كما أظن عالم العلوم. فالعبارات التاريخية الأشد بساطة هي فقط التي يمكن الحكم عليها بالصحة المطلقة أو البطلان المطلق، أما في المستويات الأكثر تعقدًا، فسيستنكر المؤرخ مثلًا حكم أحد سابقيه باعتباره غيرَ مناسبٍ أو متحيزًا أو مضللًا أو قائمًا علىٰ وجهة نظر اتضح أنها بالية أو غير ذات صلة نتيجة أدلة جديدة، لكن لن يقول إنه باطل مطلقًا. فالقول بأن الثورة الروسية كانت نتيجة لغباء نقولا الثاني أو لعبقرية لينين، غير ملائمين كليهما إلىٰ حد التضليل. لكن لا يمكن الحكم عليهما بالبطلان المطلق، والمؤرخ لا يتعامل مع مسائل مطلقة من هذا النوع.

دعنا نعد ثانية إلىٰ حالة موت روبنسون المؤسفة. لا تعتمد موضوعية بحثنا في هذا الحادث علىٰ حصولنا علىٰ الوقائع الصحيحة -إذ لم يكن ثمة خلاف حول ذلك- بل علىٰ التمييز بين الوقائع الحقيقية والمهمة التي تهمنا، والوقائع العرضية التي يمكننا تجاهلها. اتضح لنا أنه من السهل إقامة هذه التفرقة؛ لأن معيار اختبار الأهمية -أو أساس موضوعيتنا- كان واضحًا، ومكوّنًا من صلتها الوثيقة بالغاية التي ننشدها، أي الحد من حالات الموت علىٰ الطرق. لكن المؤرخ أقل حظًا من المحقق الذي يضع نصب عينيه الغاية البسيطة والمحدودة

بالحد من الخسائر المرورية. فالمؤرخ أيضًا في مهمة التأويل يحتاج إلىٰ معيار خاصٍ به للأهمية -والذي يمثل معياره للموضوعية أيضًا- من أجل التمييز بين المهم والعرضي، ولا يمكنه العثور عليه إلا من خلال علاقته بالغاية النهائية. إلا أن هذه الغاية هي غاية متطورة؛ إذ إن التأويل المتطور للماضي هو أهم وظائف التاريخ. والافتراض التقليدي الذي يقضي بأن التغير يجب تفسيره دائمًا من خلال شيء ثابت وغير قابل للتغير هو أمرٌ مناقض لخبرة المؤرخ. فيقول الأستاذ بترفيلد -ربما ليحتفظ لنفسه ضمنيًا بمجال لا يجب أن يتبعه المؤرخون فيه: «التغير هو المطلق الوحيد بالنسبة إلىٰ المؤرخ»[1]. فالمطلق في التاريخ ليس شيئًا في الماضي ننطلق منه، ولا شيئًا في الحاضر؛ إذ إن التفكير الحاضر نسبي بالضرورة. إنه شيء غير مكتمل بعدُ، وما زال في حالة صيرورة؛ هو شيء في المستقبل نسير نحوه ويتشكل فقط كلما خطونا تجاهه أكثر، ويتشكل في ضوئه تدريجيًا تأويلنا للماضي كلما تقدمنا نحوه. هذه هي الحقيقة العلمانية الكامنة خلف الأسطورة الدينية التي تقضي بأن معنىٰ التاريخ سينكشف يوم القيامة. ومعيارنا ليس مطلقًا بالمعنىٰ الثابت لشيء لا يتغير بالأمس واليوم وغدًا؛ فمطلق من هذا النوع لا يتوافق مع طبيعة التاريخ، لكنه مطلق فيما يخص تفسيرنا للماضي. فهو يرفض النظرة النسبية التي تقضي بأن كل التفسيرات سواءٌ، أو أن كل تفسير يصح في زمنه ومكانه اللذين ظهر فيهما، ويمنحنا الكيفية التي نختبر بها تفسيرنا للماضي. إن هذا الإدراك لوجود اتجاه في التاريخ هو وحده الذي يمكننا من ترتيب أحداث الماضي وتفسيرها -مهمة المؤرخ-، ومن تحرير الطاقات الإنسانية وتنظيمها في الحاضر أملًا في المستقبل -مهمة رجل الدولة ورجل

---

(1) H. Butterfield, *The Whig Interpretation of History* (1931). p. . 58

قارن ذلك مع العبارة الأكثر تبلورًا لدىٰ فون ماريتان في:

The Sociology of the Renaissance (Engl. Transl., 1945), p. i:

«إن العطالة والحركة، الإستاتيكي والدينميكي، هي فئات أساسية تُبدأ بها أي مقاربة سوسيولوجية للتاريخ . . . والتاريخ لا يعرف العطالة إلا بمعنىٰ نسبي: والسؤال الحسم هنا هو أي الاثنين -العطالة والتغير- هو المهيمن. إن التغير هو العنصر الموضوعي والمطلق، والعطالة هي العنصر الذاتي والنسبي».

الاقتصاد والمصلح الاجتماعي. إلا أن السيرورة نفسها تظل تقدمية وديناميكية؛ إذ يخضع إدراكنا للاتجاه وتفسيرنا للماضي لتعديل وتطور مستمرين كلما تحركنا.

لقد كسا هيجل مطلقه ثوبًا باطنيًا وأسماه روح العالم، وارتكب خطأ جسيمًا بجعل نهاية مجرىٰ التاريخ في الحاضر بدلًا من المستقبل. فقد أدرك وجود سيرورة تطور مستمرة في الماضي، لكنه أنكر إمكانها بتناقض في المستقبل. ولقد رأىٰ أولئك الذين تأملوا طبيعة التاريخ بعمق بعد هيجل أنه مركّب الماضي والمستقبل. كان لدىٰ توكفيل -الذي لم يحرر نفسه كليةً من الاصطلاح اللاهوتي الذي كان سائدًا في عصره، وأعطىٰ محتوىٰ ضيقًا للغاية لمطلقه- جوهر هذه المسألة. فقد تحدث عن تطور المساواة باعتبارها ظاهرةً عالمية ودائمة فقال:

«إذا تمكن أهل عصرنا من رؤية التطور التدريجي والتقدمي للمساواة باعتباره ماضي تاريخهم ومستقبله في الوقت نفسه، لتيسر لهذا الاكتشاف وحده أن يسبغ علىٰ هذا التطور الطابعَ المقدس لإرادة ربهم وسيدهم»[١].

ويمكن تدوين فصل مهم في التاريخ عن هذا الموضوع غير المكتمل. فماركس -الذي شارك هيجل جانبًا من تحريمه النظر إلىٰ المستقبل، واهتم فقط بمد جذور تعاليمه في التاريخ الماضي بشكل صارم- أجبرته طبيعة موضوعه أن يعرض مطلقه عن المجتمع اللاطبقي في المستقبل. ووصف بيوري فكرة التقدم -بشكل أكثر خطورة وإن كان يرمي بوضوح إلىٰ الغاية نفسها- بأنها «نظرية تتضمن مركبًا من الماضي ونبوءةً بالمستقبل»[٢]. ويقول ناميه في عبارة محيرة عن عمد ثم يقوم بتوضيحها من خلال محصوله الجيد من الأمثلة: «إن المؤرخين يتخيلون الماضي ويتذكرون المستقبل»[٣]. إن المستقبل وحده يمكن أن يمدنا بمفتاح تفسير الماضي، وبهذا المعنىٰ فقط يمكننا الحديث عن موضوعية مطلقة في التاريخ. ومبرر التاريخ وتفسيره في وقت واحد هو أن الماضي يسلط الضوء علىٰ المستقبل، وفي الوقت نفسه يسلط المستقبلُ الضوء علىٰ الماضي.

---

(1) De Tocqueville, Preface to *Democraey in America*

(2) J.B. Bury, *The Idea of Progress* (1920), p. 5.

(3) L B. Namier, *Conflicts* (1942), p. 70.

ما الذي نعنيه إذن عندما نثني علىٰ مؤرخ لموضوعيته، أو نتحدث عن مؤرخ باعتباره أكثر موضوعية من غيره؟ من الواضح أن الأمر لا يتعلق بمجرد أنه اختار وقائعه بشكل صحيح، بل بأنه اختار الوقائع الصحيحة، أو بعبارة أخرىٰ طبّق المعيار الصحيح للأهمية. وعندما نصف مؤرخًا بأنه موضوعي، فإننا -فيما أرىٰ- نعني شيئين:

أولًا: أن لديه القدرة علىٰ التسامي فوق الرؤية المحدودة لموقفه في المجتمع والتاريخ؛ قدرة سبق وأن وضحتها في محاضرة سابقة تعتمد في جزء منها علىٰ قدرته علىٰ إدراك مدىٰ انغماسه في هذا الموقف، أي أن يدرك -إن جاز التعبير- استحالة الموضوعية الكاملة.

ثانيًا: أن لديه القدرة علىٰ عرض رؤيته في المستقبل بطريقة تعطيه بصيرةً أكثر عمقًا وبقاءً في الماضي من أولئك المؤرخين الذين ترتبط نظرتهم بموقفهم المباشر. فلا أحد من المؤرخين سيكرر ثقة أكتون في إمكانية «التاريخ النهائي»، إلا أن بعض المؤرخين يكتبون تاريخًا أكثر بقاءً ويتسم بطابع موضوعي ونهائي أكثر من غيرهم. وهؤلاء هم من يملكون ما يمكنني تسميته بالرؤية طويلة المدىٰ للماضي والمستقبل. فمؤرخ الماضي يمكنه فقط الاقتراب من الموضوعية عندما يقترب من فهم المستقبل.

وبالتالي، كان ينبغي عندما تحدثت عن التاريخ في محاضرة سابقة باعتباره حوارًا بين الماضي والحاضر، أن أسميه بدلًا من ذلك حوارًا بين أحداث الماضي وغايات المستقبل المتشكلة باستمرار. ويتطور تفسير المؤرخ للماضي وانتقاؤه لما هو مهم ووثيق الصلة بموضوعه مع الظهور المستمر لغايات جديدة. لنوضح ذلك بشكل أبسط: لما كانت الغاية الرئيسة هي تنظيم الحريات الدستورية والحقوق السياسية، قام المؤرخون بتأويل الماضي تأويلات دستورية وسياسية. وعندما بدأت الغايات الاجتماعية والاقتصادية تحل محل الغايات الدستورية والسياسية، تحول المؤرخون إلىٰ التأويلات الاقتصادية والاجتماعية للماضي. ولذلك، قد يزعم المشككون بشكل مقنع أن التأويلات الجديدة ليست أكثر صحة من التأويلات القديمة، وأن كل تأويل يصدق بالنسبة إلىٰ عصره. إلا أنه نظرًا لأن

الانشغال بغايات اقتصادية واجتماعية يمثل مرحلة أوسع وأكثر تقدمًا من التطور الإنساني أكثر من الانشغال بغايات سياسية ودستورية، يمكننا القول إن التأويل الاقتصادي والاجتماعي يمثل مرحلة أكثر تقدمًا من التأريخ أكثر من التأويل المقتصر علىٰ السياسي. فالتأويل القديم لم يتم رفضه، لكنه اندمج في التأويل الجديد. إن التاريخ علم تقدمي من حيث إنه يسعىٰ دومًا لتوسعة رؤيته وتعميقها في مسار الأحداث التقدمية في ذاتها. وهذا ما أعنيه عند الحديث عن حاجتنا إلىٰ «نظرةٍ بناءة للماضي». لقد نشأ التأريخ الحديث خلال القرنين الماضيين في ظل هذا الاعتقاد المزدوج في التقدم، ولا يمكنه أن يحيا من دونه. إذ إن هذا الاعتقاد هو الذي يزوده بمعيار الأهمية، وآلية الاختبار والتمييز بين الحقيقي والعرضي. وقد قام جوته في حديث له قرابة موته بحل هذه المعضلة بحدة في قوله:

«عندما يكون العصر عصرَ انحطاطٍ، تصبح الاتجاهات كلها ذاتية؛ وعندما يستوي الوضع لعهد جديد تصبح الاتجاهات كلها موضوعية»[١].

لا أحد مرغم علىٰ الاعتقاد بمستقبل التاريخ أو مستقبل المجتمع. فمن المحتمل أن يُدمَّر مجتمعنا أو يهلك ببطء، وأن يرتكس التاريخ إلىٰ اللاهوت ثانيةً، فيصبح دراسة الحكمة الإلهية وليس المنجز البشري؛ أو إلىٰ الأدب، فيصبح مجرد رواية قصص وأساطير بلا هدف أو أهمية. لكن لن يكون تاريخًا بالمعنىٰ الذي نعرفه منذ مائتي عام.

ما زال عليّ أن أبحث ذلك النقد المألوف والمعروف الذي تواجهه أي نظرية تحاول العثور علىٰ المعيار المطلق للأحكام التاريخية في المستقبل. يقال إن هذه النظريات تنطوي علىٰ القول بأن النجاح هو المعيار النهائي للحكم، وأيًا ما تضمنه أو سيتضمنه هذا الحكم فهو صحيح. وخلال القرنين الماضيين لم يقتصر افتراض المؤرخين علىٰ أن التاريخ يتحرك في اتجاه ما فحسب، بل اعتقدوا -بوعي أو بغير وعي- أن هذا الاتجاه كان في المجمل هو الاتجاه

(١) مقتبسة في:

J. Huizinga, *Men and Ideas* (1959), p. 50.

الصحيح، وأن الجنس البشري يتحرك من الأسوأ إلىٰ الأفضل، ومن الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ. لم يقر المؤرخ بهذا الاتجاه فحسب، بل قام بتأييده. ومعيار الأهمية الذي استخدمه في مقاربته للماضي لم يكن من ناحية المسار الذي كان يتحرك التاريخ فيه، بل أيضًا من ناحية انغماسه هو في هذا المسار. وتم حسم الانقسام المزعوم بين «ما هو كائن» و«ما ينبغي أن يكون»، بين الواقعة والقيمة. لقد كانت رؤيةً متفائلة ناتجة عن عصر ثقة فائقة في المستقبل؛ لقد ظل الهويج والليبراليون والهيجليون والماركسيون واللاهوتيون والعقليون يعتنقون هذا الرأي اعتناقًا راسخًا ويعبرون عنه بدرجات متفاوتة من البلاغة. ولأكثر من مائتي عام كان يمكن وصف هذا الرأي دون مبالغة بأنه إجابةٌ مقبولة ولا شك فيها لسؤال «ما هو التاريخ؟». وتمثل رد الفعل في حالة من التخوف والتشاؤم تركت المجال مفتوحًا لعلماء اللاهوت ممن يسعون وراء معنىٰ للتاريخ خارجه، وللشكوكيين الذين لا يرون أي معنىٰ للتاريخ. لقد تيقنَّا من أن الانقسام بين «ما هو كائن» و«ما ينبغي أن يكون» هو انقسام مطلق لا يمكن حسمه، وأن «القيم» لا يمكن أن تُستمد من «الوقائع». وهذه المحاولة محاولةٌ باطلة. دعنا نرىٰ كيف شعر بعض المؤرخين -اخترتهم بشكل عشوائي- تجاهِ هذه المسألة.

لقد برر جيبون اتساع الحيز الذي خصصه في سرد انتصارات الإسلام علىٰ أساس «أن أتباع محمد ما زالوا يملكون السلطة الدينية والمدنية في العالم الشرقي»، لكنه أضاف أن «حشود البرابرة التي هبطت من سهول سكيثيا لا تستحق هذه العناية؛ لأن جلالة العرش البيزنطي استطاعت صد هذه الهجمات غير المنظمة»[1]. يبدو هذا الأمر غير معقول، فالتاريخ هو علىٰ العموم سجلٌ لما قام به البشر بالفعل، وليس ما فشلوا في القيام به. وإلىٰ هذا الحد هو قصة نجاح بلا شك. وقد لاحظ البروفيسور تاوني أن المؤرخين يسبغون «مظهرًا من الحتمية» علىٰ أي نظام موجود، «من خلال إبرازهم للقوىٰ المنتصرة، وإغفال القوىٰ المهزومة»[2]؛ لكن أليس هذا هو جوهر عمل المؤرخ؟ نعم، لا ينبغي علىٰ

(1) Gibbon, *The Decline and Fall of the Roman Empire*, Ch. iv.

(2) R.H. Tawney, *The Agrarian Problem in the Sixteenth Century* (1912), p. 177.

المؤرخ التقليل من شأن المعارضة ولا ينبغي عليه أن يجسد الانتصار باعتباره انتصارًا سهلًا تم كانتقالٍ سريع؛ إذ إن المنهزمين يساهمون أحيانًا مساهمةً عظيمة كالمنتصرين تمامًا. هذه القواعد مألوفة لكل مؤرخ. لكن بشكل عام، يهتم المؤرخ بمن حقق شيئًا جديرًا بالذكر سواء كان المنتصر أو الخاسر. وعلىٰ الرغم من أني لست متخصصًا في تاريخ الكريكت، فإنه من المسلم به أن صفحاته مرصعة بأسماء من حقق المائة نقطة أكثر من أولئك الذين حققوا أصفارًا. وقد انتُقد هيجل بشدة لقوله إن في التاريخ «يمكننا أن ننتبه فقط إلىٰ الشعوب التي أسست دولًا»[1]، باعتبار أنه قام بحصر القيمة في شكل واحد من أشكال التنظيم الاجتماعي ومهّد الطريق للتمجيد البغيض للدولة. لكن من حيث المبدأ، فإن ما يحاول هيجل قوله صحيح، ويعكس التمييز المألوف بين التاريخ وما قبل التاريخ. فالشعوب التي استطاعت تنظيم مجتمعها إلىٰ حد ما لم تعد بدائية همجية، ودخلت التاريخ. لقد أطلق كارليل في كتابه **الثورة الفرنسية** علىٰ لويس الخامس عشر: «انحراف متجسد للعالم». وأعجب بالجملة فنسج علىٰ منوالها فيما بعد فقرة أطول، قال فيها:

«أي حركة عالمية جديدة مُسببة للدوار هذه؟! نظم وتنظيمات اجتماعية وعقول فردية، كانت فيما مضىٰ تعمل متعاونة، واليوم تدور وتسحق في صدام غائب مشتت؟ لقد كان ذلك حتميًا. إنه نهاية أحد انحرافات العالم، الذي أصبح متهالكًا في النهاية»[2].

لقد أصبح المعيار تاريخيًا بشكل أكبر؛ فما كان مناسبًا لفترة من الفترات أصبح انحرافًا في فترة أخرىٰ، ويتم استنكاره بناءً علىٰ ذلك. وحتىٰ السير إشعيا برلين عندما يهبط من علياء تجريداته الفلسفية وينظر في مواقف تاريخية حقيقية، يبدو قريبًا من هذه الرؤية. وفي حديث إذاعي له نُشر بعد فترة من نشر مقالته **الحتمية التاريخية**، امتدح السير إشعيا بسمارك باعتباره «عبقريًا» بالرغم من عيوبه الأخلاقية وأنه «أعظم مثال في القرن الأخير علىٰ سياسي يتمتع بأعلىٰ قدرة علىٰ

(1) Lectures on the Philosophy of History (English transl., 1884), p. 40.

(2) T. Carlyle, *The French Revolution* 1, i, ch. 4; 1, iii, ch. 7.

التبصر السياسي»، وعقد مقارنة لصالحه بينه وبين رجال كجوزيف الثاني إمبراطور النمسا وروبسباير ولينين وهتلر ممن فشلوا في تحقيق «غاياتهم الإيجابية». أرىٰ في ذلك حكمًا غريبًا، إلا أن ما يهمني الآن هو معيار الحكم. لقد فهم بسمارك -كما قال السير إشعيا- المادة التي يعمل فيها، بينما الآخرون فقد حركتهم نظريات مجردة فاشلة. فالمغزىٰ هو أن «الإخفاق يأتي جراء مقاومة ما يعمل بشكل أفضل . . . وتفضيل منهجٍ أو مبدأ يدعي الصلاحية الشاملة»[1]. وبعبارة أخرىٰ، ليس معيار الحكم في التاريخ هو «مبدأ يدعي الصلاحية الشاملة»، بل «ما يعمل بشكل أفضل».

ولست بحاجة إلىٰ القول إننا لا نقتصر عند تحليل الماضي علىٰ مجرد الاستشهاد بمعيار «ما يعمل بشكل أفضل» هذا. فأنت إن أخبرك أحدهم بأنه رأىٰ أنه في المنعطف التاريخي الحالي من المرغوب فيه توحّد بريطانيا العظمىٰ والولايات المتحدة الأمريكية في دولة واحدة ذات سيادة، قد تتفق علىٰ أن هذه الرؤية رؤيةٌ معقولة؛ وإن استمر وقال إن شكل الحكم الملكي الدستوري أفضل من الديمقراطي الرئاسي، ربما وافقته أيضًا. لكن لنفترض أنه أخبرك بعد ذلك أنه سيهب نفسه لقيادة حملة تدعو إلىٰ إعادة توحيد البلدين تحت ظل التاج البريطاني، فمن المحتمل أن تخبره أنه يضيع وقته هباءً. وإذا حاولت تفسير وجهة نظرك قد تخبره أن هذا النوع من المسائل يجب أن تناقش ليس علىٰ أساس بعض مبادئ التطبيق العام، بل بما يلائم الظروف التاريخية. وربما ترتكب الخطيئة الكبرىٰ وتتحدث عن التاريخ باعتباره كائنًا، وتقول إن التاريخ ضده. لا يعتمد عمل السياسي علىٰ المرغوب أخلاقيًا ونظريًا فقط، بل أيضًا علىٰ القوىٰ الموجودة في العالم وكيف يمكن توجيهها أو التحكم فيها من أجل تحقيق جزئي للغايات. وتنبع قراراتنا السياسية التي نتخذها في ضوء تفسيرنا للتاريخ من هذه التسوية. إلا أن تفسيرنا للتاريخ نفسه ينشأ من هذه التسوية. وليس هناك شيء أشد بطلانًا من إقامة معيار افتراضي مجرد لما هو مرغوب وإدانة الماضي علىٰ ضوئه. فلنحاول بكافة الوسائل استبدال كلمة «نجاح» التي أصبحت تحمل

(١) حلقة إذاعية عن «الحكم السياسي» في البرنامج الثالث علىٰ البي بي سي بتاريخ ١٩ يونيو (١٩٥٧م).

مضامين منفرة، بالعبارة المعقولة «ما يعمل بشكل أفضل». وإذ إنني قد اتفقت مع السير إشعيا في آراءٍ عدة في أثناء هذه المحاضرات؛ فإنني سعيد بأن أنهي حديثي بهذا القدر من الاتفاق.

لكن قبول معيار «ما يعمل بشكل أفضل» لا يجعل تطبيقه سهلًا أو واضحًا في ذاته؛ إذ إنه ليس المعيار الذي يشجع علىٰ اتخاذ قرارت مفاجئة أو يخضع للرؤية القائلة بأن كل ما هو كائن صحيح. فالإخفاقات الحافلة بإمكانيات النجاح معروفة في التاريخ. ويعترف التاريخ بما يمكن أن أسميه «الإنجازات المتأخرة»، فربما الإحباطات الموجودة اليوم تتحول إلىٰ مساهمة مهمة في إنجازات المستقبل، كأنبياء ولدوا قبل أوانهم. في الواقع، إن إحدىٰ نقاط تفوق هذا المعيار علىٰ معيار المبدأ الثابت والشامل هي أنه ربما يتطلب منا تأجيل إصدار حكمنا أو تعديلها وفقًا للأشياء التي لم تحدث بعد. فمثلًا، تغاضىٰ برودون -الذي تحدث بكل حرية عن الأخلاقيات المجردة- عن انقلاب نابليون الثالث بعد نجاحه، وماركس -الذي رفض معيار الأخلاقيات المجردة- أدان برودون لتغاضيه عن الانقلاب. وبنظرة تاريخية طويلة إلىٰ الوراء، قد نتفق علىٰ أن برودون كان مخطئًا وماركس علىٰ حق. وتمثل إنجازات بسمارك نقطة انطلاق ممتازة لمشكلة الحكم التاريخي هذه؛ وعلىٰ الرغم من أني قبلت معيار السير إشعيا برلين «ما يعمل بشكل أفضل»، فإنني ما زلت متحيرًا في الحدود الضيقة وقصيرة المدىٰ التي قنع بأن يطبّقه فيها. هل ما حققه بسمارك بالفعل كان يعمل بشكل أفضل؟ أظن أنه أدىٰ إلىٰ كارثة عظمىٰ. لا يعني ذلك أنني أسعىٰ لإدانة بسمارك الذي أنشأ الرايخ الألماني أو جموع الألمان التي طالبت به وساعدته. لكن باعتباري مؤرخًا، ما زال لديّ الكثير من الأسئلة لطرحها: هل حدثت النكبة الأخيرة بسبب وجود بعض التصدعات الخفية في بناء الرايخ؟ أو أن شيئًا ما في الظروف الداخلية التي أدت إلىٰ مولده قد قضىٰ بأن يصير فارضًا لذاته وعدوانيًا؟ أو بسبب أن المسرح الأوروبي والعالمي كان مكتظًا بالفعل عند قيام الرايخ وكانت الميول التوسعية بين الدول العظمىٰ القائمة قويةً بالفعل، وأن ظهور قوة عظمىٰ جديدة كان كفيلًا بأن يُحدث صدامًا ضخمًا ويدمر النظام بأكمله؟ وبناءً علىٰ الافتراض الأخير، فمن الخطأ تحميل بسمارك والشعب الألماني المسئولية،

أو تحميلهم وحدهم، فلا يمكنك إلقاء اللوم علىٰ القشة الأخيرة. لكن إصدار حكم موضوعي علىٰ إنجازات بسمارك ينتظر إجابة من المؤرخ علىٰ هذه الأسئلة، ولست متأكدًا من قدرته الحالية علىٰ إجابة هذه الأسئلة بشكل كامل. وما أود قوله في هذا الشأن هو أن مؤرخ عشرينيات القرن العشرين أقرب للحكم الموضوعي من مؤرخ ثمانينيات القرن التاسع عشر، وأن مؤرخ اليوم أقرب من مؤرخ العشرينيات، وقد يكون مؤرخ عام (٢٠٠٠م) أقرب جدًا. يوضّح ذلك رؤيتي بأن الموضوعية في التاريخ لا يمكن أن تقوم علىٰ معيار حكم ثابت وغير متحرك موجود هنا والآن، بل تعتمد فقط علىٰ معيار كامن في المستقبل ويتطور بتقدم التاريخ. يكتسب التاريخ معناه وموضوعيته فقط عندما تنشأ علاقة متماسكة بين الماضي والمستقبل.

دعنا نلقي نظرة أخرىٰ علىٰ الانفصال المزعوم بين الواقعة والقيمة. إن القيم لا يمكن أن تُشتق من الوقائع. هذه الجملة صحيحة جزئيًا، لكنها خاطئة جزئيًا أيضًا. فما عليك إلا أن تفحص النظام القيمي السائد في أي فترة أو أي بلد لتدرك كم من القيم تم تشكيلها من قبل وقائع البيئة. لقد ألقيت الضوء في محاضرة سابقة علىٰ تغير المحتوىٰ التاريخي لكلمات القيم كالحرية والمساواة والعدالة. أو لنأخذ الكنيسة المسيحية باعتبارها مؤسسة اهتمت بشكل كبير بنشر القيم الأخلاقية؛ قارن بين القيم المسيحية في عهدها الأول مع القيم التي سادت في نظام البابوية القروسطي أو تلك القروسطية مع قيم الكنائس البروتستانتية في القرن التاسع عشر. أو قارن مثلًا بين القيم التي تروجها الكنيسة المسيحية في إسبانيا بالقيم التي تروج لها الكنائس المسيحية في الولايات المتحدة. تنبع اختلافات القيم هذه من اختلاف الوقائع التاريخية. أو انظر في الوقائع التاريخية التي أدت منذ مائة وخمسين عامًا إلىٰ جعل العبودية أو التمييز العرقي أو استغلال عمالة الأطفال -التي كانت أشياء إما محايدة أخلاقيًا وإما حسنة السمعة- تتحول إلىٰ أشياء غير أخلاقية. إذن، فالقول بأن القيم لا يمكن أن تُشتق من الوقائع هو علىٰ الأقل أمر متحيز ومضلل. أو لنعكس العبارة؛ لا يمكن أن تُشتق الوقائع من القيم. وهذا أيضًا صحيح بشكل جزئي، ولكنه قد يكون مضللًا ويحتاج إلىٰ تعديل. فنحن عندما نسعىٰ لمعرفة الوقائع، تكون الأسئلة التي نطرحها ومن ثَمَّ

الإجابات التي نحصل عليها مدفوعةً بنظامنا القيمي. إن تصورنا لوقائع بيئتنا يتشكل من خلال قيمنا، أي الفئات التي نقترب بها من الوقائع؛ وهذا التصور من أهم الوقائع التي يجب أن نأخذها في الاعتبار. فالقيم تدخل في الوقائع وتمثل جزءًا جوهريًا منها، وقيمنا جزءٌ ضروري من قدراتنا باعتبارنا بشرًا. فقيمنا هي التي تسمح لنا بأن نتكيف مع بيئتنا، وتكييف بيئتنا معنا، وباكتساب تلك السيطرة علىٰ البيئة التي جعلت التاريخ سجلًا للتقدم. لكن لا تقم عند تهويل صراع الإنسان مع بيئته بإقامة تناقض وفصل باطل بين الوقائع والقيم. فالتقدم في التاريخ يتحقق من خلال الاعتماد المتبادل والتفاعل بين الوقائع والقيم. والمؤرخ الموضوعي هو الذي يخترق هذه العملية التبادلية بعمق.

يكمن أحد مفاتيح حل مشكلة الوقائع والقيم في استخدامنا المعتاد لكلمة «حقيقة»؛ كلمة تمتد بين عالم الوقائع وعالم القيم، وتتكون عناصرها من كليهما. هذه الكلمة ليست خاصة باللغة الإنجليزية، ففي اللغات اللاتينية الأخرىٰ، تحتوي الكلمات التي تشير إلىٰ الحقيقة علىٰ هذا الطابع المزدوج، سواء في الألمانية Wahrheit أو الروسية pravda[1]. ويبدو أن كل اللغات في حاجة لهذه الكلمة والتي ليست مجرد مصطلح للواقعة ولا مجرد حكم قيمي بل تحتوي علىٰ كلا العنصرين. قد يكون سفري إلىٰ لندن الأسبوع الماضي واقعة، لكن لا يمكن وصفه بأنه حقيقة؛ لأنه خالٍ من أي محتوىٰ قيمي. وفي الجانب الآخر، عندما أشار الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكية في إعلان الاستقلال إلىٰ الحقيقة البديهية التي تقضي بأن كل البشر خلقوا متساوين، ستشعر أن المحتوىٰ القيمي في العبارة أشد هيمنة من المحتوىٰ الوقائعي، فيرتفع احتمال اعتبارها حقيقة. ويوجد عالم الحقيقة التاريخية، في مكان ما بين هذين القطبين؛ القطب الشمالي الذي يمثل الوقائع اللاقيمية، والقطب الجنوبي الذي يمثل الأحكام القيمية التي ما زالت تصارع لتتحول إلىٰ وقائع. وكما ذكرت في المحاضرة

(١) حالة Pravda مثيرةٌ للاهتمام بشكل خاص، إذ إنها هنا ككلمة روسية قديمة بمعنىٰ حقيقة هي istina. إلا أن التمييز بينهما ليس بين الحقيقة باعتبارها واقعة وباعتبارها قيمة؛ فكلمة pravada تعني الحقيقة الإنسانية بجانبيه هذين، وistina هي الحقيقة الإلهية بالجانبين؛ حقيقة عن الإله، وحقيقة كما يكشفها الإله.

الأولىٰ، فإن المؤرخ متوازن بين الواقعة والتأويل؛ بين الواقعة والقيمة، ولا يمكنه الفصل بينهما. وفي عالم ثابت إستاتيكي، قد تكون ملزمًا بالفصل التام بين الوقائع والقيم، إلا أن التاريخ لا معنىٰ له في عالمٍ ثابت. فالتاريخ في جوهره تغيرٌ وحركة، أو إن لم تكن معترضًا علىٰ استخدام المصطلح القديم؛ فالتاريخ هو في جوهره تقدم.

بناءً علىٰ ذلك، أعود في النهاية إلىٰ وصف أكتون للتقدم بأنه «الفرض العلمي الذي يُكتب التاريخ وفقًا له». يمكنك -إذا سمحت- تحويل التاريخ إلىٰ علم لاهوت بجعل معنىٰ الماضي يعتمد علىٰ قوىٰ فوق تاريخية وفوق عقلية، أو إلىٰ أدب ومجموعة من الحكايا والأساطير عن الماضي بلا معنىٰ ولا أهمية. إن التاريخ لا يمكن كتابته بشكل صحيح إلا عن طريق من رأىٰ معنىٰ اتجاهيًا في التاريخ وقبِل به. فالاعتقاد بأننا أتينا من مكان ما متصل بشدة بالاعتقاد في أننا ذاهبون إلىٰ مكانٍ ما. والمجتمع الذي يفقد الإيمان بقدرته علىٰ التقدم مستقبلًا سيتوقف عن الاهتمام بتقدمه الماضي. وكما ذكرت في بداية محاضرتي الأولىٰ، فإن رؤيتنا للتاريخ تعكس رؤيتنا للمجتمع. وأعود الآن إلىٰ نقطة انطلاقي بالتأكيد علىٰ إيماني بمستقبل المجتمع ومستقبل التاريخ.

الأفق المتسع

يبدو أن التصور الذي قدمته في هذه المحاضرات بأن التاريخ هو سيرورة متحركة باستمرار والمؤرخ يتحرك معها، يلزمني ببعض التأملات الختامية عن موقع التاريخ والمؤرخ في وقتنا الحاضر. إننا نحيا في عصر تلوح في أفقه -ليس لأول مرة في التاريخ- تنبؤات بكارثة عالية تثقل كواهل الجميع، لا يمكن إثباتها ولا نفيها. لكنها علىٰ أية حال أقل يقينًا من أننا جميعًا سنموت. وإذ إن هذه النبوءة لا تحول دون قيامنا بالتخطيط للمستقبل، سأتابع مناقشة حاضر مجتمعنا ومستقبله مفترضًا أن هذه البلاد [إنجلترا] ستنجو -هي أو علىٰ الأقل جزءٌ رئيس ما من العالم- من المخاطر التي تهددنا، وأن مسيرة التاريخ ستستمر.

لقد أتت فترة منتصف عشرينيات القرن العشرين لتجد العالم في سيرورة تغير، ربما بشكل أعمق وأكثر اكتساحًا من أي فترة أخرىٰ منذ انهيار العالم القروسطي، وتأسيس العالم الحديث في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. لا شك أن هذا التغير نتاج الاكتشافات والمخترعات العلمية، وتطبيقاتها واسعة الانتشار، والتطورات المباشرة وغير المباشرة الناشئة عنها. وتعد أبرز جوانب التغير هي ثورة اجتماعية يمكن مقارنتها بمثيلتها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتي ترتب عليها سيطرة طبقة جديدة ترتكز علىٰ المال والتجارة، ثم علىٰ الصناعة. وتفرض بنية صناعتنا ومجتمعنا الجديدة مشكلاتٍ يضيق المجال لذكرها هنا؛ ولكن للتغير جانبان مرتبطان بشدة بموضوعي، يمكنني أن أسميهما: التغير العميق، والتغير في المدىٰ الجغرافي. سأحاول الإشارة إليهما باختصار.

يبدأ التاريخ عندما يبدأ الإنسان في التفكير في الوقت ليس في هيئة السيرورات الطبيعية -كدورة فصول السنة أو العمر الإنساني- بل في صورة سلسلة من الأحداث المعينة المندمجة فيها والقادرة علىٰ التأثير فيها بشكل واع. فكما يقول بوركهارت، فإن التاريخ هو «القطع مع الطبيعة نتيجة إفاقة الوعي»[١]، وهو كفاح الإنسان الطويل مستخدمًا عقله لفهم بيئته والتأثير فيها. إلا أن العصر الحديث قام بتوسعة هذا الكفاح بشكل ثوري. فإنسان اليوم يسعىٰ نحو فهم نفسه والتأثير فيها وليس بيئته فقط، ويمكن القول إن هذا قد أضاف بعدًا جديدًا للعقل والتاريخ. والعصر الحالي هو أكثر العصور التي يتسم فكرها بالتاريخية، والإنسان الحديث لديه درجة غير مسبوقة من الوعي الذاتي ومن ثمَّ من الوعي بالتاريخ. فهو ينظر بلهفة إلىٰ الغسق الذي انبثق منه علىٰ أمل أن ينبعث من أشعته الباهتة ضوء يبدد الظلام الذاهب إليه. وفي المقابل، تعجّل تطلعاته وقلقه من الطريق الممتد أمامه من تأملاته في ماضيه. إن الماضي والحاضر والمستقبل مرتبطون معًا في سلسلة التاريخ اللانهائية.

ويمكن القول إن التغير في العالم الحديث المتمثل في تطور وعي الإنسان بذاته بدأ مع ديكارت أول من دعم مكان الإنسان باعتباره كائنًا ليس قادرًا علىٰ التفكير فحسب، بل أن يفكر في تفكيره، وأن يلاحظ نفسه في أثناء عملية الملاحظة، وبذا يكون الإنسان في وقت واحد ذاتًا وموضوعًا للفكر والملاحظة. إلا أن التطور لم يتضح بشكل كامل إلا في أواخر القرن الثامن عشر عندما كشف روسو أعماقًا جديدة لفهم الإنسان ووعيه بذاته، وأعطىٰ الإنسان نظرةً جديدة علىٰ عالم الطبيعة والحضارة التقليدية. وكما قال دو توكوفيل، فإن الثورة الفرنسية قد استلهمت «الاعتقاد بأن المطلوب هو استبدال العادات التقليدية المعقدة التي حكمت النظام الاجتماعي اليومي بقواعد أولية بسيطة مستمدة من العقل والقانون الطبيعي»[٢]. وكتب أكتون في إحدىٰ ملاحظاته الخطية أنه «لم يسع الناس نحو الحرية، أو عرفوا ما الذي يسعون إليه حتىٰ ذلك الوقت»[٣]. وبالنسبة إلىٰ أكتون،

(1) J. Burckhardt, Reflections *on History* (1959), p. 31.

(2) A. de Tocqueville, *De l'Ancien Regime,* III, ch. 1.

(3) Cambridge University Library: Add. MSS.: 4870.

فإن كمال هيجل كان أن العقل والحرية لا ينفصلان أبدًا. وارتبطت الثورة الأمريكية بالثورة الفرنسية:

«منذ سبعة وثمانين عامًا مضت، جلب آباؤنا لهذه القارة أمةً جديدة، أُنشئت في حرية، وكُرست لافتراض أن كل البشر قد خُلقوا متساوين».

فكما جاء في كلمات لينكولن، كان هذا حدثًا فريدًا. إذ إنه لأول مرة في التاريخ يقوم الناس فيها بوعي بتشكيل أنفسهم في شكل أمة، ثم يقومون بقصد ووعي بدمج أناسٍ آخرين فيها. فقد أصبح الإنسان في القرنين السابع عشر والثامن عشر كاملَ الوعي بالعالم من حوله وبقوانينه. لم تعد القوانين قرارات غامضة يصدرها إله مبهم، بل قوانين يسهل علىٰ العقل فهمها. إلا أنها كانت قوانين يخضع لها الإنسان وليست من صنعه. وفي المرحلة التالية تيسر للإنسان أن يصبح علىٰ وعي تام بسيطرته علىٰ بيئته وعلىٰ نفسه وبحقه في صنع القوانين التي سيحيا في ظلالها.

لقد كان الانتقال من القرن الثامن عشر إلىٰ العالم الحديث طويلًا ومتدرجًا، وكان أبرز فلاسفته هم هيجل وماركس، ويحتل كلاهما مكانةً متأرجحة. يستمد هيجل جذوره من فكرة قوانين العناية الإلهية مع تحويلها إلىٰ قوانين للعقل، وتمسك روح العالم عند هيجل العناية الإلهية بكل قوة بيد والعقل باليد الأخرىٰ. إنه يكرر آدم سميث. «يحقق الأفراد رغباتهم، إلا أن هناك شيئًا آخر يتحقق جراء ذلك كامنًا في فعلهم وإن لم يكن حاضرًا في وعيهم». وكتب عن الغاية العقلانية لروح العالم أن الناس «فيما يفعلون لتحقيقها، ينتهزون الفرصة لإشباع رغباتهم التي تكون فحواها مختلفة عن هذه الغاية»، وهذا هو ببساطة انسجام المصالح مترجمًا إلىٰ لغة الفلسفة الألمانية[1]. يمثل مصطلح «مكر العقل» الشهير الذي صكه هيجل -والذي يعني أن العقل يدفع الناس لتحقيق غايات غير واعين بها- مناظرًا لـ «اليد الخفية» عند سميث. ومع ذلك، كان هيجل هو فيلسوف الثورة الفرنسية، وأول فيلسوف يرىٰ ماهية الواقع في التغير التاريخي وفي تقدم وعي الإنسان بذاته. لقد كان معنىٰ التقدم في التاريخ هو التقدم نحو مفهوم

(١) هذه الاقتباسات من كتاب هيجل «فلسفة التاريخ».

الحرية. وبعد عام (١٨١٥م) انتهىٰ ما ألهمته الثورة الفرنسية نهاية محزنة من جراء فتور عصر الاستعادة. وكان هيجل نافرًا من السياسة، وفي سنواته الأخيرة ظل محتميًا بنظم عصره إلىٰ حدٍ حال دون إضافة أي معنىٰ متماسك لقضاياه الميتافيزيقية. ولقد كان وصف هرتزل آراء هيجل بأنها «جبر الثورة the algebra of revolution» وصفًا بارعًا. قدّم هيجل الرموز، لكنه لم يعطها أيَّ محتوىٰ عملي. وتُرك لماركس كتابة الأرقام في معادلات هيجل الجبرية.

بدأ ماركس متبعًا آدم سميث وهيجل في تصور عالمٍ تنظمه قوانين الطبيعة العقلانية. وكهيجل ولكن بشكل عملي ومحدد، جعل ماركس الانتقال إلىٰ تصور عالمٍ تنظمه القوانين يتطور من خلال عملية عقلية تحدث استجابة لمبادرة الإنسان الثورية. لقد كان معنىٰ التاريخ في المركّب النهائي لماركس عبارة عن ثلاثة أشياء لا يمكن أن تنفصل عن بعضها البعض، ويشكلون معًا كلًا متناسقًا وعقلانيًا: الأول هو حركة الأحداث التي تتبع قوانين موضوعية، اقتصادية بالأساس؛ والثاني هو التطور الفكري المناظر [لهذه الحركة] من خلال عملية ديالكتيكية؛ والثالث هو السلوك المناظر في صورة صراع طبقي يؤلّف ويوحّد بين نظرية الثورة وممارستها. ما يقوم ماركس بتقديمه هو مركّب من القوانين الموضوعية والسلوك الواعي لترجمتهم إلىٰ تطبيق، وهو ما يطلق عليه أحيانًا (علىٰ الرغم من أنه مضلل). ويكتب ماركس باستمرار عن قوانين قد خضع لها الناس حتىٰ ذلك الوقت دون أن يشعروا بها. لقد ألقىٰ الضوء أكثر من مرة علىٰ ما أسماه «الوعي الباطل» لأولئك الذين وقعوا في شباك الاقتصاد الرأسمالي والمجتمع الرأسمالي: «إن التصورات التي يتصورها من قاموا بالإنتاج والتداول في آذهانهم عن قوانين الإنتاج، ستختلف اختلافًا واسعًا عن القوانين الحقيقية»(١)، ولكن يمكننا أن نجد أمثلة تدعو إلىٰ الدهشة في كتاب ماركس لنداءات تدعو إلىٰ الفعل الثوري الواعي. ففي رسالته الشهيرة عن فيورباخ، قال: «لقد قام الفلاسفة بتفسير العالم تفسيرات مختلفة، لكن المهم هو تغييره»، وصرح البيان الشيوعي أن «طبقة البروليتاريا ستستغل سلطتها السياسية في تجريد الطبقة البرجوازية تدريجيًا من كل

---

(1) Capital, iii (EngL transl., 1909), p. 369.

رأس المال، وتركيز جميع وسائل الإنتاج في يد الدولة». وتحدث ماركس في كتابه: The eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte عن «وعي المثقفين الذاتي الذي سيذيب في مدىٰ قرن كلَّ الأفكار التقليدية». لقد كانت البروليتاريا هي التي ستقوم بإذابة وعي المجتمع الرأسمالي الباطل وإدخال وعي المجتمع اللاطبقي الصحيح. ولكن كان إخفاق ثورات عام (١٨٤٨م) ارتدادًا فاجعًا للتطورات التي بدت منيعة عندما بدأ ماركس العمل. ولقد مرَّ القسم الأخير من القرن التاسع عشر في جوٍّ كان فيه الرخاء والطمأنينة ما زالا سائدين. ولم يتيسر لنا -إلا بعد انقضاء القرن المنصرم- الانتقال إلىٰ الفترة المعاصرة للتاريخ، حيث لم تعد وظيفة العقل الأساسية هي إدراك القوانين الموضوعية التي تحكم سلوك الإنسان في المجتمع بل أصبحت بالأحرىٰ إعادة تشكيل المجتمع وأفراده من خلال فعلٍ واعٍ. وتظل الطبقة عند ماركس -وإن كانت لم تعرف تعريفًا دقيقًا- تصورًا موضوعيًا بشكل عام يتأسس من خلال التحليل الاقتصادي. يتحول التركيز عند لينين من «الطبقة» إلىٰ «الحزب» الذي يمثل طليعة الطبقة ويغرس فيها عنصر الوعي الطبقي الضروري. وعند ماركس، فإن «الأيديولوجيا» مصطلح سلبي؛ نتاج الوعي الزائف للنظام الرأسمالي في المجتمع. وعند لينين، أصبحت «الأيديولوجيا» محايدة أو إيجابية؛ أصبحت تعني الاعتقاد الذي تغرسه صفوة من القادة لديها وعي طبقي في حشد من العمال ممن يمكن أن يملكوا وعيًا طبقيًا. ولم يعد تشكيل الوعي الطبقي عملية آلية، بل وظيفة يمكن القيام بها.

كان فرويد هو المفكر العظيم الآخر الذي أضاف بعدًا جديدًا إلىٰ العقل في عصرنا. وما زال فرويد شخصيةً مبهمةً إلىٰ حد ما. لقد كان بحكم النشأة والخلفية ليبراليًا فردانيًا، وقَبِل بغير جدال الافتراض الشائع -والمضلل أيضًا- الخاص بأن هناك تناقضًا بين الفرد والمجتمع. مال فرويد -الذي نظر إلىٰ الإنسان باعتباره كائنًا بيولوجيًا أكثر من كونه كائنًا اجتماعيًا- إلىٰ اعتبار أن البيئة الاجتماعية مسلمةٌ تاريخية ثابتة وليست سيرورة يقوم الإنسان نفسه بخلقها وتحويلها بشكل مستمر. انتقده الماركسيون بشكل دائم لمعالجته المشكلات الاجتماعية من وجهة نظر الفرد، واتهموه بالرجعية لذلك. كان هذا الاتهام صحيحًا بشكل جزئي في حالة فرويد نفسه، إلا أنه أكثر صحة في حالة المدرسة

الفرويدية الجديدة السائدة هذه الأيام في الولايات المتحدة، التي تفترض أن التفاوتات شيء فطري كامن في الفرد، ولا صلة له ببنية المجتمع، وتعتبر أن تكيف الفرد مع المجتمع هو الوظيفة الأساسية لعلم النفس. أما الاتهام الآخر المشهور ضد فرويد -أي إنه وسّع من دور اللاعقلاني في الشئون الإنسانية- فهو خاطئ تمامًا، ويستند علىٰ خلط صريح بين الاعتراف باللاعقلاني وبين عبادته. وللأسف، هناك بالفعل عبادةٌ للاعقلاني اليوم في العالم الناطق بالإنجليزية، تتمثل بالأساس في الحط من شأن إنجازات العقل وقدراته. وهي جانب من موجة التشاؤم السائدة، ومن نزعة المحافظة المتطرفة التي سأتحدث عنها لاحقًا، إلا أن هذا الأمر لا ينبع من فرويد الذي كان عقلانيًا مفرطًا، أو بالأحرىٰ فجًا. إن ما قام به فرويد هو أنه وسّع نطاق معرفتنا وفهمنا بأن عرّض أصول السلوك الإنساني غير الواعية إلىٰ البحث العقلاني الواعي؛ أي إنه قام بتوسعة نطاق العقل، وزيادة قدرة الإنسان علىٰ فهم نفسه والسيطرة عليها، وعلىٰ بيئته بالتبعية، مما يمثل إنجازًا ثوريًا وتقدميًا. وبذلك، يستكمل فرويد ما قام به ماركس، ولا يتعارض معه. ينتمي فرويد إلىٰ العالم المعاصر؛ إذ إنه علىٰ الرغم من كونه لم يفلت كليةً من تصور الطبيعة البشرية باعتبارها ثابتةً ولا تتغير، فإنه قدّم وسائل فهم أعمق لجذور السلوك الإنساني، ومن ثمَّ تعديله بشكل واعٍ بعمليات عقلية.

يتمتع فرويد في نظر المؤرخ بأهمية مزدوجة. ففي المقام الأول، دق فرويد المسمار الأخير في نعش الوهم القديم القائل بأن الدوافع التي يؤمن الناس أو يظنون أنها هي التي حرّكت سلوكهم تكفي حقيقةً لتفسير هذا الأخير. وهذه نتيجة سلبية علىٰ جانب من الأهمية، وإن كان من الواجب النظر باحتياط إلىٰ الادعاء الإيجابي لبعض المتحمسين ممن يلقون الضوء علىٰ سلوك عظماء التاريخ من خلال آليات التحليل النفسي. فإجراء التحليل النفسي يعتمد علىٰ استجواب المريض المبحوث، وهو أمر مستحيل في حالة الموتىٰ. ثانيًا، حثَّ فرويد المؤرخ -معززًا ما قام به ماركس- علىٰ اختبار نفسه وموقفه في التاريخ والدوافع -الخفية ربما- التي ساقته إلىٰ اختيار موضوعه أو العصر الذي يدرسه وانتقائه للوقائع وتأويلها والخلفية القومية والاجتماعية التي حددت زاوية نظره، وتصور المستقبل الذي شكل تصوره للماضي. ومنذ ما كتبه ماركس وفرويد، لم يعد

للمؤرخ أي عذر في أن يرىٰ في نفسه فردًا منعزلًا يقف خارج التاريخ والمجتمع. إن عصرنا هو عصر الوعي الذاتي، والمؤرخ يمكنه معرفة ما يقوم به، وينبغي عليه ذلك.

إلا أن هذا الانتقال إلىٰ ما سميته بالعالم المعاصر -أي توسّع وظيفة العقل وسلطته إلىٰ مساحاتٍ جديدة- لم يكتمل بعد. إنه جانب فقط من التغير الثوري الذي يمر به القرن العشرون. ويجب عليّ أن أبحث بعض أعراض هذا التحول الرئيسة.

فلأبدأ بالاقتصاد. لم يكن هناك حتىٰ عام (١٩١٤م) أي تحدٍ للاعتقاد في قوانين اقتصادية موضوعية تتحكم في السلوك الاقتصادي للأشخاص والأمم، ويضر بهم تحديها. وكانت هذه القوانين هي التي تقرر دورات التجارة وتقلبات الأسعار والبطالة. وظل هذا الرأي سائدًا حتىٰ بدأ الكساد الكبير في أواخر عام (١٩٣٠م). ومذّاك فصاعدًا، بدأت الأمور بالتغير سريعًا. ففي الثلاثينيات، بدأ الناس يتحدثون عن نهاية «الرجل الاقتصادي»، أي ذاك الذي يسعىٰ باستمرار وراء مصالحه الاقتصادية متبعًا القوانين الاقتصادية. ومنذ ذلك الحين، لم يعد أحد يؤمن بهذا المعنىٰ للقوانين الاقتصادية لبعض النائمين منذ القرن التاسع عشر. وأصبح الاقتصاد اليوم إما سلسلة من المعادلات الرياضية النظرية، وإما دراسة عملية عن كيفية تدافع الأشخاص. لقد كان التغير ناتجًا بالأساس عن الانتقال من رأسمالية الفرد إلىٰ الرأسمالية واسعة النطاق. وطالما ظلت هيمنة صاحب العمل الفرد أو التاجر، بدا أن لا أحد يسيطر علىٰ الاقتصاد أو قادر علىٰ التأثير فيه بقوة. وظل وهم القوانين والعمليات اللاشخصية باقيًا. حتىٰ إنه كان يُنظر إلىٰ بنك إنجلترا -في ذروة قوته- ليس باعتباره مجرد عاملٍ أو مديرٍ ماهر، بل باعتباره مسجلًا شبه آلي للتوجهات الاقتصادية. إلا أن هذا الوهم تبدد بالانتقال من اقتصاد (دعه يعمل) إلىٰ الاقتصاد الموجه، سواء كان اقتصادًا رأسماليًا موجهًا أو اقتصادًا اشتراكيًا، وسواء كان يتم توجيهه من خلال رأسمالي ضخم -خاص من الناحية الاسمية- أو من خلال الدولة. فقد أصبح واضحًا أن هناك أشخاصًا معينين يتخذون قرارات معينة من أجل غايات معينة، وأن هذه القرارات هي التي تحدد مسارنا الاقتصادي؛ والجميع يعرف أن سعر النفط أو الصابون لا يتغير نتيجة لبعض قوانين العرض والطلب الموضوعية. والجميع يعرف -أو يظن أنه

يعرف- أن الركود الاقتصادي والبطالة هي من صنع الإنسان، وتقر الحكومات - أو تزعم- أنها تعرف علاجها. لقد حدث الانتقال من (دعه يعمل) إلىٰ التخطيط، ومن اللاوعي إلىٰ الوعي الذاتي، ومن الاعتقاد في القوانين الاقتصادية الموضوعية إلىٰ الاعتقاد بأن الإنسان يمكنه اعتمادًا علىٰ تصرفه الخاص أن يتحكم في مصيره الاقتصادي. وسارت السياسة الاجتماعية جنبًا إلىٰ جنب مع السياسة الاقتصادية، أو بالأحرىٰ اندمجت السياسة الاقتصادية في السياسة الاجتماعية. ودعوني أقتبس من المجلد الأخير من الإصدار الأول من **تاريخ كامبريدج الحديث** المنشور عام (١٩١٠م)، تعقيبًا متبصرًا من كاتب يمكن أن يكون أي شيء إلا أن يكون ماركسيًا، وعلىٰ الأرجح أنه لم يسمع بلينين أبدًا: «إن الاعتقاد في إمكانية وجود إصلاح اجتماعي من خلال الجهد الواعي هو التيار المهيمن علىٰ العقل الأوروبي، وقد حل بدلًا من الاعتقاد في الحرية باعتبارها دواءً كلِّ داء . . . وانتشاره في الوقت الحاضر له نفس أهمية وثقل الاعتقاد بحقوق الإنسان في أثناء الثورة الفرنسية»[١].

واليوم بعد مرور خمسين عامًا علىٰ كتابة هذه الفقرة وبعد أكثر من أربعين عامًا علىٰ الثورة الروسية وثلاثين عامًا علىٰ الكساد الكبير، أصبح هذا الاعتقاد شائعًا. وبالنسبة إليّ، يمثل الانتقال من الخضوع لقوانين اقتصادية موضوعية -علىٰ الرغم من كونها عقلانية، فإنها كانت خارجةً عن سيطرة الإنسان- إلىٰ الاعتقاد في قدرة الإنسان علىٰ التحكم في مصيره الاقتصادي من خلال الفعل الواعي = يمثل دليلًا علىٰ التقدم في استخدام العقل في الشؤون الإنسانية، وعلىٰ قدرة الإنسان المتزايدة علىٰ فهم نفسه وبيئته والسيطرة عليهما، والذي يجب عليّ تسميته -إذا اقتضت الضرورة- بالتقدم؛ تلك الكلمة العتيقة.

لا أملك مجالًا الآن للتعمق ومناقشة السيرورات المشابهة في المجالات الأخرىٰ. فحتىٰ العلم الطبيعي، أصبح أقل اهتمامًا كما رأينا بكشف قوانين موضوعية للطبيعة وتأسيسها، بل بإنشاء فروض فعالة يمكن بواسطتها تذليل الطبيعة

---

(1) Cambridge Modern History, xii (1910), p. 15

مؤلف الفصل هو إس ليزس، أحد محرري الكتاب، ومفوض خدمةٍ مدنية.

لغاياته وتغيير بيئته الخاصة. والأكثر أهمية أن الإنسان بالاعتماد علىٰ الاستخدام الواعي للعقل أصبح يقوم بتغيير نفسه أيضًا، وليس بيئته فقط. وفي نهاية القرن الثامن عشر، حاول مالتوس في عملٍ تاريخي إنشاء قوانين موضوعية للسكان تعمل بشكل خفي كقوانين آدم سميث؛ لم يعد أحد اليوم يعتقد في قوانين موضوعية من هذا النوع؛ إذ أصبح التحكم في السكان جزءًا من سياسة اجتماعية واعية وعقلانية. لقد رأينا في زماننا إطالةً لمتوسط عمر الإنسان، وتغييرًا للتوازن بين نسب الأجيال في سكاننا من خلال جهد بشري. وسمعنا عن عقاقير تستخدم استخدامًا واعيًا للتأثير في السلوك الإنساني، وعمليات جراحية لتغيير الشخصية الإنسانية. لقد تغير الإنسان والمجتمع، وتم هذا التغير أمام أعيننا نتيجة لجهد الإنسان الواعي. إلا أن أكثر هذه التغيرات أهمية هي علىٰ الأرجح التي حدثت نتيجة تقدم وسائل الإقناع والتثقيف الحديثة واستخدامها. فاليوم أصبح المعلمون في كل المستويات يعنون عناية أكثر وعيًا بالإسهام في تشكيل المجتمع في قالب معين، وغرس اتجاهاتهم وولاءاتهم وآرائهم المناسبة لهذا النمط من المجتمع في الأجيال الصاعدة. فالسياسة التعليمية جزء لا يتجزأ من أي سياسة اجتماعية مخططة عقليًا. لم تعد وظيفة العقل الأساسية كما يستخدمه الإنسان في المجتمع هي مجرد البحث، بل التغيير. ويبدو لي أن هذا الوعي المتزايد بقدرة الإنسان علىٰ الارتقاء بتنظيم شؤونه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال تطبيق عمليات عقلانية، هو أحد الجوانب الرئيسة لثورة القرن العشرين.

ويمثل هذا التوسع في استخدام العقل مجرد جزء من السيرورة التي سميتها في محاضرة سابقة «التفريد»؛ أي تنوع المهارات الفردية والمهن والفرص المصاحب لحضارةٍ تتطور. وربما كان أبعد العواقب الاجتماعية أثرًا للثورة الصناعية هو الازدياد المستمر في أعداد من تعلموا التفكير واستخدام عقولهم. وفي بريطانيا العظمىٰ بلغ تعلقنا بالتدرج حدًا جعل الحركة أمرًا صعب التصور أحيانًا. فقد اعتمدنا علىٰ تعليم ابتدائي شامل طوال هذا القرن ولم نتقدم بعد بسرعة إلىٰ تعليم عالٍ شامل. لم يكن لهذا أي أثر عندما كنا نقود العالم، لكنه يهم بعد أن تخطانا آخرون أسرع منا، وبعد أن ازدادت نسبة التقدم في كل مكان بفعل التغير التقني. إذ إن الثورة الاجتماعية والثورة التقنية والثورة العلمية هي جزءٌ

لا يتجزأ من السيرورة نفسها. وإن أردت مثلًا أكاديميًا علىٰ سيرورة التفريد هذه؛ فتأمل التنوع الكبير في الخمسين أو الستين عامًا الماضية في التاريخ أو في العلم الطبيعي أو في أي علم آخر، والتنوعات المتعددة والمتزايدة للتخصص الفردي. إلا أن لديّ مثلًا أعظم تأثيرًا في هذه السيرورة في مستوىٰ مختلف. منذ أكثر من ثلاثين عامًا، استمع عسكريٌ ألماني مرموق في زيارة للاتحاد السوفيتي إلىٰ بعض التعليقات التوضيحية من ضابط سوفيتي بخصوص إنشاء القوة الجوية الحمراء:

«ما زال علينا نحن الروس الاعتماد علىٰ أناس بدائيين، ومجبرين علىٰ تكييف الطائرة كي تلائم الطيار الذي لدينا. وبقدر نجاحنا في تطوير نوع جديدٍ من البشر، سيحدث تطور تقني في الآليات المستخدمة. فكلا العاملين يشكلان بعضهم بعضًا؛ فلا يمكن وضع رجال بدائيين في آلات معقدة»[1].

واليوم بعد جيل كامل، نعلم أن الماكينات الروسية لم تعد بدائية وأن الملايين الروس رجالًا ونساءً ممن يعملون علىٰ تخطيط هذه الماكينات وبنائها وتشغيلها وإدارتها لم يعودوا بدائيين كذلك. وباعتباري مؤرخًا، فأنا مهتم أكثر بتلك الظاهرة الأخيرة. فعقلنة الإنتاج تعني شيئًا أكثر أهمية؛ تعني عقلنة الإنسان. ففي جميع أنحاء العالم اليوم، يتعلم البشر البدائيون استخدام الآلات المعقدة، وبفعلهم ذلك يتعلمون كيف يفكرون ويستخدمون عقولهم. وما هذه الثورة -التي قد تسميها أنت ثورةً اجتماعية، لكني سأسميها في سياقنا هذا توسعًا لاستخدام العقل- إلا في بدايتها. فهي تتقدم بسرعة مذهلة كي تقف جنبًا إلىٰ جنب مع التطورات التقنية المذهلة التي قام بها الجيل السابق. وتبدو لي أنها أحد الجوانب الرئيسة لثورتنا في القرن العشرين.

وبالطبع، سيدعوني بعض متشائمينا ومتشككينا إلىٰ العودة إلىٰ الصواب، إذا فشلت في هذه النقطة في ملاحظة مخاطر دور العقل في العالم المعاصر وجوانبه الغامضة. لقد أشرت في محاضرة سابقة إلىٰ أن ازدياد التفريد بالمعنىٰ الذي وصفناه لا يتضمن أي إضعاف للضغوط الاجتماعية من أجل الامتثال والتجانس. وهذا بالفعل إحدىٰ مفارقات مجتمعنا المعاصر المعقد. فالتعليم الذي يمثل أداة

(1) Vuerteljahrshefte fur Zeitgeschichte (Munich). i (1953), p. 38.

ضرورية وقوية في دعم القدرات والفرص الفردية وزيادتها، ومن ثمَّ زيادة التفريد، هو في الوقت نفسه أداة قوية في أيدي الجماعات التي تعمل علىٰ تحقيق التجانس الاجتماعي. وتوجه الدعوات المنتشرة -المطالِبة بإذاعة وتليفزيون أو صحافة أكثر تحملًا للمسؤولية- بشكل رئيس ضد ظواهر سلبية معينة تسهل إدانتها. إلا أنها سرعان ما تصبح دعوات لاستخدام أدوات الإقناع الجماعي القوية هذه لفرض ميول وآراءٍ مرغوبة، ويكمن معيار المرغوب في الميول والآراء المقبولة في المجتمع. تمثل هذه الحملات -في يد الداعين إليها- عمليات عقلانية وواعية تهدف إلىٰ تشكيل المجتمع في اتجاه مرغوب، من خلال تشكيل أفراده. ويمثل المعلن التجاري والمروج السياسي أمثلةً أخرىٰ ساطعة علىٰ هذه الأخطار، ويتم المزاوجة بينهما عادةً. فيستخدم الأحزاب والمرشحون معلنين محترفين بغية تحقيق الفوز، بصورة مكشوفة في الولايات المتحدة، وبشكل أكثر خجلًا في بريطانيا. وهذان الأسلوبان متشابهان إلىٰ حد كبير، حتىٰ إن كانا منفصلين من الناحية الشكلية. فإن المعلنين المحترفين ورؤساء أقسام الإعلام بالأحزاب السياسية الكبرىٰ هم أشخاص أذكياء يستفيدون من ملكات العقل كافة في تأدية مهمتهم. ومع ذلك، يُستخدم العقل -كما في الحالات السابقة التي نظرنا فيها- ليس لمجرد الاستكشاف، بل لأغراضٍ بناءة، وبشكل ديناميكي لا إستاتيكي. فالمعلنون المحترفون ومديرو الحملات الانتخابية لا يهتمون بالوقائع القائمة، بل بما يعتقد به المستهلك أو الناخب الآن وبالأحداث التي تؤثر فقط في النتيجة النهائية؛ أي بما يمكن أن يؤمن به المستهلك أو الناخب، أو يطلبه نتيجة المعالجة الماهرة. وعلاوة علىٰ ذلك، أظهرت لهم دراستهم لعلم نفس الجماهير أسرعَ الطرق لضمان قبول رؤيتهم من خلال مناشدة العنصر اللاعقلاني في المستهلك أو الناخب، بحيث يبدو الأمر لنا وكأن نخبةً من رجال الصناعة المحترفين أو زعماء الأحزاب يحققون غاياتهم -باستخدام وسائل عقلانية أكثر تقدمًا من أي وقت مضىٰ- من خلال فهم النواحي اللاعقلانية للجماهير واستغلالها. إذ إن هذه المناشدة غير موجهةٍ بالأساس إلىٰ العقل، فتبدأ عملها من خلال ما أسماه أوسكار وايلد بـ «الضرب تحت العقل». لقد بالغت في التصوير

خشية أن يقال إنني أهوّن من الخطر[1]. إلا أنه صحيح بشكل كبير، ويمكن تطبيقه بسهولة علىٰ مجالات أخرىٰ. ففي كل مجتمع، هناك بعض الإجراءات الإكراهية بدرجات متفاوتة تطبقها الجماعات الحاكمة لتنظيم آراء الجماهير والتحكم فيها. تبدو هذه الوسيلة أسوأ من وسائل أخرىٰ؛ لأنها تشكّل انتهاكًا للعقل.

لديّ حجتان فقط للإجابة عن هذا الاتهام الجاد القائم علىٰ أساس سليم. أولاهما: هي الحجة المألوفة والمعتادة التي تقضي بأن كل اختراع وابتكار وتقنية جديدة يتم اكتشافها علىٰ مدار التاريخ لها جوانب سلبية وإيجابية في الوقت نفسه. وكان يجب علىٰ البعض دائمًا دفع الثمن. لا أعلم المدة التي استغرقها الأمر بعد اختراع الطباعة قبل أن يبدأ النقاد بالإشارة إلىٰ أنها سهّلت من انتشار الآراء الخاطئة. واليوم، أصبح شائعًا القول بأن كثرة الحوادث علىٰ الطرق سببها تقدم السيارات. وحتىٰ إن بعض العلماء تأسفوا بشدة علىٰ اكتشافاتهم الخاصة بوسائل إطلاق الطاقة الذرية بسبب الاستخدامات الكارثية التي يمكن استخدامها فيها، وما تم بالفعل. لم توقف هذه الاعتراضات تطور الاكتشافات والاختراعات الجديدة في الماضي، ويبدو أنها لن تفعل في المستقبل. وما تعلمناه من تقنيات الدعاية الجماهيرية وإمكانياتها لا يمكن طمسه ببساطة. ولم يعد ممكنًا العودة إلىٰ الديمقراطية الفردية ضيقة النطاق الموجودة في النظرية الليبرالية وعند جون لوك - التي تحققت جزئيًا في بريطانيا العظمىٰ في منتصف القرن التاسع عشر- كما لا يمكن العودة إلىٰ عربات الخيول أو إلىٰ رأسمالية (دعه يعمل). لكن الإجابة الصحيحة هي أن هذه الشرور تحمل في طياتها وسائلَ تصحيحها. فالعلاج لا يكمن في عبادة اللاعقلانية ولا في التخلي عن دور العقل المتسع في المجتمع الحديث، بل يعتمد علىٰ الوعي المتزايد من الأسفل والأعلىٰ بالدور الذي يمكن للعقل أن يمارسه. لا يمثل ذلك حلمًا مثاليًا في وقت يُفرض فيه علينا الاستخدام المتزايد للعقل في كل مستويات المجتمع نتيجة الثورة التقنية والعلمية. فككل

---

(١) للمناقشة الكاملة انظر في أماكن متفرقة من:

The New Society (1951), ch. 4.

تقدم كبير آخر في التاريخ، لهذا التقدم تكاليفه وخسائره التي يجب دفعها، ومخاطره التي يجب مواجهتها. لكن علىٰ الرغم من المتشككين والكلبيين والمتنبئين بالدمار خاصةً مثقفي الدول التي انحطت عن مكانتها المميزة السابقة، فلن أخجل من اعتبار ذلك الأمر مثالًا بارزًا علىٰ التقدم في التاريخ، بل ربما يمثل الظاهرة الأكثر بروزًا وثوريةً في عصرنا.

يمثل شكل العالم المتغير الجانب الآخر للثورة التقدمية التي نعاصرها اليوم. فقد اتسمت فترة القرنين الخامس عشر والسادس عشر العظيمة -التي انهار فيها العالم القروسطي وتم وضع دعائم العالم الحديث- باكتشاف قارات جديدة، وانتقال مركز ثقل العالم من شواطئ المتوسط إلىٰ شواطئ الأطلسي. وحتىٰ أقل انتفاضات الثورة الفرنسية كان لها متممات دعت العالم الجديد إلىٰ إصلاح ميزان العالم القديم. إلا أن التغيرات التي حققتها ثورة القرن العشرين كانت أكثر اكتساحًا من أي شيء حدث منذ القرن السادس عشر. فبعد ما يقرب من أربعمائة عام انتقل مركز ثقل العالم بصورة قاطعة من أوروبا الغربية. فقد أصبحت أوروبا الغربية وأجزاء العالم الناطق بالإنجليزية المتباعدة مجرد إقطاعات تابعة لقارة أمريكا الشمالية، أو إن شئت أصبحت تكتلًا تمثل فيه الولايات المتحدة في وقت واحد القوةَ المحركة ومركز المراقبة. لم يكن ذلك التغير الوحيد أو ربما الأكثر أهمية. فلم يعد واضحًا علىٰ الإطلاق آن مركز ثقل العالم سيظل مستقرًا في العالم الناطق بالإنجليزية بذيله الأوروبي. إذ يبدو أن الصوت المسموع اليوم في الشؤون الدولية هو لتلك الأراضي الضخمة في أوروبا الشرقية وآسيا وامتداداتها في أفريقيا. هو صوت مساحة الأرض الكبيرة الممتدة في أوروبا الشرقية وآسيا، بالإضافة إلىٰ امتدادها في أفريقيا. وأصبحت عبارة «الشرق الذي لا يتغير» عبارةً مبتذلة ومستهلكة.

دعونا نلقي نظرة سريعة علىٰ ما حدث في آسيا هذا القرن. تبدأ القصة بالتحالف الأنجلو-ياباني عام (١٩٢٠م)، والذي يمثل دخول أول دولة آسيوية إلىٰ دائرة القوىٰ العظمىٰ الأوروبية السحرية. وربما كان محض مصادفة أن تدلل اليابان علىٰ تقدمها بتحدي روسيا وهزيمتها، وبفعلها ذلك، أشعلت الشرارة

الأولىٰ لثورة القرن العشرين العظمىٰ. لقد وجدت ثورتا فرنسا عام (١٧٨٩م) وعام (١٨٤٨م)، مقلدين لهما في أوروبا. لكن لم تجد الثورة الروسية الأولىٰ عام (١٩٠٥م) أي صدىٰ في أوروبا، إلا أنها وجدت من يحاكيها في آسيا، ففي السنوات القليلة اللاحقة نشبت ثورات في إيران وتركيا والصين. ولم تكن الحرب العالمية الأولىٰ حربًا عالمية بمعنىٰ الكلمة، بل كانت حربًا أهلية أوروبية -مع افتراض أن هناك كيانًا ما يسمىٰ أوروبا- ذات آثار عالمية، من بينها بدء التصنيع في العديد من الدول الآسيوية، والشعور المعادي للأجانب في الصين، والقومية الهندية، وميلاد القومية العربية. وجاءت الثورة الروسية عام (١٩١٧م) بقوة دافعة أخرىٰ. والمهم هنا هو أن زعماءها قد بحثوا باستمرار عن مقلدين لهم في أوروبا لكن بغير جدوىٰ، ووجدوهم أخيرًا في آسيا. فأصبحت أوروبا هي «التي لا تتغير»، وكانت آسيا هي التي تتحرك. لست مضطرًا إلىٰ استكمال هذه القصة حتىٰ اليوم، فالمؤرخ ليس في موقف يسمح له بتقدير مدىٰ الثورتين الآسيوية والأفريقية وأهميتهما؛ إلا أن انتشار التقنية الحديثة والعمليات الصناعية وبدايات التعليم والوعي السياسي لملايين من سكان آسيا وأفريقيا سيغير وجه هاتين القارتين. وطالما أنني لا يمكنني الاطلاع علىٰ المستقبل، فإنني لا أعرف أي مقياس للحكم يسمح لي أن أنظر إلىٰ هذه الأشياء باعتبارها أي شيء سوىٰ أنها تطور تقدمي في رؤية تاريخ العالم. وقد أدىٰ شكل العالم المتغير الناشئ عن هذه الأحداث إلىٰ تدهور نسبي في ثقل إنجلترا في الشئون الدولية، وربما الدول الناطقة بالإنجليزية بأسرها. لكن التدهور النسبي ليس تدهورًا مطلقًا؛ لكن ما يزعجني ويقلقني ليس مسيرة التقدم في آسيا وأفريقيا، بل اتجاه الجماعات المهيمنة في بريطانيا -وربما في مكان آخر- نحو غض الطرف عن هذه التطورات، والتأرجح بين الازدراء المستريب والتعالي اللطيف، والاستغراق في حنين مُعجِز إلىٰ الماضي.

إن ما دعوته بتوسع العقل في ثورتنا في القرن العشرين له عواقب خاصة علىٰ المؤرخ؛ إذ إن توسع العقل يعني في جوهره ظهور جماعات وطبقات وشعوب وقارات في التاريخ كانت خارجه حتىٰ ذلك اليوم. وأشرت في

محاضرتي الأولىٰ إلىٰ أن ميل مؤرخي القرون الوسطىٰ إلىٰ رؤية مجتمعهم من خلال منظار الدين كان يرجع إلىٰ الطابع المغلق لمصادرهم. أود أن أبحث هذا التفسير بشكل أكثر تفصيلًا. لقد قيل -بشكل صحيح في رأيي وإن كان هناك بعض مبالغة- إن الكنيسة المسيحية هي «المؤسسة العقلانية الوحيدة في العصور الوسطىٰ»[1]. وباعتبارها كذلك، كانت هي النظام التاريخي الوحيد، فكانت وحدها خاضعة لمسار تطور عقلاني يمكن أن يفهمه المؤرخ. فقد كان المجتمع العلماني تشكله الكنيسة وتنظمه، ولم يكن له حياة عقلانية خاصة به. وكانت العوام كشعوب ما قبل التاريخ ينتمون إلىٰ الطبيعة أكثر مما ينتمون إلىٰ التاريخ. ويبدأ التاريخ الحديث عندما تنشأ شعوب أكثر فأكثر في وعي اجتماعي وسياسي، ويصبحون أكثر وعيًا بمجموعاتهم باعتبارها كيانات تاريخية لها ماضٍ ومستقبل وتدخل بأكملها في التاريخ. ولم يبدأ الوعي الاجتماعي والسياسي والتاريخي في الانتشار بين ما يقرب من أغلبية السكان إلا في القرنين الأخيرين علىٰ الأكثر، حتىٰ في العدد القليل من الدول المتقدمة. واليوم فقط أصبح ممكنًا لأول مرة تخيلُ عالمٍ يتكون من شعوب دخلت التاريخ بأكمل معنىٰ، وأصبحت موضع اهتمام المؤرخ، وليس الحاكم الكولونيالي أو الأنثروبولوجي.

إنها لثورة في تصورنا للتاريخ. ففي القرن الثامن عشر كان التاريخ لا يزال تاريخ النخبة، وفي القرن التاسع عشر بدأ المؤرخون البريطانيون يتقدمون بتردد وبشكل متقطع نحو اعتبار التاريخ تاريخًا للمجتمع القومي بأسره. واكتسب ج. ر. جرين -وهو مؤرخ عادي- شهرةً بكتابه «تاريخ الشعب الإنجليزي». وفي القرن العشرين حاول كل مؤرخ التشدق بهذه النظرة، وكان إنتاجهم أقل كثيرًا من كلامهم، إلا أنني لن أسهب في الحديث عن هذا الفشل. إذ إنني مهتم أكثر بفشلنا باعتبارنا مؤرخين في الاهتمام بأفق التاريخ المتسع خارج هذا البلد وخارج أوروبا الغربية. وقد تحدث أكتون في تقريره عام (١٨٩٦م) عن التاريخ العالمي باعتباره «شيئًا مختلفًا عن دمج تاريخ كل الدول مع بعضها البعض»، وأضاف:

---

(1) A. von Martin, *The Sociology of the Renaissance* (Engl. Trans., 1945). p. 18.

«إنه يسير في تتابع تقوم فيه الأمم بدور ثانوي، وستذكر قصتهم لا لذاتها، بل لصلتها وتبعيتها لسلسلة أعلىٰ، وفقًا للزمن والقدر الذي أسهمت به في ثروات الجنس البشري المشتركة»[1].

لقد فات أكتون القول إن التاريخ العالمي في تصوره هو اهتمام أي مؤرخ جاد. فما الذي نقوم به اليوم إذن لتسهيل مقاربة التاريخ العالمي بهذا المعنىٰ؟

لم أكن أنوِ الاقتراب في هذه المحاضرات من تدريس التاريخ في هذه الجامعة، إلا أن هذه الحالة تزودني بأمثلة مدهشة يمكن أن تساعدني فيما أريد الوصول إليه، ومن الجبن أن أتجنب هذه المهمة الشائكة. لقد قمنا في الأربعين عامًا الماضية بتخصيص مساحة كبيرة في مناهجنا لتاريخ الولايات المتحدة، وكان ذلك تطورًا مهمًا؛ إلا أنه حمل في طياته مخاطر زيادة ضيق أفق التاريخ الإنجليزي الذي يجثم علىٰ مناهجنا كالجثة الهامدة، مع تاريخ العالم الناطق بالإنجليزية الأكثر مكرًا وخطرًا بالدرجة نفسها. لقد كان تاريخ العالم الناطق بالإنجليزية في القرون الأربعة الأخيرة فترة تاريخية عظيمة بلا شك؛ لكن أن تجعله محور التاريخ العالمي وكل شيء آخر هامشي بالنسبة إليه، فذلك تشويه سيئ للرؤية. وواجب الجامعة هو تصحيح هذه التشوهات الشائعة. وأرىٰ أن مدرسة التاريخ الحديث في هذه الجامعة قد أخفقت في تحقيق هذا الواجب. فمن الخطأ بالطبع السماح لأي ممتحن الحصول علىٰ مرتبة الشرف في جامعة كبرىٰ دون وجود قدرٍ كافٍ من المعرفة بلغة أخرىٰ حديثة غير الإنجليزية. ولنعتبر مما حدث في أكسفورد في قسم الفلسفة العريق والمحترم عندما اكتفت هيئته التدريسية بأن بإمكانها الاكتفاء باستخدام لغة الحياة اليومية الإنجليزية. ومن الخطأ أيضًا عدم إتاحة التسهيلات اللازمة لطالب التاريخ الحديث لأي دولة أوروبية قارية فوق مستوىٰ الكتب الدراسية. فالممتحن الذي يمتلك بعض المعرفة عن آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية لديه في الوقت الحاضر فرص ضئيلة لإظهار هذا العلم في ورقةٍ تحمل اسمًا من طراز القرن التاسع عشر هو «تمدد أوروبا». وللأسف، يناسب العنوان المحتوىٰ بالضبط؛ فالممتحن غير مدعوٍ لمعرفة أي شيء عن دول

(1) Cambridge Modern History: Its Origin, Authorship and Production (1907). p. 14.

تمتلك تاريخًا مهمًا وموثقًا كالصين أو إيران، إلا ما حدث عندما حاول الأوروبيون استعمارهم. ولقد قيل لي إن هناك محاضرات تلقىٰ عن تاريخ روسيا وإيران والصين، لكن ليس من قبل أساتذة كلية التاريخ. ولم تلقَ الإدانة التي عبّر عنها أستاذ اللغة الصينية في محاضرته الافتتاحية منذ خمس سنوات مضت عندما قال «إن الصين لا يمكن أن تعتبر خارج المجرىٰ الرئيس للتاريخ الإنساني»[1] = لم تلقَ آذانًا مصغية من قبل مؤرخي جامعة كامبريدج. وما يمكن اعتباره في المستقبل أعظم عمل تاريخي تم إنتاجه في أروقة جامعة كامبريدج خلال العقد الماضي تمت كتابته بشكل كامل خارج قسم التاريخ ودون معونة منه؛ كتاب الدكتور نيدهام **العلم والحضارة في الصين**. لم يكن واجبًا عليّ أن أعرض هذه الندوب الداخلية علىٰ الجماهير، إلا لأنني أعتقد أنها مماثلة لأغلب الجامعات البريطانية الأخرىٰ ولدىٰ المثقفين البريطانيين بصفة عامة في منتصف القرن العشرين. فقد أصبح لعبارة السخرية القديمة من العزلة الفيكتورية كـ «العواصف في القناة الإنجليزية؛ القارة المنعزلة» صدىٰ راهن بشكل غير مريح. وحالما أن هناك عواصف أكثر تثور في العالم اليوم، وفي الوقت الذي نتوارىٰ فيه معًا في الدول الناطقة بالإنجليزية، ونخبر بعضنا بإنجليزية عامية أن الدول والقارات الأخرىٰ منعزلة عن نعم حضارتنا وبركاتها نتيجة سلوكهم الاستثنائي؛ يبدو كأننا كنا نعزل أنفسنا -نتيجة عدم قدرتنا علىٰ الفهم أو عدم رغبتنا فيه- عما يجري في العالم بالفعل.

لقد قمت بالتنبيه في بدايات محاضرتي الأولىٰ علىٰ الاختلاف الحاد بين رؤية منتصف القرن العشرين ورؤية أواخر القرن التاسع عشر. وأود في الختام أن أطوّر هذا التناقض. وعندما أستخدم كلمات في هذا السياق مثل «ليبرالي» و«محافظ»، ينبغي أن يدرك القارئ أنني لا أستخدمها الاستخدام الشائع باعتبارها أسماء للأحزاب السياسية البريطانية. عندما تحدث أكتون عن التقدم لم يكن يفكر في الأمر من ناحية المفهوم البريطاني الشهير عن «التدرج». ففي خطاب من عام (١٨٨٧م) كان هناك عبارة صادمة تقول: «الثورة، أو ما نسميها الحرية»؛ وقال

(1) E. G. Pullcyblank, *Chinese History and World History* (1955), p.36.

في محاضرة عن التاريخ الحديث بعد عشر سنوات: «إن آلية التقدم الحديث كانت ثورة»، وفي محاضرة أخرىٰ تحدث عن «ظهور الأفكار العامة التي نسميها ثورة». وشرح ذلك في مجموعة ملاحظات مخطوطة لم تنشر قائلًا: «لقد حكم الهويج من خلال التسويات: فالليبرالي بدأ حكم الأفكار»[١]. لقد آمن أكتون أن «حكم الأفكار» يعني الليبرالية، والليبرالية تعني الثورة. وطوال حياته، لم تكن الليبرالية قد استنزفت قواها باعتبارها دافعًا محركًا للتغيير الاجتماعي؛ لكن في عصرنا، ما تبقىٰ من الليبرالية في الوقت الحالي أصبح عاملًا محافظًا في كل مكان في المجتمع. قد يكون بلا معنىٰ أن ندعو اليوم إلىٰ العودة إلىٰ أكتون، إلا أن المؤرخ يهتم في البداية بتحديد أين وقف أكتون، ثم مقارنة موقفه مع موقف من عاصره من المفكرين، ثم البحث في أي عناصر موقفه هذا ما زالت صالحةً اليوم. لقد عانىٰ جيل أكتون دون شك من تفاؤل وثقة مفرطة، ولم يدركوا بشكل كافٍ الطبيعة المزعزعة للأساس الذي قام عليه إيمانهم هذا. إلا أنهم امتلكوا شيئين نحن في حاجة شديدة إليهم اليوم؛ إدراكًا للتغير باعتباره عاملًا تقدميًا في التاريخ، وإيمانًا بالعقل باعتباره مرشدًا لنا في فهم تعقيدات التاريخ.

دعونا نستمع الآن إلىٰ بعض أصوات الخمسينيات. لقد اقتبست في محاضرة سابقة تعبير السير لويس نامييه عن الرضا عندما تحدث عن أنه في الوقت الذي يتم البحث فيه عن «حلول عملية» لـ «مشكلات محددة»، «تُنسىٰ البرامج والمُثل من قبل الطرفين»، ووصف هذه الحالة باعتبارها دلالةً علىٰ «النضج القومي». لست مولعًا بالمقابلة بين أطوار حياة الأفراد وحياة الأمم. وتدفع هذه

---

(١) لهذه الفقرات انظر:

Acton, *Selections from Correspondence* (1917), p. 278; *Lectures on Modern History* (1906), pp. 4, 32; Add MSS. 4949 (in Cambridge University Library)..

يشير أكتون في خطاب عام (١٨٨٧م) إلىٰ التغير من الهويج «القدامىٰ» إلىٰ الهويج «الجدد» (أي الليبراليين) باعتباره «اكتشافًا للضمير»: ومن الواضح أن كلمة «الضمير» هنا مرتبطة بتطور «الوعي»، وتتوافق مع فكرة «حكم الأفكار». قسّم ستابس أيضًا التاريخ الحديث إلىٰ فترتين، تفصل بينهما الثورة الفرنسية: «الأولىٰ هي تاريخ السلطات والقوىٰ والممالك؛ والثانية هي تاريخ تأخذ فيه الأفكار مكان الحقوق والأشكال».

(W. Stubbs, *Seventeen Lectlll'es on rhe Study of Mediaeval and Modern History*, 3rd cd. 1900, p. 239).

المقابلة إلىٰ السؤال عما سيجيء بعد اجتيازنا لمرحلة «النضج». لكن ما يهمني هو المقابلة الحادة بين العملي والمحدد اللذين مُدِحا، وبين البرامج والمثل اللذين استُنكرا. إن هذا الإعلاء من شأن الممارسة العملية علىٰ حساب التنظير المثالي هو بالطبع سمة مذهب المحافظين. يمثل فكر ناميبه صوت القرن الثامن عشر -صوت إنجلترا وقت اعتلاء جورج الثالث للعرش- في احتجاجه علىٰ هجمات ثورة أكتون وحكم أفكاره. إلا أن التعبيرات المألوفة نفسها لنزعة المُحافَظة الصريحة قد أصبحت شائعة في أيامنا في صورة النزعة الإمبريقية الصريحة، وربما يمكن العثور عليها في أكثر صورها الشعبية في تعليق الأستاذ تريفور روبير أنه «عندما يصيح الراديكاليون بأن النصر من نصيبهم بلا شك، يضربهم المحافظون العقلاء علىٰ أنوفهم»[١]. ويقدّم لنا الأستاذ أوكيشوت نسخةً أكثر تعقيدًا من هذه الإمبريقية الشائعة؛ فيذكر لنا أننا في مصالحنا السياسية «نسير في بحرٍ بلا شاطئ ولا قاع، حيث لا بداية ولا غاية محددة»، وغايتنا الوحيدة فيه هي «أن نظل طافين ولو علىٰ عارضةٍ مستقرة»[٢]. ولست مضطرًا إلىٰ متابعة قائمة الكتَّاب المعاصرين ممن نبذوا ما سموه بـ «الطوباوية» و«المسيحانية» المسيحية. لقد أصبحت هذه هي اصطلاحات الانتقاص والازدراء الشائعة للأفكار الراديكالية بعيدة المدىٰ عن مستقبل المجتمع. كما أنني لن أحاول مناقشة الاتجاهات المعاصرة في الولايات المتحدة؛ إذ إن المؤرخين والمنظرين السياسيين هناك أقل خضوعًا للضغوط التي تمنعهم من إعلان ميلهم إلىٰ المُحافَظة. لكنني سأقتبس فقط تعليقًا لأحد أعظم المؤرخين المحافظين الأمريكيين وأكثرهم اعتدالًا؛ الأستاذ صامويل موريسون من جامعة هارفرد الأمريكية. لقد رأىٰ موريسون في خطاب توليه رئاسة الجمعية التاريخية الأمريكية في ديسمبر (١٩٥٠م) أن الوقت قد حان لاتخاذ رد فعل ضد ما أسماه «خط جيفرسون-جاكسون- فرانكلين روزفلت»، وتمنىٰ أن يكون للولايات المتحدة تاريخٌ «كُتب من وجهة نظر محافظة سليمة»[٣].

(1) Encounter, vii, No. 6, June 1957, p. 17.

(2) M. Oakeshott, *Political Education* (1951), p. 22.

(3) American Historical Review, No. lvi, No. 2 (January 1951), pp. 272-3.

لكن الأستاذ بوبر هو من عبر في بريطانيا عن هذه النظرة المحافظة الحذرة في أوضح صورها وأكثرها صلابة. مرددًا صدىٰ رفض ناميبه «للبرامج والمثل»، هاجم بوبر السياسات التي تزعم أنها ترمي إلىٰ «إعادة تشكيل «المجتمع بأكمله» وفقًا لخطة محكمة»، وأثنىٰ علىٰ ما أسماه بـ «الهندسة الاجتماعية التدرجية»، ولم يتملص علىٰ ما يبدو عندما اتُهِم رأيه بأنه «ترقيع» أو «تخبط»[1]. ينبغي في البداية أن أعلن تقديري للأستاذ بوبر؛ إذ إنه ظل مدافعًا قويًا عن العقل ولم يتبع أية انحرافات من الماضي أو الحاضر نحو اللاعقلانية. لكن إن نظرنا في وصفته الخاصة بـ «الهندسة الاجتماعية التدرجية»؛ سنرىٰ مدىٰ ضآلة الدور الذي يعطيه للعقل. وبالرغم من أن تعريفه للهندسة التدرجية ليس محددًا بشكل كبير، فإنه تم إخبارنا بشكل خاص أن نقد «الغايات» مستبعد، وأن الأمثلة الحذرة عن أفعالها [أي الهندسة التدرجية] المشروعة -كـ «الإصلاح الدستوري» و«الاتجاه نحو مساواة الدخول»- يبرز بوضوح أنها تم تصميمها كي تعمل في إطار مسلمات مجتمعنا الحالي[2]. إن مكانة العقل في النسق الذي نظم الأستاذ بوبر به الأشياء تشبه إلىٰ حد كبير مكانته عند موظف حكومي بريطاني مدرب لإدارة سياسات الحكومة القائمة، واقتراح تحسينات عملية لتطوير العمل، لكن ليس التشكيك في افتراضاتها الأساسية ولا غاياتها النهائية. هذا أمرٌ نافع، فقد كنت أنا أيضًا موظفًا حكوميًا في أحد الأيام. إلا أن هذا الإخضاع للعقل لافتراضات النظام القائم يبدو لي علىٰ المدىٰ الطويل غير مقبول تمامًا. ولم تكن هذه هي الطريقة التي فكر بها أكتون في العقل عندما طرح معادلة **الثورة = الليبرالية = حكم الأفكار**. فالتقدم في الشئون الإنسانية سواء كان في العلم الطبيعي أو التاريخ أو المجتمع، جاء بشكل رئيس من خلال استعداد الناس لا إلىٰ الاقتصار علىٰ تحسينات ترقيعية لطريقة القيام بالأشياء، بل من خلال القيام بتحديات رئيسة باسم العقل للطريقة السائدة للقيام بالأشياء، وللافتراضات الظاهرة والكامنة التي تقوم عليها. وأتمنىٰ

(1) K. Popper, *The Poverty of Historicism* (1957), pp. 67, 74.

(2) ibid. pp. 64, 68.

أن يستعيد المؤرخون وعلماء الاجتماع والمفكرون السياسيون في العالم الناطق الإنجليزية شجاعتهم لإتمام هذه المهمة.

ومع ذلك، ليس ما يزعجني هو ضعف الإيمان بالعقل بين المثقفين والمفكرين السياسيين في العالم الناطق بالإنجليزية، بل فقدان الشعور بعالم يتحرك باستمرار. يبدو هذا للوهلة الأولىٰ أمرًا متناقضًا؛ إذ إنه لم يُسمع قبل ذلك إلا فيما ندر هذا الكم الهائل من الحديث السطحي عن التغيرات التي تحدث حولنا. لكن الشيء المهم هو أنه لم يعد يُنظر للتغير باعتباره إنجازًا أو فرصةً أو تقدمًا بل باعتباره أمرًا مخيفًا. وعندما يقوم جهابذة السياسة والاقتصاد بوضع الوصفات العلاجية، فإنهم لا يقدمون لنا شيئًا إلا تحذيرات من الأفكار المتطرفة وبعيدة المدىٰ، وأن نتجنب كل شيء له رائحة الثورة، وأن نتقدم -إن كان التقدم ضروريًا- بأكبر قدرٍ ممكن من البطء والحذر. وفي اللحظة التي يتغير فيها شكل العالم بشكل سريع وجذري أكثر من أي وقت مضىٰ خلال القرون الأربعة الماضية، يبدو لي هذا جهلًا نادرًا يقودنا إلىٰ النتيجة المخيفة بأن تتخلف هذه الدولة -وربما دول أخرىٰ ناطقة بالإنجليزية- عن ركب التقدم العام وتنتكس بشكل معجز وبلا شكوىٰ في ركود الحنين للماضي، ولن يؤدي ذلك بالطبع إلىٰ إيقاف التقدم العالمي. وبالنسبة إليّ، ما زلت متفائلًا؛ وعندما يحذرني السير لويس ناميبه من البرامج والمثل، ويخبرني البروفيسور أوكيشوت أنَّنا سائرون بلا غاية معينة وأن كل ما يهم هو ألا يهتز القارب، ويحاول الأستاذ بوبر الإبقاء علىٰ نظام فورد القديم مع قليل من الهندسة التدرجية، ويضرب الأستاذ تريفور روبر الراديكاليين الصارخين علىٰ أنوفهم، ويدعو الأستاذ موريسون لتاريخٍ مكتوبٍ بروح مُحافِظة سليمة؛ سأنظر ساعتها إلىٰ عالم مضطرب وفي مخاض، وسأجيب بعبارة مبتذلة لعالِمٍ عظيمٍ: «بالرغم من ذلك، فإنها تتحرك».

من ملفات إدوارد. هارليت. كار
ملاحظات لأجل إصدار جديد من «*ما هو التاريخ؟*»
(ر. و. ديفيس)

كان كار يحضّر لإصدار جديد تمامًا من كتاب «ما هو التاريخ؟» في السنوات الأخيرة التي سبقت وفاته في نوفمبر (١٩٨٢م). ادعىٰ كار -غير متهيب من انتكاسات التقدم البشري التي اتسمت بها العشرون عامًا التي مرت علىٰ نشر الطبعة الأولىٰ عام (١٩٦١م)- في تصديره للإصدار الجديد أن نيته من ورائه هي «انتقاد الادعاء بإمكانية الوصول إلىٰ رؤية عاقلة وأكثر اتزانًا -إن لم تكن متفائلة- عن المستقبل».

لم يخطّ كار في هذا المؤلف إلا التصدير. لكن كان هناك صندوق كبير -مع مظروف مكدس بالمراجعات والمراسلات الخاصة بطبعة عام (١٩٦١م)- يحتوي نصف دستة من مجلدات الفولسكاب البني تحمل عناوين «التاريخ العام؛ السببية-الحتمية-التقدم؛ الأدب والفن؛ نظرية الثورة والعنف؛ الثورة الروسية؛ الماركسية والتاريخ؛ مستقبل الماركسية». لقد كان ينوي بالتأكيد القيام بعمل كثير لإنهاء الإصدار الثاني. وتحتوي الملفات علىٰ الكثير من عناوين الكتب والمقالات التي لم يضف عليها ملاحظاته بعدُ. لكنها تحتوي أيضًا علىٰ موادَّ عمِل عليها بالفعل: العديد من المقالات المُقتطعة من المجلات والعديد من الملاحظات المكتوبة بخط اليد علىٰ أحجام وأنواع مختلفة من الأوراق، وكذلك مراسلات متبادلة مع إسحاق ديوتشر وإشعيا برلين وكوينتن سكينر وآخرين تتناول

فلسفة التاريخ ومنهجه، من الواضح أنه كان ينتوي الاعتماد عليها في الإصدار الجديد. وهناك بعض الملاحظات كتبت يدويًا تمثل بشكل واضح مسودات أولىٰ لجمل أو فقرات، إلا أنه لم يكن هناك خطة مقترحة للإصدار الجديد بل مجرد ملاحظات كتبت سريعًا:

فوضى التاريخ
هجمات الإحصاء/علم النفس
البنيوية: فوضى الأدب/اللسانيات يوتوبيا ... إلخ
[مخطوطة أخرى كُتب عليها: «*الفصل الأخير*: اليوتوبيا/معنى التاريخ»]

لقد انتوىٰ كار بالتأكيد إضافة أجزاء أو فصول جديدة تعالج مواضيع أهملها الإصدار الأول أو لم يُغطها بشكل كافٍ، وكذلك توسعة الفصول الموجودة بردود علىٰ النقاد، وبمواد أخرىٰ توضّح أطروحته أكثر أو تراجعها. ويبدو أحيانًا أن كتابًا جديدًا عن استيائنا المعاصر وعما ينبغي أن يناضل العالم للوصول إليه يحارب للخروج من هذه الملاحظات والخربشات طويلة المدىٰ. وبالتأكيد كان عازمًا علىٰ تقديم فصلٍ أخير أو فصول أو نسخة جديدة تمامًا من المحاضرة السادسة «الأفق المتسع»، قد يعرض فيه رؤيته الخاصة عن معنىٰ التاريخ ورؤيته للمستقبل، ويتصل بشكل مباشر أكثر من أي من كتاباته السابقة بالاهتمامات السياسية الحالية.

وبالتأكيد، لم يرَ كار أي منطق في مراجعة أطروحته في المحاضرتين الأولىٰ والثانية: «المؤرخ ووقائعه»، و«المجتمع والفرد». واستشهد بروسكيل المؤرخ البحري البارز باعتباره مثالًا علىٰ المزاعم الكاذبة للمقاربة الإمبريقية للوقائع التاريخية؛ إذ إنه أثنىٰ علىٰ «مدرسة المؤرخين الحديثة» التي ترىٰ أن «وظيفة المؤرخ لا تزيد عن جمع وقائع عصره وتسجيلها بكل دقة وعدالة». ويشبّه كار هؤلاء المؤرخين -لو التزموا بمزاعمهم هذه- ببطل القصة القصيرة للروائي

الأرجنتيني خورخي بورخيس «فونيز المثير»، الذي لم يكن ينسىٰ أي شيء سمعه أو رآه أو مر به، لكنه اعترف في النهاية قائلًا: «إن ذاكرتي كأكوام القمامة». لم يكن فونيز «قادرًا علىٰ التفكير؛ إذ إن التفكير يعني نسيان الاختلافات والتعميم والتجريد»[١]. لقد عرّف كار الإمبريقية في التاريخ والعلوم الاجتماعية ورفضها باعتبارها «الاعتقاد في أن كل المشكلات يمكن حلها من خلال تطبيق منهج علمي خالٍ من القيم، أي الاعتقاد بأن هناك حلًا موضوعيًا صحيحًا وهناك طريقة للوصول إليه؛ لقد انتقلت الافتراضات القائمة في العلوم الطبيعية إلىٰ العلوم الاجتماعية». وأشار كار إلىٰ أن لوكاكس يعتبر رانكه -تميمة المؤرخين الإمبريقيين- مناهضًا للتاريخ؛ لأنه يقدم التاريخ باعتباره مجموعة من الأحداث والمجتمعات والمؤسسات وليس تقدمًا من واحدٍ إلىٰ آخر؛ وكتب لوكاكس أن «التاريخ أصبح مجموعة من الحكايا الغريبة»[٢].

توفر ملاحظات كار دعمًا كبيرًا لهذا الهجوم علىٰ الإمبريقية. فقد آمن جيبون بأن أفضل من يمكنه كتابة التاريخ هو «مؤرخ فيلسوف»، يمكنه تمييز الوقائع التي تهيمن علىٰ نظام العلاقات[٣]: لقد أعلن أنه مدين لتاسيتوس باعتبار أنه «أول مؤرخ طبق علم الفلسفة علىٰ دراسة الوقائع»[٤]. وميز فيكو بين il certo الواقعة (أي صحيح وقائعيًا) وبين il vero الحقيقة؛ الواقعة هي موضوع الوعي، وأمرٌ خاص بالفرد، أما الحقيقة فهي موضوع العلم، وأمرٌ عام وشائع[٥]. ونسب كار «ركاكة كثير من الكتابات السياسية والتاريخية الإنجليزية الحديثة وسطحيتها» إلىٰ الاختلاف في المنهجية التاريخية المستخدمة والتي فصلت ماركس بشكل سيئ عن مفكري العالم الناطق بالإنجليزية»:

---

(1) J. L. Borges, a Personal Anthology (1972) pp. 32-3.

(2) G. Lukacs, the Historical Novel (1962) pp. 176,182.

(3) Edward Gibbon, Essai sur l' etude de la literature (1761).

(4) Gibbon, Decline and Fall of the Roman Empire, Bury (ed), (1909) ch. 9, p. 230.

(5) G. Vico, principj di scienza novo (1744) I, IX and X, translated as New science of G. vico (1968), paras. 137,321.

«إن تقاليد العالم الناطق بالإنجليزية إمبريقية بعمق؛ فالوقائع تتحدث عن نفسها. لكن هناك مشكلة تُثار عن «أسسها الموضوعية». فالموضوعات والحلقات والفترات يتم عزلها عن الدراسة التاريخية في ضوء بعض معايير صلة غير معلنة وربما غير مدركة . . . قد تكون كل هذا نتاج لعنة ماركس. لم يكن ماركس إمبريقيًا. فقد تبدو دراسة الجزء دون الإشارة إلىٰ الكل -أو الواقعة دون الإشارة إلىٰ أهميتها، أو الحدث دون الإشارة إلىٰ السبب أو النتيجة، أو الأزمة دون الإشارة إلىٰ الوضع العام- ممارسة عقيمة بالنسبة إليه.

لهذا الاختلاف جذور تاريخية. ولم يأتِ من فراغ تشبث العالم الناطق بالإنجليزية بالإمبريقية. ففي نظام اجتماعي ثابت بقوة -لا يحب أحدٌ السؤال عن أوراق اعتماده- تعمل الإمبريقية باعتبارها وسيلة لتحقيق إصلاحات فعالة . . . ومثلت بريطانيا في القرن التاسع عشر النموذج المثالي لذلك. لكن في وقتٍ يتم فيه تحدي كل الأسس، ونتخبط من أزمة إلىٰ أخرىٰ بلا مرشد، لم تعد الإمبريقية كافية»[١].

وعلىٰ كل حال، يخفي حجاب الإمبريقية المزعومة مبادئ انتقاء غير مدركة. فقد كتب كار: «إن التاريخ عبارة عن تصور محدد لمكونات العقلانية الإنسانية، وكل مؤرخ يملك تصورًا معينًا، سواء أدرك ذلك أو لم يدركه». أولىٰ كار في مؤلفه **ما هو التاريخ؟** اهتمامًا كبيرًا لتأثير البيئة التاريخية والاجتماعية في انتقاء المؤرخ للوقائع وتفسيرها، وهو أحد جوانب الوضع البشري الذي سحره منذ كان طالبًا. تعطي إشاراته الخاصة بالإصدار الجديد العديد من الأمثلة علىٰ نسبية المعرفة التاريخية. فقد رأىٰ هيرودوت مثلًا مبررًا أخلاقيًا لهيمنة أثينا في الدور الذي لعبته في الحروب الفارسية؛ أقنعته هذه الحروب -بعد أن أثبتت له ضرورة أن يوسّع الإغريق المفكرون من آفاقهم- بضرورة توسعة أبحاثه لأماكن وشعوب أخرىٰ[٢]. وكانت رؤية العرب للتاريخ متأثرة بقوة بالتعاطف مع أسلوب

---

(١) ظهرت هذه الفقرة المكتوبة بخط اليد في ملاحظاته في مقالة كار عن كتاب لوكاس:

From Napoleon to Stalin (1980) p. 250.

(2) M. I. Finley)ed(, The Greek Historians (1959) introduction, pp. 4,6

الحياة البدوي؛ فقد رأوا في التاريخ عملية مستمرة أو دورية يغزو البدو ساكني المدن والواحات، ثم يستقرون فيها وتغزوهم موجات جديدة من البدو. فبالنسبة إلىٰ مؤرخي العرب، تولّد الحياة المستقرة الرفاهيةَ وتُضعف الشعوب المتحضرة أمام البرابرة. وعلىٰ النقيض، رأي جيبون في إنجلترا القرن الثامن عشر أن التاريخ ليس دوريًا بل عبارة عن تقدم مستمر، كما في عبارته الشهيرة بأن «كل عصر في العالم أضاف وما زال يضيف إلىٰ الثروة الحقيقية للجنس البشري، وسعادته ومعرفته وربما قيمه». رأىٰ جيبون التاريخ من نقطة ثقة مرتفعة لطبقة حاكمة في حضارة مستقرة منذ أمد بعيد. وتمسك بأن أوروبا كانت محصنة ضد الهمجيين؛ لأنهم «قبل أن يستطيعوا هزيمتنا، عليهم التوقف عن كونهم همجيين أولًا». ويشير كار إلىٰ أن العصور الثورية تمارس تأثيرًا ثوريًا في دراسة التاريخ؛ «فلا شيء أشد إثارة للاهتمام بالتاريخ أكثر من الثورة». فقد نشأ مؤرخو إنجلترا في القرن الثامن عشر في سياق انتصار «الثورة المجيدة» عام (١٦٨٨م). وهدمت الثورة الفرنسية «النظرة اللاتاريخية للتنوير الفرنسي التي كانت تقوم علىٰ مفهوم الطبيعة الإنسانية التي لا تتغير». وفي أوقات تغير سريعٍ كهذه، تتم ملاحظة نسبية المعرفة التاريخية. وقد كان ماكولاي يوضح الواضح لمعاصريه عندما أعلن أن «مَن يظل علىٰ الرأي نفسه فيما يخص الثورة في أعوام (١٧٨٩ و١٧٩٤ و١٨٠٤ و١٨١٤ و١٨٣٤م)، إما أن يكون نبيًا موحىٰ إليه، وإما أحمقَ عنيدًا»[١].

وفي ضوء نسبية المعرفة التاريخية، فبأي معنىٰ يمكن أن نجد تاريخًا موضوعيًا؟ ويطرح كار في **ما هو التاريخ؟** أنه بينما لا يمكن لأي مؤرخ ادعاء موضوعية متجاوزة للتاريخ لمبادئه الخاصة، يمكن القول إن المؤرخ الموضوعي هو شخص «لديه القدرة علىٰ التعالي فوق الرؤية المحددة لموقعه في المجتمع والتاريخ»، و«القدرة علىٰ عرض رؤيته في المستقبل بطريقة تعطيه تأملًا أعمق وأكثر بقاءً للماضي». اعترض العديد من نقاد **ما هو التاريخ؟** علىٰ هذا التناول «للموضوعية»، ودافعوا عن الرؤية التقليدية التي تقضي بأن المؤرخ الموضوعي هو شخص يبني أحكامه بناء علىٰ الدليل، رغمًا عن أفكاره المسبقة. لم يعتبر كار

(1) G. Macaulay, works (1898) viii.431 (from an essay on sir James Mackintosh)

ذلك نقدًا جديًا، ويعرض كتابه **تاريخ روسيا السوفيتية** -الذي يُظهر درجة استثنائية من «الموضوعية» بمعناها التقليدي- أدلةً يستشهد بها مؤرخون آخرون لدعم تفسيراتهم التي تصطدم مع تفسير كار. لكنه رأىٰ أن هذا الاجتهاد هو التزام ضروري للمؤرخ الجاد، لكن لا يعني ذلك أن مقاربة المؤرخ للدليل تخلو من أثر بيئته الاجتماعية والثقافية فيه.

ومع ذلك، كان كار مستعدًا للاعتراف -بحذر- بأن التقدم يحدث في دراسة التاريخ كما يحدث في تطور المجتمع، وأن التقدم في المعرفة التاريخية مرتبط بزيادة الموضوعية. واعترف في **ما هو التاريخ؟** بالتقدم العظيم الذي صنعه التاريخ في القرنين الماضيين، وأثنىٰ علىٰ توسعة آفاقنا من تاريخ النخبة إلىٰ تاريخ شعوب العالم أجمع، مستشهدًا بمثال تقييم الأجيال المتتابعة من المؤرخين لإنجازات بسمارك؛ فقد جادل (أو اعترف) بأن «مؤرخ عشرينيات القرن العشرين أقرب للحكم الموضوعي من مؤرخ ثمانينيات القرن التاسع عشر، وأن مؤرخ اليوم أقرب من مؤرخ العشرينيات». لكنه قام بتعديل قبوله الظاهري هذا لوجود عنصر مطلق في معيار الموضوعية لدىٰ المؤرخ، فأصر أن «أن الموضوعية في التاريخ لا يمكن أن تقوم علىٰ معيار حكم ثابت وغير متحرك موجود هنا والآن، بل تعتمد فقط علىٰ معيار كامن في المستقبل ويتطور بتقدم التاريخ». لكن استمرت مشكلة الموضوعية في عرقلته بعدما أنهىٰ **ما هو التاريخ؟** ففي ملاحظاته، وبعدما أبدىٰ رفضه لـ «موضوعية مطلقة وأبدية» باعتبارها «تجريدًا غير حقيقي»، كتب أن «التاريخ يستلزم انتقاء وقائع الماضي وترتيبها في مبدأ أو معيار ما للموضوعية يقبله المؤرخ، وينبغي أن يتضمن بشكل حتمي عناصر تأويلية. وبغير ذلك، يتفتت التاريخ إلىٰ عدد لا يحصىٰ من الحوادث المنعزلة وغير المهمة، ولن نتمكن من كتابة تاريخ علىٰ الإطلاق».

اقترب كار أيضًا في **ما هو التاريخ؟** من سؤال الموضوعية التاريخية من زاوية أخرىٰ (رغم أنه لم يستخدم مصطلح «الموضوعية» ساعتها). فقد اختبر أوجه التشابه والاختلاف فيما بين منهج التاريخ ومنهج العلوم الطبيعية. واتضح أن أوجه التشابه أكثر من الاختلاف؛ فلم يعد علماء الطبيعة ينظرون لأنفسهم

باعتبارهم يضعون القوانين الطبيعية من خلال استقراء الوقائع المشاهدة، بل باعتبارهم يقومون باكتشافات من خلال التفاعل بين الفروض والوقائع. والتاريخ -مثله مثل العلوم الطبيعية- لا يهتم كما هو شائع بأحداث مفردة، بل بالتفاعل بين المفرد والعام. فالمؤرخ واجبٌ عليه التعميم، وفي الواقع «لا يهتم المؤرخ بالمفرد، بل بما هو عام في هذا المفرد».

لقد جمع كار من أجل الإصدار الجديد الكثير من الملاحظات حول منهجية العلم الطبيعي. وظهر توجه فكره في ملاحظاته غير المحررة. وسأعيد إنتاج مجموعة منتقاة منها دون محاولة فرض رؤيتي الخاصة علىٰ أطروحة كار. (لقد قمت بوضع كل ملاحظة في رقم خاص).

(١) المقياس الشكلي أو المنطقي للحقيقة العلمية؛ آمن بوبر بأن العلم «الحقيقي» يتميز بمبدأ عقلاني أبدي . . .

ورفض توماس كون وجود منهج علمي واحد لصالح وجود مناهج نسبية متعاقبة . . .

الانتقال من السكونية إلىٰ الديناميكية في النظرة إلىٰ العلم؛ من الشكل إلىٰ الوظيفة (أو الغاية).

تقود النسبية (أي عدم وجود «منهج علمي» واحد) بول فيرابند في **ضد المنهج** (١٩٧٥) لرفض العقلانية بشكل تام[1].

(٢) لقد أثار أفلاطون في محاورة مينو جدلًا حول إمكانية القيام ببحث مع الجهل بما نبحث عنه.

«لن يتم ذلك إلا بعد قضاء الكثير من الوقت في جمع غير منهجي لملاحظات تعمل باعتبارها موادَّ بنائية، متبعين فكرة مختبئة في عقولنا؛ وبعد قضاء الكثير من الوقت بالفعل في التنسيق الفني لهذه المواد نصبح قادرين علىٰ رؤية الفكرة بشكل أوضح، وتخطيطها معماريًا بشكل كليّ».

---

(1) Feyerabend, Against Method: outline of an Anarchistic Theory of Knowledge (1975)

يختم الكتاب «من المواد الثرية المدعومة من التاريخ» أن مبدأ واحدًا يمكن الدفاع عنه في كل الأزمان والظروف «كل شيء يمر ويتحرك».

Kant, *Critique if Pure Reason* (1781), p. 835.

إن أطروحة بوبر التي تقضي بأن الفرض الذي يفشل في الوصول إلىٰ استنتاجات قابلة للاختبار لا يمكن الدفاع عنه (الانتخاب الطبيعي).

(انظر: M. Polanyi, *Encounter*, January 1972)، وتم اقتباس الفقرة التالية منه أيضًا:

لقد أشار أينشتاين لهايزنبرج عام (١٩٢٥م) إلىٰ «أن إمكانية ملاحظتك لشيء ما أو عدم ملاحظتك له تعتمد علىٰ النظرية التي تستخدمها. فالنظرية هي التي تقرر ما يمكنك ملاحظته».

(٣) [كتب كار ملاحظةً في محاضرةٍ لويسكوبوف]:

«يمكننا تصور تكوين سلاسل الجبال هذه من خلال النشاطات التكتونية التي تحدث في القشرة الأرضية. لكننا لا يمكننا توضيح لمَ تشكل جبل بلانك بهذا الشكل الذي نراه اليوم، ولا يمكننا التنبؤ بأي جزء من جبل هيلين سيسقط في الانفجار التالي . . .

«فوقوع أحداث غير متوقعة لا يعني أن القوانين الطبيعية قد انتُهِكت».

(٤) يستعرض كتاب دكتور ستروِيك **موجز تاريخ الرياضيات** (١٩٦٣) التجذر الاجتماعي للرياضيات.

(٥) إن النظرية التي ترىٰ أن نشأة الكون قد حدثت بطريقة عشوائية نتيجة انفجار عظيم، وأن مصيره هو الانحلال إلىٰ ثقوبٍ سوداء ما هي إلا انعكاسٌ للتشاؤم الثقافي لهذا العصر. فالعشوائية هي تتويج للجهل.

(٦) لقد كان الاعتقاد في الأهمية الكبيرة لإمكانية التوريث اعتقادًا تقدميًا طالما أنك تؤمن بأن الخصائص المكتسبة يمكن توريثها.

ولكن عند رفض هذا، أصبح الاعتقاد في الصفات الوراثية أمرًا رجعيًا.

انظر الأطروحة في: *C. E. Rosenberg, No Other Gods: On Science and American Social Thought (1976),* وخاصةً (ص ١٠).

يتضح من هذه الملاحظات غير المحررة أن كار قد توصل إلىٰ أن نسبية المعرفة العلمية أعظم مما أشار قبل ذلك. فالزمان والمكان لهما تأثير عظيم في نظرية عالِم الطبيعة وممارسته. ويشبه التفاعل بين الفروض والمادة الفعلية في

العلوم الطبيعية التفاعلَ بين التعميم والوقائع في التاريخ. وليس ضروريًا أن تمتلك الفروض العلمية السليمة القدرةَ علىٰ التنبؤ الدقيق التي تُنسب إليها عادةً؛ ففي بعض العلوم الطبيعية يقتربون جدًا من تعميمات المؤرخ.

وفي محاضرة «السببية في التاريخ» في هذا الكتاب فحص كار طبيعة التعميم التاريخي بشكل أعمق. فالمؤرخ تواجهه العديد من الأسباب لحدث تاريخي واحد، ويسعىٰ لإنشاء «تسلسل هرمي لمسارات الأحداث قد يصلح علاقاتها ببعضها البعض». استنسخ كار في ملاحظاته من أجل الإصدار الجديد بعض فقرات من مونتسكيو ودي توكوفيل تؤيد رؤيته. فقد كتب مونتيسكيو «تصبح الأسباب أقل تحكمية؛ لأن لها تأثيرًا أكثر عمومية؛ وبالتالي نعلم بشكل أفضل ما الذي يطبع أمة ما بطابع معين، أكثر مما نعلم عما يعطي ذهنية معينة للفرد . . . وما يشكل روح المجتمعات وأسلوب الحياة فيها أكثر مما يشكل شخصية فرد واحد»[1]. وعلّق كار علىٰ تمييز دي توكفيل بين «الأسباب القديمة والعامة» و«الأسباب الخاصة والحديثة»[2] قائلًا: «هذا أمرٌ معقول؛ العام يعني بعيد المدىٰ؛ والمؤرخ يهتم بالأساس ببعيد المدىٰ».

وبالنسبة إلىٰ المؤرخ الذي يحاول شرح الأحداث التاريخية بمصطلحات بعيدة المدىٰ، تثير الأسباب العامة أو المهمة فورًا معضلة دور الصدفة في التاريخ. لقد اعترف كار في هذا الكتاب بأن الصدفة يمكنها تغيير مسار التاريخ، إلا أنه أكد علىٰ أنه لا ينبغي أن تدخل في تسلسل المؤرخ للأسباب المهمة. فقد لعبت صدفة موت لينين المبكر دورًا مهمًا في تاريخ الاتحاد السوفيتي في العشرينيات، لكنها لم تكن سببًا «حقيقيًا» لما حدث من ناحية أنها ليست تفسيرًا منطقيًا ومهمًا تاريخيًا يمكن تطبيقه علىٰ مواقف تاريخية أخرىٰ. وكتب في ملاحظاته مطوّرًا من هذه الفكرة بعد نشر الكتاب أن: «التاريخ يخضع في الواقع

---

(1) An Essay on causes affecting minds and characters', in Montesquieu, The spirit of laws, ed. D Caruthers (1977) p. 417.

(٢) انظر:

A. de Tocqueville, De l'ancien regime (trans. S. Gilbert,1966), II ,III ,especially p. 160.

لحالة من الانتظام الكافي كي تجعل منه موضوعًا لدراسة جادة، إلا أن هذا الانتظام يضطرب من آن لآخر بسبب أحداث دخيلة».

لقد ظهر دور الصدفة في التاريخ باعتباره معضلةً في دور الفرد بشكل خاص. لقد درس كار هذه المسألة مرارًا وتكرارًا التي لاحت في الأفق بالطبع عند دراسته لتطور الاتحاد السوفيتي في فترة استيلاء ستالين علىٰ السلطة. يضع ملف «الفرد في التاريخ» خاصته المشكلة في سياق تاريخي أوسع. فأشار إلىٰ أن الفردانية هي «مبدأ نخبوي»؛ لأن «معناها الوحيد هو وضع العنصر الفردي في مقابل خلفية جماعات لاشخصية». وكان هناك إصرار متطرف علىٰ الحقوق المطلقة للفرد الحر سائدٌ بين المثقفين. فمثلًا، ادعىٰ ألدوس هكسلي -أبرز مؤيدي هذه الرؤية من البريطانيين في العشرينيات والثلاثينيات- تحت عنوان ملائم **افعل ما تشاء** أن «الغاية من الحياة ... هي الغاية التي نضفيها نحن عليها. والمعنىٰ هو ما نختار أن يصبح معناها ... لكل إنسان الحق في رسم فلسفته الخاصة للحياة»[١]. وقد فرق سارتر في كتابه المؤثر **الوجود والعدم** في الثلاثينيات بين الوجود «لذاته» أي الوعي الخالص للفرد والمسؤولية والحرية المطلقة، وبين الوجود «في ذاته» أي عالم اللاوعي المادي والموضوعي. وفي هذه المرحلة كان مناهضًا للماركسية مع بعض «سمات من الأناركية» (لم تختفِ أبدًا من سارتر). وفي عام (١٩٦٠م)، بالرغم من أن **نقد العقل الجدلي** ادعىٰ تعريف الماركسية باعتبارها «الفلسفة المطلقة في عصرنا»، فإنه -وفقًا لكار- «لم تكن نسخته من الوجودية والحرية المطلقة والفردية والذاتية تتوافق مع الماركسية». وكذلك أدورنو، لتأثره بالماركسية «أراد إنقاذ الفرد من الخضوع الكامل في عالم مليء بالتكنوقراطية والبيروقراطية وأيضًا في عالم أنظمة فلسفية مغلقة (مثالية هيجل ومادية ماركس)». وبالنسبة إلىٰ فرويد لم تكن حرية الفرد هي نتاج الحضارة، بل علىٰ العكس كان أثر الحضارة هو تقييد الفرد[٢].

(1) A. Huxley, Do as you will (1929), p. 101.

(2) S. Freud, Civilization and its Discontents (1975) p. :32

لاحظت إحدىٰ قصاصات كر أيضًا «أن لاوعي فرويد فردي؛ ولا يوجد شيء ليفعله مع الوعي الجمعي ليونج».

ويقترب الادعاء بأن المجتمع قد وضع العديد من القيود علىٰ الفرد، وأنه ينبغي تحريره منها، ويتصارع جزئيًا مع الادعاء الراسخ بأن بعض الأفراد كانوا قادرين علىٰ التصرف دون أي قيود من المجتمع، والذي يظهر غالبًا في هيئة التأكيد علىٰ الأهمية الساحقة للرجال العظماء في التاريخ. فمثلًا نسب أندرو مارفل بشكل قاطع دورًا كهذا لكرومويل:

إنه انكماش الزمن المتقطع، وفي عام واحد فعل الزمن فعله.

في المقابل أعلن صامويل جوناثان:

يا لصغر ما يؤثر به الملوك والقوانين فيما تحمله قلوب الناس.

كتب كار أن جوناثان كان «مجرد رد فعل دفاعي ضد الاعتقاد بأن الملوك والقوانين يمكن أن تسبب الشرور أو تعالجها».

لقد جادل ماركس ضد من يدّعون دورًا حاسمًا للإرادة الفردية المستقلة عن المجتمع بأن الرؤية التي «تتخذ من الإنسان **المنعزل** نقطة انطلاقها» هي رؤية «سخيفة» *(abgeschmackt)*. فالإنسان «يظهر في الأصل باعتباره كائنًا شاملًا، حيوانًا في قطيع، ويقوم بتفريد نفسه خلال مجرىٰ التاريخ، واستبدال نفسه هو عامل رئيس لهذا التفريد»[1]. ولاحظ ماكولاي -فيما كتب عن ميلتون- أنه «كلما زادت معرفة البشر وازداد تفكيرهم، نظروا أكثر إلىٰ الطبقات وأقل إلىٰ الأفراد»[2]. وذكر دو توكفيل تعبيرًا كلاسيكيًا عام (١٨٥٢م) عن كون أفعال السياسيين الأفراد تحددها قوىٰ خارجةٌ عنهم:

بين كل الشعوب المتحضرة، تُنشئ العلوم السياسية أفكارًا عامة أو علىٰ الأقل تشكلها. ومن بين هذه الأفكار تظهر المشكلات التي يتصارع حولها رجال السياسة، وكذلك القوانين التي يخيل لهم أنهم يضعونها. وتمثل العلوم السياسية نوعًا من جو ثقافي يستنشقه الحكام والمحكومون في المجتمع ويستمدون مبادئ أفعالهم منه بشكل عفوي.

---

(1) Grundisse (Berlin,1953) pp. 395-6.

(2) Works (1898) vii,6.

وعبّر تولستوي تعبيرًا متطرفًا عن أن دور الأفراد غير مهم في التاريخ؛ ففي إحدىٰ المسودات الختامية لرواية «الحرب والسلام» أعلن بعنف أن «الشخصيات التاريخية هم ثمرة عصرهم، وأنهم ينشأون عن العلاقة التي تربط بين أحداث عصرهم والعصور السابقة عليهم»[1]. واكتملت وجهة نظره بالفعل عام (١٨٦٧م):

إن الحكومة الروسية المحلية (zemstvo) والمحاكم والحرب أو غياب الحرب . . . إلخ، هي تمظهرات للنظام الاجتماعي، أو النظام السربي (كما لدىٰ النحل)؛ إذ إن أفضل العاملين هم من لا يعلمون ماذا يفعلون ولماذا؛ ونتيجة عملهم المشترك هي دائمًا نشاط موحد ومألوف في قوانين عالم الحيوان. ويمثل النشاط الحيواني الذي يقوم به الجندي أو الإمبراطور أو القائد العسكري من النبلاء أو الفلاح أحطّ أشكال النشاط؛ إذ لا وجود للتعسف فيه، كما يقول الماديون بحق[2].

وبعد ثلاثين عامًا عندما اندلعت حرب البوير، كتب أنه لم يكن جيدًا الغضب من «كل من تشامبرلين وفيلهلم»، «فالتاريخ كله عبارة عن مجموعة قرارات مشابهة اتخذها كل السياسيين»، من أجل دعم الثروة الاستثنائية للأقلية بفتح أسواق جديدة، «بينما يكدح جموع الناس في العمل الجاد»[3].

لقد حمل كار بشكل عام نفس اتجاه ماركس ودي توكوفيل. فأشار إلىٰ أن «الأفراد لهم «أدوار» في التاريخ، وقد يكون الدور أكثر أهمية من الفرد نفسه». ولاحظ أن «تردد رامزي ماكدونالد لم يكن بسبب سماته الشخصية (التي لم تكن مهمة طالما سمحت له بأن يصل إلىٰ القيادة)، بل بسبب المأزق الأساسي للمجموعة التي يمثلها حزب العمال». وبشكل عام، ادعىٰ كار أنه لا يهتم بتقييم السياسيين الأفراد، بل «بتحليل اهتمامات المجموعة واتجاهاتها التي تشكّل أفكارهم». وكتب أن الطريقة التي تعمل بها عقول الأفراد «ليست هي المهمة بالنسبة إلىٰ المؤرخ»، ومن الأفضل «النظر للتاريخ من ناحية المواقف

(1) L. Tolstoi, Polnoe sobranie sochinenii,xv, (1955).

(2) Letter to Samarin, 10 January 1867, in Tolstoy's letters.. Christian (ed.), I 211 (1978).

(3) Letter to volkonsky, 4/16 December 1899, ibid. ii. 585.

والاتجاهات الجماعية غير الواعية أكثر من ناحية السلوك الفردي الواعي». وبهذه الروح أشار ممتعضًا إلىٰ كتابٍ عن هتلر «بدأ بنسبة كل شيء إلىٰ شخصية هتلر، وانتهىٰ بالحديث عن عدم استقرار نظام فايمر وضعفه»[(١)].

إلا أن كار لم يتمسك بوجهة نظر تولستوي المتطرفة؛ فقد أعادته دائمًا أعماله باعتباره مؤرخًا عاملًا إلىٰ «أنف كليوباترا». فقد أصر مجددًا في ملاحظاته -مشيرًا إلىٰ أن مشكلة الصدفة في التاريخ «ما زالت تهمني وتربكني»- كما في فعل هذا الكتاب علىٰ أنه رغم أن موت لينين كان نتيجة لأسباب خارجة عن التاريخ، فإنه أثّر في مسار هذا الأخير. وأضاف أنه «حتىٰ لو تمسكت بأن هذا لن يؤثر علىٰ المدىٰ الطويل وأن كل شيء سيصل إلىٰ النتيجة نفسها، فإن هناك مساحة مهمة قصيرة المدىٰ، وتمثل أهميةً كبيرةً للعديد من الناس». وفي ذلك تغيرٌ مهم في التركيز مقارنةً بما كان عليه في هذا الكتاب. لقد كان ذلك تمهيدًا لتعليقاته اللافتة للنظر علىٰ دور لينين وستالين في مقابلته مع بيري أندرسون بمناسبة إتمامه كتابه **التاريخ**. فقد أصر أن «لينين إن كان حيًا خلال العشرينيات والثلاثينيات متمتعًا بكل صلاحياته، فإنه سيواجه المشكلات نفسها»، وقد يعمل علىٰ تدشين الزراعة المميكنة واسعة النطاق، والتصنيع السريع، والتحكم في الأسواق، والتحكم في العمل وتوجيهه. لكنه سيكون أقدر علىٰ «تقليل عنصر الإكراه وتخفيفه»:

«ربما ما كان الطريق ليكون ممهدًا تحت حكم لينين، لكن لم يكن ليصل الوضع إلىٰ هذه الحالة. فما كان ليتسامح مع تزييف السجلات الذي انغمس فيه ستالين . . . ولم يكن ليصبح كما قال أنتي سيليجا «أرض الكذبة الكبرىٰ». هذه هي توقعاتي»[(٢)].

ينسب كار هنا دورًا كبيرًا للصدفة في فترة حاسمة من التاريخ السوفيتي. كانت هذه عبارة شفهية ولم تكن حكمًا تم إصداره بعناية. لكنه في لغته الأكثر اعتدالًا في تاريخه للاتحاد السوفيتي كتب أيضًا: «لقد أدخلت شخصية ستالين

---

(١) كان ذلك إشارةً إلىٰ كتاب:

Sebastian Haffner, *The Meaning of Hitler* (1979)

(2) From Napoleon to Stalin (1980) pp. 262-3 (interview with Perry Anderson, September 1978).

بالاشتراك مع التقاليد البدائية والقاسية للبيروقراطية الروسية علىٰ الثورة من أعلىٰ طابعًا وحشيًا بشكل خاص»[1]. لقد كان لـ «الثورة من أعلىٰ» أسباب بعيدة المدىٰ والتي يجب أن تكون هي الاهتمام الرئيس للمؤرخ، إلا أن درجة الإكراه المستخدمة كانت صدفة تاريخية.

قام كار بتقييم الوضع الراهن للدراسات التاريخية في ملاحظات وخطابات متنوعة في ملفاته. فقد أشار إلىٰ التأثيرات الماركسية باعتبارها توجهًا رئيسًا جديدًا في الستين عامًا الماضية:

«لقد أصبح تأثير المفهوم المادي للتاريخ طاغيًا علىٰ الكتابات التاريخية منذ الحرب العالمية الأولىٰ؛ ويمكننا القول بالفعل إن كل عمل تاريخي جاد في هذه الفترة تم تشكيله نتيجة تأثيرها. تمثلت أعراض هذا التغير في استبدال دراسة المعارك والمناورات الدبلوماسية والجدالات الدستورية والمؤامرات السياسية باعتبارها المواضيع الأساسية التي يناقشها التاريخ -أو «التاريخ السياسي» بالمعنىٰ الواسع- بدراسة العوامل الاقتصادية والظروف الاجتماعية وإحصاءات السكان وقيام الطبقات الاجتماعية وسقوطها. وكذلك كان اشتهار علم الاجتماع سمةً أخرىٰ لهذا التغير، وكانت هناك محاولات لمعاملة التاريخ باعتباره فرعًا من فروع علم الاجتماع».

في هذا الكتاب، أشار كار بالفعل إلىٰ الأثر الإيجابي لعلم الاجتماع علىٰ التاريخ معلقًا أنه «كلما أصبح التاريخ اجتماعيًا أكثر، وأصبح علم الاجتماع تاريخيًا أكثر؛ كان هذا أفضل لكليهما». وفي ملاحظاته للإصدار الجديد، أعلن بشكل واضح أن «التاريخ الاجتماعي هو حجر الأساس؛ لكن لا يمكن الاكتفاء بدراسة حجر الأساس وإلا ستصبح مملة؛ وربما هذا ما حدث لمجلة الحوليات، إلا أنه لا يمكنك الاستغناء عنها».

ومع اعترافه بهذه التطورات الإيجابية، أصر كار أنه من ناحية التوجهات العامة أو السائدة يعاني التاريخ والعلوم الاجتماعية من أزمة. ويشير إلىٰ الإمبريقية السطحية التي «تنتقل من التاريخ إلىٰ التخصص القطاعي» -والتي انتقدها بشدة

---

(1) A History of Soviet Russia (1978) xi, 448.

باعتبارها «نوعًا من التشويه الذاتي»- وإلىٰ ميل المؤرخين إلىٰ الاختباء وراء المنهج -فيشير إلىٰ «أن مذهب التاريخ «الكمي» الذي يجعل من المعلومات الإحصائية مصدر البحث التاريخي كله، ربما يحمل التصور المادي عن التاريخ إلىٰ أسخف معانيه». والأزمة التي يواجهها التاريخ ترافقت مع انتقال التاريخ إلىٰ العلوم الاجتماعية، والذي رآه كار توجهًا محافظًا بل ورجعيًا:

«إن التاريخ غارق في عمليات جوهرية من التغير، وإن كنت حساسًا تجاه هذه السيرورات، فاهجر التاريخ والجأ إلىٰ العلوم الاجتماعية. فاليوم، الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع ... إلخ، في حالة ازدهار. إن التاريخ مريض، لكن مجتمعنا مريض أيضًا».

وقد أشار أيضًا إلىٰ أن « «الاختباء» يحدث أيضًا داخل العلوم الاجتماعية نفسها؛ فالاقتصاديون يختبئون خلف الاقتصاد القياسي، والفلاسفة خلف المنطق واللسانيات، والنقاد الأدبيون خلف تحليل التقنيات الأسلوبية». وقد مثل «تالكوت بارسونز» مثالًا واضحًا لعالم الاجتماع الذي «استخدم التجريد لدرجة فقدان كل اتصال مع التاريخ».

يكرّس كار اهتمامًا كبيرًا للبنيوية (أو «الوظيفية البنيوية»). فقد علق ذات مرة في حوار أن البنيويين لديهم ميزة التعامل مع الماضي باعتباره وحدةً واحدة، وتجنب مزالق التخصص المفرط. لكنه آمن بأن البنيوية كان لها أثر ضار في دراسة التاريخ. فقارن المقاربة البنيوية أو «الأفقية» التي «تحلل المجتمع من جهة العلاقات الداخلية الوظيفية أو البنيوية بين أجزائه أو جوانبه» وبين المقاربة التاريخية أو «الرأسية» التي «تحلله من جهة من أين أتىٰ وإلىٰ أين يتجه». وأشار إلىٰ أن كل مؤرخ عاقل سيوافق علىٰ أن كلا الاتجاهين ضروريان. [تشير ملاحظة فظة علىٰ قصاصة من الورق «أن التمييز بين التاريخ السردي والتاريخ البنيوي هو تمييز زائف»]:

«لكنها صنعت العديد من الاختلافات التي جذبت اهتمام المؤرخين وتركيزهم. فهذا يعتمد بشكل جزئي بلا شك علىٰ حالته المزاجية، ولكنه يعتمد بشكل أكبر علىٰ البيئة التي يعمل فيها. فنحن نعيش في مجتمعٍ يرىٰ أن التغيير

دائمًا إلىٰ الأسوأ، ويخشىٰ منه ويفضل الرؤية «الأفقية» التي لا تستلزم إلا إصلاحات جزئية».

أشار كار في مكان آخر إلىٰ أن «الاتجاه الأول محافظ من ناحية أنه يفحص حالة سكونية، والاتجاه الأخير راديكالي من ناحية أنه يهتم بالتغير»:

«بالرغم من أن ليفي شتراوس قد يقتبس من ماركس لحاجة في نفسه . . . فإنني أظن أن البنيوية هي الفلسفة الرائجة للعصر المحافظ».

تشتمل ملاحظات كار علىٰ أشياء عديدة عن ليفي شتراوس، أبرزها مقابلة مع مجلة (Le Monde) يؤكد عنوانها أسوأ شكوك كار: «إن الأيديولوجيا الماركسية والشيوعية والشمولية ليست إلا خدعة تاريخية»[1].

ترافق نقد كار الواسع للوضع الراهن للدراسات التاريخية وتقييمه السلبي له ككل، مع تأكيد إيجابي علىٰ أهمية فرع التاريخ في حد ذاته. وأعلن عن وجود حاجةٍ لـ «تاريخٍ عام» يجمع بين فروع التاريخ جميعها؛ التاريخ القانوني والعسكري والديموغرافي والثقافي وغيرها، وينظر في العلاقات الداخلية بينهم. وأصر كذلك علىٰ أن التاريخ ليس مجرد خادم للعلوم الاجتماعية، يجاريها في نظرياتها ويمدها بالمواد:

«لقد أدركت أن هناك العديد من المؤرخين الموتىٰ اليوم بسبب عدم امتلاكهم لنظرية. إلا أن النظرية التي يحتاجون إليها هي نظرية من التاريخ وليست قادمة من خارجه. إن ما نحتاجه هو مسار مزدوج . . . إذ إن المؤرخ يجب عليه أن يتعلم من متخصصي الاقتصاد والديموغرافيا والعسكرية وخلافه، لكن هؤلاء سيموتون أيضًا بلا نمط تاريخي أوسع لا يمكن لأحد توفيره إلا المؤرخ «العام». والمشكلة تتمثل في أن النظريات التاريخية هي بطبيعتها نظريات للتغير، وأننا نعيش في مجتمع يريد أو يقبل علىٰ مضض التغيرات الثانوية أو «المتخصصة» في إطار توازن تاريخي مستقر».

إلا أن كار كان مؤمنًا بأن رؤية المؤرخ تعتمد علىٰ بيئته الاجتماعية، وفي بريطانيا السبعينيات لا يمكنه تصور أن يتم الترحيب بنصيحته إلا من قبل أقليةٍ من المؤرخين الراديكاليين أو المتمردين:

---

(1) Le Monde, 21-22 January 1979.

«فالمجتمع الذي امتلأ حيرةً حول الحاضر وفَقَد إيمانه بالمستقبل، سيكون تاريخ الماضي فيه عبارةً عن ركام بلا معنىً من الأحداث غير المترابطة. وإن استطاع مجتمعنا استعادة سيطرته علىٰ الحاضر ورؤيته للمستقبل، سيمكنه تجديد نظره في الماضي، بفضل العملية نفسها».

لقد كُتبت هذه الفقرة عام (١٩٧٤م)، قبل عدة سنوات من طفرة المذاهب المحافظة في بريطانيا والثقة الجديدة في مستقبل محافظ. ومذّاك ومنذ وفاة كار، ظهر بديل لنقص الإيمان بالمستقبل وللإمبريقية المصاحبة له والتي كانت المعتقد التقليدي السائد بين المؤرخين البريطانيين. وبُذلت جهود ملحوظة من قبل سياسيين ومؤرخين محافظين لبث الثقة في المستقبل من خلال استعادة التاريخ البريطاني الوطني لمركز المناهج الدراسية التاريخية. وقد دعا السير كيث جوزيف -عندما كان وزيرًا للتعليم ومدعومًا من اللورد هيو توماس- المدارس للاهتمام بالتاريخ البريطاني أكثر من التاريخ العالمي. وأدان البروفيسور ج. ر. إلتون -في محاضرته الافتتاحية باعتباره أستاذًا ملكيًا للتاريخ الحديث- التأثيرَ الضار للعلوم الاجتماعية في تدريس التاريخ في المرحلة الجامعية في كامبريدج، وأصر علىٰ أن دراسة التاريخ الإنجليزي يجب أن تشغل الحيز الأكبر في اختبار درجة الشرف في التاريخ. فالتاريخ الإنجليزي سيُبرز «الأسلوب الذي أُدير به هذا المجتمع لإضفاء حالة التحضر علىٰ السلطة، وكيف شيد نظامه عبر تغيرات مستمرة؛ ويحتاج عصرُ الشك المحاط باعتقادات زائفة ورواد تغيير مستمر، بشدة إلىٰ أن يعرف أصوله»[(١)]. كانت لتبدو هذه الأحداث بالنسبة إلىٰ كار أعراضًا لمجتمع مريض يسعىٰ للراحة من خلال استذكار ماضٍ مجيد، وإثباتًا دامغًا للدرجة التي يعكس بها المؤرخون التوجهات السائدة في المجتمع.

كان كار ينتوي في الإصدار الجديد من الكتاب أن يضع أزمة الدراسات التاريخية في السياق الأوسع لأزمة عصرنا الاجتماعية والفكرية. ولأجل ذلك أعد ملفًا عن الأدب والفن، لم يكن قد ناقشه بشكل منفصل في محاضراته الأصلية.

---

(1) G. R. Elton , The History of England: Inaugural lecture delivered 26 January 1984 (Cambridge ,1984), especially pp. 9-11, 26-9; see also his attack on family history in New york Review of books,14 june 1984.

يحتوي هذا الملف علىٰ ملاحظات عن الأدب نفسه وعن النقد الأدبي والفني. وكان العمل فيه ما زال في مرحلة تمهيدية؛ وكان الخط الناظم لأطروحته أن الأدب والنقد -كالتاريخ والعلوم الطبيعية والاجتماعية- يتأثران بالبيئة الاجتماعية وتشكلهما. ويقفز اقتباسان متناقضان في ملاحظاته: عندما أعلن أورويل أن «كل الفن دعاية»[١] . . . حذّر ماركس -علىٰ الرغم من أنه ترك العديد من الملاحظات عن تأثير المجتمع في الفن- في كتابه **مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي** *Introduction to the Critique of Political Economy* «أنه فيما يخص الفن، من المشهور أن أفضل الأعمال الفنية لا تستجيب لتطور المجتمع العام، ولا بالتالي للبنية المادية، التي تمثل عمود تنظيمه الفقري»[٢].

في رأي كار، لا تنطبق تحفظات ماركس علىٰ القرن العشرين المتسم بالتشاؤم والخمول واليأس. وكان هاردي بالنسبة إلىٰ كار «روائي عالمٍ لا معنىٰ له، ومنحرف بشكل جوهري، وعالم من الحماقة والخطأ الخالدين، وليس أنه أخطأ مرةً أو يمكن إصلاحه؛ أي تشاؤم مطلق». وأشار أ. إ. هاوسمان إلىٰ أنه «نادرًا ما يكتب الشعر إلا إن كان مريضًا»[٣]، وعلق تي. إس. إليوت علىٰ ذلك متعاطفًا قائلًا: «أعتقد بشدة أنني أفهم هذه الجملة». وعلّق كار بحدة: «لقد كتب كلاهما شعرًا «مريضًا»، ولم يكن أيٌّ منهما متمردًا». وتصوّر مجموعة من الاقتباسات المنقولة في ملاحظات كار تشاؤم إليوت وافتقاره للأمل؛ فبينما كانت سونيتة شكسبير رقم (٩٨) احتفالًا بشهر أبريل، رأىٰ إليوت في أبريل في قصيدته (الأرض الضائعة) أقسىٰ شهور العام. وتذمر إليوت في قصيدته (Gerontion) -التي كتبها عام (١٩٢٠م)- من أن التاريخ «يخدعنا بالطموحات الهامسة، ويوجهنا بالمغريات»[٤]. وتنظر قصيدة «الأرض الضائعة» إلىٰ حشود العمال وهم يعبرون جسر لندن باعتبارهم «موتىٰ»، بينما يصفهم ويندهام لويس بأنهم «نصف

---

(1) G. Orwell, Collected Essays, Journalism and letters (1968) I, 448 (originally appeared in inside the whale) 1940"

(2) Translated in K. Marx, The German Ideology. C. J. Arthur (ed.), (1970) p. 149.

(3) A. E. Housman , The Name and Nature of Poetry (1933) p. 49.

(4) T. S. ELIOT, Collected Poems 1909-(1963) 1962 p. 40.

أموات» لم تكن إبادتهم أمرًا مهمًا[١]. وفي محاكمته، أمر كافكا -نبي الفشل- بوضوح بتدمير كتاباته؛ وقال ذات مرة: «إن عالمنا ما هو إلا إحدىٰ حالات الإله المزاجية السيئة، وإنه يوجد الكثير من الأمل خارج عالمنا . . . لكنه للإله، ليس لنا»[٢]. ووفقًا لكار، حتىٰ أورويل انتهىٰ به المطاف إلىٰ حيث انتهىٰ إليوت، يائسًا من الجنس البشري؛ ظهر ذلك بشكل خاص في كرهه للطبقات الدنيا؛ في صورة من النخبوية». وتقدّم اثنتان من الكلاسيكيات الحديثة يتطابق عنواناهما في صدفة مدهشة -قصيدة كافافي بعنوان «في انتظار البرابرة»، ومسرحية بيكيه «في انتظار غودو»- «خمولًا عاجزًا مترقبًا». ويحتفل مناصرو هيرمان هسه بكاتب وصفه بأنه «لاجئ أناني من عالم أقلع عن الإيمان به».

وتسعىٰ مجموعةٌ أخرىٰ من الملاحظات إلىٰ وضع النقد الأدبي في القرن العشرين في سياقه الاجتماعي. لقد أعاد ف. ر. ليفيس «إحياء رؤية ماثيو أرنولد عن طبقة المثقفين الزاهدين ممن يشكلون صفوة المجتمع ويعلون عليه». لقد «بدأ النقد الأدبي الجديد مع إ. أ. ريتشاردز الذي ميّز بين العناصر الموضوعية (العلمية) والعناصر الذاتية (العاطفية) في الأدب»؛ «وحاول خلفاؤه المناظرة بين الناقد الأدبي والمراقب العلمي، مطبقين من أجل ذلك معايير موضوعية علىٰ النص، متجاهلين أسئلة الاستمداد أو السياق». علّق كار علىٰ هذه التطورات قائلًا:

«لقد سعىٰ شكلانيو الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات وبنيويو الستينيات والسبعينيات إلىٰ عزل الأدب باعتباره كيانًا «نقيًا» مقيدًا داخل حدود اللغة وصافيًا من أي حقيقة أخرىٰ.

لكن النقد الأدبي لا يمكن حصر جذوره في الأدب وحده، طالما أن الناقد نفسه خارج عن الأدب ويحضر معه عناصر من مجالات أخرىٰ».

وبالنسبة إلىٰ «الفلسفة اللسانية» -وهو اسم مغلوط، إذ إنه مهربٌ من الفلسفة بفهمها المعتاد- فمثلها مثل «الفن لأجل الفن»، لا تلتزم بأي فكرة[٣]؛ فلا يوجد

---

(1) D. B. Wyndham Lewis, Blasting and Bombarding (1937) p. 115.

(2) Max Brod, Kafka: a biography (1947) p. 61.

(٣) انظر:

J. Sturrock, structuralism and since .(1979)

لها أي تطبيق علىٰ الأخلاق أو السياسة، ولا تهتم بالتاريخ علىٰ الإطلاق: «فحتىٰ فكرة أن الكلمات تغيّر معناها كانت غائبة».

لقد انتوىٰ كار في الفصول الأخيرة من إصداره الجديد التأكيد علىٰ أن ماضي الإنسان -علىٰ عكس التشاؤم السائد في السنوات الأخيرة- كان بشكل عام قصة تقدم، وإعلان ثقته في مستقبل الإنسان. لقد أشار في هذا الكتاب إلىٰ أن رؤية التاريخ باعتباره تقدمًا -التي أسسها عقلانيو عصر التنوير- قد حققت أعظم تأثير لها عندما كانت قوة بريطانيا وثقتها الذاتية في ذروتها؛ إلا أن أزمة الحضارة الغربية في القرن العشرين أدت بالعديد من المؤرخين والمثقفين الآخرين إلىٰ رفض فرضية التقدم. وفي ملاحظاته لأجل الإصدار الجديد، ميز كار بين ثلاثة جوانب لعصر التقدم: تمدد العالم الذي بدأ عام (١٤٩٠م)؛ والنمو الاقتصادي الذي بدأ ربما في القرن السادس عشر؛ وتوسع المعرفة من عام (١٦٠٠م) فصاعدًا. كان العصر الإليزابيثي المعاصر لتمدد العالم أول مرحلة برّاقة من عصر التقدم. وقد صوّر ماكولاي -أعظم مؤرخي الهويج- التاريخ باعتباره مسيرة انتصارٍ بلغت ذروتها مع قانون الإصلاح[1]. وأوضحت ملاحظات كار أنه كان ينتوي تقديم أدلة أوسع في الإصدار الجديد من الطب ومجالات أخرىٰ علىٰ أن التقدم نتج عن نقل المهارات المكتسبة من جيل لآخر واعتمد علىٰ ذلك بشكل جوهري.

لقد أصبح الاعتقاد في التاريخ باعتباره تقدمًا أمرًا قديم الطراز منذ الحرب العالمية الأولىٰ. وقد يصبح الغوص في أعماق اليأس عبثًا سابقًا لأوانه: «فقد احتفل كارل كراوس بانهيار إمبراطورية النمسا والمجر في رائعة درامية بعنوان «آخر أيام الجنس البشري». إلا أن التشكيك في تقدم الماضي والتشاؤم من آفاق

---

(1) Works (1898) xi, 456-8 and cf. 489-9.

ولكن تساءل أيضًا: «هل رؤية ماكولي للنيوزلندي الجديد (مقال عن تاريخ رانجه للبابوات) غير متكمل مع اعتقاد التطور؟ لقد تصور ماكولي النيوزلندي الجديد في المستقبل مستندًا علىٰ أحد أسوار جسر لندن المتهدم ليصور خراب سانت بول، ولكن في الفقرة نفسها مشار إلىٰ عظمة المستقبل في العالم الجديد.

)Macaulay's *Essays*,

selected and introduced by H. Trevor-Roper (1965) p. (276.

المستقبل أصبحا أكثر قوةً وتأكيدًا مع مرور القرن العشرين. فبوبر الذي ألقىٰ محاضرة منذ ربع قرن مضىٰ تحت عنوان «تاريخ عصرنا: نظرة متفائلة»، ألقىٰ محاضرةً أخرىٰ عام (١٩٧٩م) علّق فيها قائلًا: «أنا لا أؤمن بالتقدم»[١]. وينظر بعض المؤرخين لفكرة التقدم باعتبارها نكتة قديمة؛ فكتب ريتشارد كوب عن ليفبيفر أنه «رجل ساذج، يؤمن بالتقدم الإنساني»[٢].

لقد آمن كار بالتقدم الإنساني في الماضي، وأن «فهم الماضي . . . يحمل في طياته رؤيةً أوضح للمستقبل». وبالتالي كان موافقًا لهوبز في «أننا نصنع المستقبل من خلال تصورات الماضي»[٣]. إلا أنه أضاف تعليقًا مهمًا بأن «العكس أيضًا قد يكون صحيحًا»؛ فرؤيتنا للمستقبل تؤثر في رؤيتنا للماضي. وقد كانت مقولة مؤثرة اختتم بها إرنست بلوخ كتابه **مبدأ الأمل** عندما قال: «إن المنشأ الحقيقي ليس في البداية، بل في النهاية»[٤].

لقد اعتبر كار أن من المهم بالنسبة إليه باعتباره مؤرخًا في عصر يملؤه اليأس والشك أن يختبر فهمه الخاص للحاضر ورؤيته للمستقبل ويعرضهما. وعلىٰ مدار أربعين عامًا، طرح أن اليوتوبيا والواقع هما وجهان جوهريان للعلوم السياسية، وأن «الفكر السياسي السليم والحياة السياسية السليمة يمكن إيجادهما فقط عندما يحصل كل منهما [أي اليوتوبيا والواقع] علىٰ مكانته المناسبة له»[٥]. وفي السنوات اللاحقة، اشتهر كار بأنه واقعيٌ متزمت. إلا أنه في مذاكراته الشخصية التي كتبها قبل سنوات قليلة من وفاته، علق قائلًا: «يبدو أن العالم منقسمٌ إلىٰ فريقين: الأول هو فريق المتشائمين ممن لا يجدون أي معنىٰ في أي شيء؛ والفريق الثاني هم المثاليون ممن يضفون المعنىٰ علىٰ الأشياء بناءً علىٰ نظريات فخمة عن المستقبل لا يمكن التحقق منها. وأنا أفضل الفريق الأخير».

---

(1) Encounter, November 1979, p. 11.

إلا أن بوبر ادعىٰ أنه لا يزال متفائلًا.

(2) A second Identity (1969) p. 100.

(3) Thomas Hobbes on Human Nature, Works (1840) iv,16.

(4) Ernest Bloch , Das Prinzip Hoffnung (1956) iii,489.

(5) The Twenty Years' Crisis, 1919,-.(1939) 1931

ونجد في ملفات كار ورقة غير محررة بعنوان «الأمل» يعلّق فيها: «إن وظيفة اليوتوبيا هي جعل أحلام اليقظة حقيقية ... إذ ستقوم اليوتوبيا بالمصالحة بين الفرد والمصلحة العالمية. فاليوتوبيا تختلف عن التفاؤل غير العاطل (غير المحفز»).

وفي نظر كار، دمج أعظم دارسي الرأسمالية البريطانية الكلاسيكية -آدم سميث وكارل ماركس- بين تأمل عميق في المجتمع ويوتوبيا كامنة:

«لقد عزل آدم سميث -الذي كتب **نظرية المشاعر الأخلاقية- في ثروة الأمم** الميل إلىٰ «المقايضة والاستبدال» باعتباره القوة الرئيسة المحركة للسلوك الإنساني.

لقد كان هذا استبصارًا من عبقري، ليس في الطبيعة البشرية في حد ذاتها، بل في طابع المجتمع الذي كان علىٰ وشك التشكل في أوروبا الغربية (والولايات المتحدة)؛ ومن ثمّ ساعد في تطويره.

وينطبق الأمر نفسه علىٰ استبصار ماركس بأن الرأسمالية قد تنهار نتيجة رفض العمال التسامح مع درجة الاستغلال الموجود.

إلا أن يوتوبيا اليد الخفية لسميث وديكتاتورية البروليتاريا لماركس طوّرت جوانبَ رديئة بمجرد بدء محاولة تطبيقها.

أشار كار في وقت مبكر عام (١٩٣٣م) إلىٰ ماركس باعتباره يمتلك «حجة تجعله أبعد عباقرة القرن التاسع عشر نظرًا وأحد أنجح أنبياء التاريخ»[١]. وتحتوي ملفات كار عن «الماركسية والتاريخ» و«الماركسية والمستقبل» العديد من الملاحظات المنقولة عن ماركس وإنجلز ولينين وأبرز أتباعهم، مما يدل علىٰ أنه كان ينتوي أن يبني تقييمه الخاص للحاضر والمستقبل علىٰ تقييم دقيق لماركس والماركسية. وأوضح كار في عدد من كتاباته الأخيرة مثلما فعل صديقه هربرت ماركوزه، أنه يعتقد أن «بروليتاريا الغرب اليوم -بالمعنىٰ نفسه الذي عناه ماركس؛ أي عمال الصناعة المنظمين- ليست قوةً ثورية، بل ربما مناهضة للثورة»[٢].

---

(1) Fortnightly Review, March 1933, p. 319.

(2) From Napoleon to Stalin (1980) p. 271.

وأشار إلىٰ أن الشك في قدرة البروليتاريا علىٰ الحكم أسفر عن «انتكاس تروتسكي إلىٰ التشاؤم»[1]، وأن التقييم السلبي للبروليتاريا هو الكامن تحت تشاؤم ماركوزه:

«**العقل والثورة**. تتجسد قوة النفي في البروليتاريا.

ولاهتمامه بتحرير الشخصية الفردية من المجتمع القمعي؛ فرويد.

[في كتاب ماركوزه] **الحضارة والرغبة** يشكك في قدرة البروليتاريا علىٰ إنتاج مجتمع لا قمعي.

الماركسية السوفيتية. أثبت التاريخ السوفيتي فشل البروليتاريا الروسية في إنتاج مجتمع لا قمعي؛ وهو فشل ناشئ عن فشل البروليتاريا في الدول المتقدمة.

يُظهر **الإنسان ذو البعد الواحد** أن البروليتاريا أصبحت منغمسة في مجتمعٍ صناعي؛ ولذلك أصبح المجتمع غير قابل للتغيير من الأساس.

والنتيجة هي تشاؤم كامل؛ طلاق نظرية اليسار من الواقع: «لا يمكن أن تلتقي النظرية والتطبيق؛ ولا الفكر والسلوك»[2].

لقد تقبل كار في المجمل نقد ماركس، إلا أنه لم يصل إلىٰ هذه الاستنتاجات التشاؤمية. فقد أعلن في مذكراته الشخصية:

«لا يمكنني في الحقيقة أن أتنبأ بما سيحدث في المستقبل للمجتمع الغربي إن استمر علىٰ حاله الحاضر إلا الانحدار والتدهور، لكنه ليس بالضرورة أن ينهار بشكل درامي. لكنني أعتقد أن هناك حركات وقوىٰ جديدة تبزغ من تحت السطح هنا أو هناك، وإن لم نكن قادرين علىٰ تخمين شكلها بعد. هذه اليوتوبيا التي لا يمكن التحقق منها خاصتي . . . وأظن أنه يجب أن أعتبرها [يوتوبيا] «اشتراكية»، وإلىٰ هذا الحد أنا ماركسي. لكن ماركس لم يحدد محتوىٰ الاشتراكية بالضبط إلا من خلال بعض جمل مثالية؛ وأنا أيضًا لا يمكنني فعل أكثر من ذلك».

(1) See Keni-paz, The Social and political thought of Leon Trotsky (1978) p. 423.

(2) H. Marcuse, One- Dimensional Man (1968) pp. 11-12.

كيف إذن قيّم كار تطور النظام الرأسمالي وانحداره؛ وما هي «الحركات والقوىٰ» التي اكتشفها؟ جزءٌ من إجابته علىٰ ذلك كان في مسودة غير منظمة في ملاحظاته بعنوان: «الماركسية والتاريخ»، يبدو أنها كُتبت عام (١٩٧٠م) تقريبًا. وعلىٰ الرغم من أن هذه المسودة لم تكن كاملة، وكانت بالتأكيد ستتم مراجعتها قبل النشر، فإنها تحمل بشكل جيد روح رؤية كار عن الحاضر والمستقبل:

«وبالتالي، تغير شكل العالم في الخمسين عامًا الماضية بطريقة تجعله يصعب التعرف إليه. فقد حصلت المستعمرات السابقة للقوىٰ الأوروبية الغربية في الهند وأفريقيا وإندونيسيا علىٰ الاستقلال التام. ولم تسلك من دول أمريكا اللاتينية سبيل الثورة إلا المكسيك وكوبا، لكن في أماكن أخرىٰ، مهد النمو الاقتصادي الطريق أمام الاستقلال التام. وأهم أحداث هذه الفترة كان احتلال الاتحاد السوفيتي -الإمبراطورية الروسية سابقًا- والصين مؤخرًا لمكانة القوة والأهمية العالمية. فإحساس اللايقين الذي خلفته هذه التغيرات -والتي ما زالت نتائجها كامنة في المستقبل- يتناقض بشكل حاد مع الاستقرار النسبي والأمان اللذين اتسم بهما نمط عالم القرن التاسع عشر. ومن جو اللايقين وعدم الاستقرار هذا، تولد الرؤىٰ الحالية عن المجتمع الجديد.

إن استناد الثورة الروسية بشكل علني -ومن بعدها الثورتان الصينية والكوبية- علىٰ تعاليم كارل ماركس كان واقعةً مهمة. لقد كان ماركس أقوىٰ المبشرين بسقوط النظام الرأسمالي للقرن التاسع عشر وانهياره، والذي كان في ذروة مجده عندما كتب ذلك. ولذلك، كان من الطبيعي أن من يسعىٰ لتحدي هذا النظام ويبتهج بسقوطه سيستند علىٰ سلطة ماركس، ومن الطبيعي أيضًا أن تستمد رؤىٰ المجتمع الجديد البديل لرأسمالية القرن التاسع عشر من الماركسية. وهذه الرؤية في جزءٍ منها بالضرورة مثالية، فكتابات ماركس عن المجتمع المستقبلي كانت هزيلة ومثالية في الغالب. لقد أُحبطت بعض تنبؤاته أو ثبت أنها غير صالحة، مما أثار بالفعل حالةً من اللغط والارتباط بين تابعيه؛ إلا أنه لا ريب في قوة تحليله، وأن أي صورة -وإن كانت تخمينية- عن مجتمع مستقبلي يجب أن تحتوي علىٰ نفخةٍ من المفاهيم الماركسية.

لقد كان ماركس المبشر بالإنتاجية، وبالصناعة باعتبارها أسمىٰ أشكال الإنتاجية، وبالتحديث من خلال استخدام أحدث صور التقنية. فكتاباته -بدايةً من **البيان الشيوعي** فصاعدًا- تمتلئ بمدح إنجازات الرأسمالية التي حررت عمليات الإنتاج من القيود الفيودالية، وقدّمت للعالم اقتصادًا حديثًا متمددًا ومتطورًا من الناحية التقنية. إلا أن ماركس نفسه اعتقد أنه أثبت من خلال تحليلاته أن الرأسمالية البرجوازية القائمة علىٰ مبادئ العمل الفردي الخاص تخلق من خلال نجاحها الكبير قيودًا جديدة قد تؤدي في نهاية المطاف إلىٰ إيقاف توسع الإنتاج، مما قد يسحب سلطة التحكم في الإنتاج من الرأسماليين البرجوازيين، ويستبدلهم بشكل ما من السيطرة الاجتماعية يحققها العمال أنفسهم. وهذا هو الطريق الوحيد للحفاظ علىٰ توسع الإنتاجية وتكثيفه. فواحدة من الصور القليلة التي قدمها ماركس عن المجتمع الشيوعي المستقبلي كانت أن «ينابيع الثروة ستفيض بوفرة».

ليس مستغربًا أن تؤثر مذاهب كهذه بقوة في الرؤية السائدة عن المجتمع الجديد في مجتمعات ما زالت حشودٌ كبيرة منها لا تتمتع بالمنافع المادية الأساسية للحضارة الحديثة. وليس مستغربًا كذلك -علىٰ الرغم أنه علىٰ عكس ما توقع ماركس- أن تمثل هذه المذاهب دعوةً مقنعة، ليس في البلدان المتقدمة التي تمتع الناس فيها بالفعل بإنجازات الرأسمالية البرجوازية في الماضي ويصعب عليهم تصديق أن إمكانيات هذا النظام قد تم استنزافها بالفعل، بل في البلدان المتخلفة التي بدت فيها الرأسمالية البرجوازية -ليس بشكل مطلق- قوةً غريبة وقمعية في الغالب. لقد وقعت الثورة الروسية في دولة متخلفة من الناحية التقنية، حيث كان التحول الاقتصادي للرأسمالية البرجوازية في بدايته؛ وكانت وظيفتها الأساسية كما قال لينين هي «إكمال الثورة البرجوازية» قبل أن يمكنها الوصول إلىٰ الثورة الاشتراكية. ومنذ الحرب العالمية الثانية، انتشرت الثورة في بلاد لم تصلها الثورة البرجوازية أصلًا. وتهيمن اليوم في كل مكان خارج دول أوروبا الغربية رؤيةُ المجتمع المستقبلي الذي يتجاوز الآن الثورة الرأسمالية البرجوازية البالية، وسيحقق التصنيع وتحديث الاقتصاد والإنتاجية العالية التي تصاحبهما، من خلال شكلٍ ما من التحكم الاجتماعي والمخطط في الإنتاج».

وأضاف كار أنه «رغم ذلك، تظل الجوانب السياسية لهذه الرؤية ضبابية ومربكة. فلم تساعد الماركسية في هذا الأمر؛ إذ إن مفهوم المجتمع الذي يتحكم فيه العمال لم يكن له ارتباط بروسيا، حيث كانت البروليتاريا صغيرة. وليس لها أي أهمية في البلدان المتخلفة، حيث لا توجد بروليتاريا». ومع ذلك، كانت ثورات هذه البلدان تُنهي النظام الرأسمالي وتشير إلىٰ إمكانية تحقيق «يوتوبيا كار غير القابلة للتحقق منها»:

«أظن أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار بشكل جدي الفرض -الذي أعلنه في سبتمبر عام (١٩٧٨م)- الذي يقضي بأن الثورة العالمية -التي كانت الثورة البلشفية أولىٰ مراحلها والتي ستكمل انهيار الرأسمالية- ستثبت أنها تمرد الشعوب المستعمرة ضد الرأسمالية المتدثرة في الإمبريالية»[1].

---

(1) From Napoleon to Stalin (1980) p.





(١) رحلتي إلى كشمير.. مشاهدات موثقة بالحرف والصورة ... سالم القحطاني (٨$)

(٢) ظل النديم .... وجدان العلي (١٠$)

(٣) التوجيه الأدبي .... أحمد أمين (١١$)

(٤) ماهية الرواية .... د. الطيب بو عزة (١٦$)

(٥) أوراق العشب (والت ويتمان) .... ترجمة: ماهر الطوخي (١١$)

(٦) المدخل إلى الآداب الأوروبية .... فؤاد المرعي (١١$)

(٧) المدخل إلى الفلسفة (أرفلد كولبه) .... ترجمة: أبو العلا عفيفي (١٤$)

(٨) مشكلات الفلسفة (برتراند راسل) .... ترجمة: آراك محمد الشوشان (٨$)

(٩) جسر سان لويس راي (ثورنتن وايلدر) ...... ترجمة: قاسم حسن درار (٧$)

(١٠) عالم جديد شجاع (ألدوس هكسلي) .... ترجمة: مروة سامي (٢٢$)

(١١) الدم الحكيم (فلانري أوكونور) .... ترجمة: عبد المنعم العبيد (١١$)

(١٢) رسالة في نشأة اللغة والمجاز .... رضا محمد عزيز زيدان (٦$)

(١٣) دروس في الفلسفة .... يوسف كرم - إبراهيم مدكور (٢٠$)

(١٤) المعلقات العشر .... ضبطها: أحمد حمدي عبد الباقي (٨$)



(١٥) الآنسة القلوب الوحيدة .... ترجمة: خالد بن المهدي (٤$)

(١٦) الخبيئة .... محمود توفيق (٦$)

(١٧) السيد الرئيس (ميغيل أنخل أستورياس) .... ماهر البطوطي (١٢$)

(١٨) عمالقة الأدب الغربي (برتون راسكو) ....
.... ترجمة: دريني خشبة - أحمد قاسم جودة (٢٠$)

(١٩) فلسفة المحدثين والمعاصرين (أ. وولف) .... ترجمة: أبو العلا عفيفي (٤$)

(٢٠) أيامي في برلين (درعمي في بلاد الفرنجة) .... د. محمد متولي (١٠$)

(٢١) الحياة.. دليل إرشادي .... تحرير: أحمد سالم (٩$)

(٢٢) همسات للبنات .... إشراق الجزار (٤$)

(٢٣) خلف أسوار المدرسة .... عمار سليمان (٧$)

(٢٤) أباطرة الإعلام العربي .... ترجمة: فهد حسنين (١٠$)

(٢٥) يوم الجراد (ناثانييل واست) .... ترجمة: رحاب لحمر (٨$)

(٢٦) مواويل الغجر (فديريكو غرسية لوركا) .... ترجمة: ماهر البطوطي (٣$)


عالم الأدب
للترجمة والنشر



ما هو التاريخ؟

عندما نحاول إجابة سؤال (ما هو التاريخ؟) فإن إجاباتنا تعكس بشكل واع أو غير واع العصر الذي نعيش فيه. وتشكل جزءا من إجاباتنا عن السؤال الكبير الخاص بما هي النظرة التي ننظر بها إلى مجتمعنا.

يرى المؤلف أنه ليس كل واقعة ماضية تعد تاريخية، أو ينظر إليها المؤرخ باعتبارها كذلك. ومن ثم يشرع المؤلف في الجواب عن سؤال دقيق: ما هو المعيار الذي يميز الوقائع التاريخية عن غيرها من الوقائع الماضية؟ وفي سبيل ذلك يناقش عددا من القضايا ذات الصلة بمشكلات الفكر التاريخي من منظور فلسفي. وقد قسم هذه القضايا إلى: (المؤرخ وحقائقه - المجتمع والفرد - التاريخ والعلم والأخلاق - السببية في التاريخ - التاريخ بوصفه تقدما - الآفاق المتسعة).

هذا الكتاب هو واحد من الكتب المرجعية الأساسية في إبستمولوجيا التاريخ، تعريفا بالحقل المعرفي ومناهج النظر فيه.

مؤلف الكتاب: مؤرخ وصحفي ودبلوماسي إنجليزي وأحد كبار منظري التاريخ في الفكر الغربي المعاصر.







الثمن: 6$


ISBN 978-977-6539-53-2
9 789776 539532





www.aalamaladab.com